

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٩٠

## ٣٥ ٪ من أموال « هيدكو مصر »

### تصرف لنحو ٢٠٠٠ مودع أول مارس

يبدأ أول مارس القادم ، صرف نحو ٣٥ ٪ من أموال المودعين بشركات هدى عبد المنعم ، « هيدكو مصر » ، كدفعة أولى ويستفيد من ذلك نحو ألفي مودع ، بعد أن تمكنت إدارة الأموال بجهاز المدعى الاشتراكي من توفير سيولة نقدية من بيع أموال الشركة . وقد أمر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي أمس بصرف ما يزيد على ٧ ملايين جنيه للمودعين في شركتي « هيدكو مصر » و « التجمع العربي المصري لاسكان المفقربين » . وسوف يقوم الجهاز في وقت لاحق ببيع ممتلكات أخرى لهدى عبد المنعم ، لسداد باقي حقوق المودعين والبنوك ، والتي ينتظر سدادها بالكامل بعد حوالي عام .

عن حصولها على حوالي أربعة ملايين جنيه من البنوك .

وأشار إلى أن إدارة الأموال بالجهاز حصلت على إذن من محكمة القيم لبيع أموال هذه السيدة لسداد ديونها ثم تمكنت من إيجاد سيولة نقدية في مركزها المالي والذي يشرف عليه المستشار اسامة الشناوي حتى يتم صرف أكثر من سبعة ملايين جنيه تسمح بصرف نسبة قدرها ٣٥ ٪ للأفراد كدفعة أولى ، و ١٠٠ ٪ لبعض البنوك المرتهنة . وذلك من حصيلة بيع ٦ قطع أراض بمحافظة الجيزة ، وصرح ببناء عقارات عليها .

صرح بذلك المستشار محمود أبو العلا مدير المكتب الفني بالجهاز وقال : ان لصاحبة الشركة كانت قد استغلت حاجة المواطنين الماسة للسكن او لتملك وحدات سكنية او ادارية ، او لاستثمار أموالهم في مشروعات قدر ربحا لهم ، وحصلت منهم على ما يزيد على ١٤ مليوناً من الجنيهات ، مستغلة في ذلك قدرتها الفائقة في الاعلان عن مشروعاتها في كافة أجهزة الاعلام ، الداخلية والخارجية ، مما اتاح لها الحصول على هذا المبلغ من العديد من المصريين العاملين في الداخل والخارج هذا فضلا



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ فبراير ١٩٩٠

## فجوة

يقول الشاعر العربي الساخر:  
القاه في اليم مكتوفا وقال له

إياك أياك ان تبطل بالماء  
سوف تسال نفسك كيف قيده والقاه في البحر ثم امره الا يبطل ..  
هذه هي عقده الملهاة الموجهة  
هذا البيت الشعري كتبه الشاعر الالمى عن قانون شركات  
توظيف الاموال . وهذا البيت هو شعار هذا القانون  
قد يعترض هنا معترض فيقول : إن الشاعر كتب هذا البيت منذ  
سنوات طويلة قبل ان تظهر في الافق بوادر رائحة شركات توظيف  
الاموال او قانونها . ثم ان هذه الشركات ظهرت واستمرت عشر  
سنوات تحت سمع الحكومة وبصرها . وعناقها وقبلاتها . كيف  
يكتب الشاعر شعرا عن حدث لم يقع بعد  
ونقول ردا على ذلك ان هذا هو جوهر الشعر . وهذه هي عبقرية  
الشاعر .. لقد رأى الشاعر العجيب قبل ان يحدث وسجله في بيت من  
الشعر .. ثم جاء القانون وقال : طفى النور ، وبدأت الغارة . وظهر  
الدكتور فبح النور على مسرح الاحداث كالشبح العنيد وهو يبتسم  
ابتسامة نصفها تكشيرة قزديد . ونصفها الثاني وعيد .. وبدأت  
التجريدة على الشركات فضربت بمقامع من حديد . واختلطت اوراق  
التوفيق والتجديد والتبديد . وعومل رجل اعمال معاملة حرامى  
الحلة .. وافترضت الحكومة ان الكسب وارد والخسارة ممنوعة .  
خلالها لاعراف السوق التجارية .  
وعهد الى هيئة سوق المال وهي قطاع عام ان تنظم وتدير  
وتتدخل .. وتزهق انفاس القطاع الخاص من خلال قانون غامض  
مهمل كل سطر فيه يخفى وراءه شبح النيابة والسجن .. ووسط  
نظام يحرم بيع الاصول ويحرم تلقي الاموال ويوقف النشاط تماما .  
ويلزم برد الاموال في موعد تعجيزى اقصاه ١٩٩٠/٦/٩ .. وسط هذا  
كله ضاع الامل في اموال المودعين . الا اذا بيعت الاصول في المزاد  
بربع ثمنها .

كيف نسمح بهذا كله .. وهل هذا بناء للاقتصاد القومى ؟  
إن القانون يمنح البيروقراطية حق تكتيف هذه الشركات والمؤسسات  
في البحر مع تحذير صارم الا تبطل بالماء

أحمد بهجت



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٥ فبراير ١٩٩٠

## صصرف صكوك المودعين بشركات السعد من اول ابريل

قرر مجلس ادارة شركات السعد  
الثلاث : السعد للاستثمار الصناعي  
والسعد للاستثمار العقاري والسعد  
للتجارة والتنمية ، البدء في رد المبالغ  
للمودعين وفقا للصكوك التي تسلموها  
من قبل ، من اول ابريل القادم ، دون اى  
مساومات او ضغوط .

وصرح المحاسب اشرف السعد  
رئيس مجلس ادارة شركات السعد ،  
بان الشركة قررت البدء في توزيع صكوك  
المودعين ، بفرع طنطا لشركة السعد  
للتجارة والتنمية ، ابتداء من غد  
اما شركة السعد للاستثمار  
الصناعي فقررت صرف صكوكها فرع  
طنطا اعتبارا من السبت ٢ مارس ، حتى  
الثلاثاء ٦ مارس .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

## الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

### أحمد الريان وشقيقه ووالدهما ٢٠ متهمين ينكرون التهم المنسوبة إليهم ٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض أحراز القضية اليوم

وسط إجراءات أمن مشددة .. بدأت أمس محكمة جنحيات الجيزة نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما بتقديمهم أحمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس إدارة شركة الريان . وتواصل المحكمة اليوم فض أحراز القضية التي تضم ثلاث المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ايداعه وعقد المساهمين والمودعين ، وقد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .



هيئة المحكمة أثناء نظر القضية .



المتهم أحمد الريان ووالده توفيق داخل قفص الاتهام وخلفهما رجال الأمن .

وقد شهد الجلسة التي عقدت في قاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ مودعا بالأصالة إلى أسر المتهمين

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسني عبداللطيف ومضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبد الحكم . ومثل الادعاء المستشارون حلمي خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وأحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوي مدير عام الإدارة الجنائية وأمانة سر أحمد رمضان .

وفي بداية الجلسة تولى على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهم الوحيد سحر لبريكر ، ثم تلا حسين طنطاوي قرار الاحالة الذي تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في الموعد المقرر بالمركز المالي للشركة ، وعدم تمكين المحاسبين القانونيين من الاطلاع على المستندات ، ودعوة الجمهور للاكتتاب دون إذن من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارصدة الشركة من الخارج لايداعها تحت إشراف البنك المركزي .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فانكروا جميعا ، وسأل رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعين بالحق المدني فتقدم محمود دريجر المحامي وادعى في مواجهة المتهم الأول بتعويض مؤقت ١٠٠ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مودعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من المحامين قورا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جنح بولاق الدكرور التي قضت غيابيا بحبس أحمد الريان ٣ سنوات مع الضل وكفالة ١٠ آلاف جنيه في كل قضية . ورد المتهم من داخل القفص بأنه عارض في هذه الاحكام فلقضت المحكمة بابقاف هذه الدعاوى .

ثم بدأت المحكمة في فض أحراز القضية وعددا ستة أحراز حيث تم خلال الجلسة فض خمسة منها ومن بين



وله حوى الحزب الخامس ٢٢ شروطا مسجلا تضمن عدة احاديث تثبوتية للمتهم الاول مع زوجته وشخص امريكى يدعى جون ووكر تمت كلها خلال علمى ٨٦ و ٨٩ وامرت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل فى المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحرير المستدق بالفتح الاحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الاوراق على الجانبين بغتم المحكمة وتصوير تقارير التفرغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لا يتجزأ من ملف القضية كما رفض المحامون سماع اى من الشهود الا بعد تصوير الاوراق والاطلاع عليها والتمس محامى المتهم الثانى توفيق الريان لخله سبيله لكبر سنه حيث ان قضى فى الحبس ١٨ شهرا ولا يخشى عرويه او

اتصافه بالشهيد . وقال احد المحامين ان التهمة الموجهة الى جميع المتهمين جنحة ومطالب الدفاع برفع التحفظ على اموال المتهمين حتى تستطيع اسرهم ايجاد نفقة مالية يتعيشون منها كما طالب المحامون بتأجيل القضية للاستعداد والاطلاع لتقديم الدفوع . وقررت المحكمة استمرار قضى باقى الاوراق فى جلسة اليوم .

محتوياتها كشوف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتمويلات والشيكات للعملاء وكشوف حسابات بعدد من البنوك بالعملة المحلية والدولار الأمريكى وملفات بعض العملاء وبيان معتد بحركة الايداعات والمسابقات من الدفعات والعائد بسالجتى المصرى والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسبة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسبة توزيع مجموعة من البنوعين والمشتريين لأسهم الشركة و١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الأجنبى بخزينة الشركة ونسخة بكشف حركة الايداعات بالبنوك والتمويلات وحساب الأفراد بالاضافة الى عشرات المستندات المختلفة .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

## بدأت محاكمة الريان وشركائه جمهور كبير من المودعين شهدوا المحاكمة

بدأت امس محكمة جنائيات الجيزة بارض المعارض بمدينة نصر نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما في مقدمتهم احمد توفيق الريان رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الريان وشقيقه محمد ووالدهما توفيق الريان و ١٠ متهمين آخرين خلف منهم ثلاثة عن حضور جلسة امس .

وكان عدد كبير من المودعين قد تجمعوا امام الباب الخارجى لارض المعارض بعد ان حضروا من المحافظات للاطمئنان على مصير ايداعاتهم . . بينما اكتظت قاعة المحكمة بالداخل - بالمئات منهم حيث التقوا حول القفص الموجود به احمد الريان .. الذى تحدث اليهم محاولا اقناعهم بان اصول الشركة داخل مصر تقدر بمليار دولار بينما حجم ايداعات المودعين لديه يبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه بعد قيام الشركة برد ٥٠٠ مليون جنيه لبعض المودعين !

وقد وجه رئيس المحكمة المتهمين كل منهم على حدة بالتهمة المنسوبة اليهم فانكروها جميعا ! . ثم قامت المحكمة بفض احرار القضية التي تحتوى على كم كبير من الاوراق والمستندات التي تم ضبطها بمقار شركات الريان ومنها صور ضوئية وكشوف بحركة الايداعات والتحويلات وشيكات العملاء بالاضافة لحجم استثمارات العملاء وعدد العاملين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

## ● أحمد الريان للصحفيين :

### أموال المودعين بالشركة ١٢٠٠ مليون جنيه فقط

قبل بداية الجلسة تجمع بعض المودعين حول المتهم أحمد الريان في القصر للاطمئنان على مصير ايداعاتهم . كما التفت حوله مندوبو الصحف ووكالات الأنباء حيث راح يدلي بأحدثيات صحفية وقال : ان قرار الاتهام قد تحدث عن الفرع شركتنا بالخارج وقد سبق لنا التقدم بطلب للمخابر العلم لتعيين رئيس مجلس إدارة جديد لمجموعة شركات الريان يتم اختياره من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركات بعد دعوة الجمعية العمومية لإدارة أموال الشركة لمصلحة المودعين ورحمة بهم . وان المادة ١٧ من القانون ١٤٦ نصت على ان من يخطر هيئة سوق المال بتوثيق لوضاعه يحصل على مهلة لمدة ستة حتى يتم التوفيق .. الا أننا اضطررنا هيئة سوق المال لتوفيق لوضاعنا ونحن الوحيدون الذين لم نحصل على المهلة المطلوبة . ولم يتم توفيق لوضاعنا .

وأضاف ان جملة ايداعات المودعين حتى ١٠/٦/٨٨ بلغت ١٧٠٠ مليون جنيه .. وهذا للثة المودعين بناتم اعادة ٥٠٠ مليون جنيه للمودعين لتصبح مديونية الشركة ١٢٠٠ مليون جنيه فقط .. بينما أصول الشركة في مصر تسلاوى الف مليون جنيه وطلب بتكوين لجنة على نفقة الدولة من الخبراء والمتمنين لتقييم هذه الأصول .



## الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

### أحمد الريان وشقيقه ووالدهما و٢٢ متهمين ينكرون التهم المنسوبة اليهم ٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض احرار القضية اليوم

وسط اجراءات أمن مشددة .. بدأت امس محكمة جنحيات الجيزة نظور قضية الريان التي تضم ١٣ متبها بتقديمهم احمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان ، وتواصل المحكمة اليوم فض احرار القضية التي تضم مئات المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ابداعاته وعند المساهمين والمودعين ، ولد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .



هيئة المحكمة اثناء نظر القضية .



المتهم احمد الريان ووالده توفيق داخل قفس الاتهام وخلفهما رجال الامن .

ولد حوى الحوز الخامس ٢٢ شريطا مسجلا تضمن عدة احاديث ثقيونية للمتهم الاول مع زوجته وشخص امريكي يدعى جون ووكر تمت كلها خلال عامي ٨٦ و ٨٩ . واميزت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل في المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحريز الصندوق بالشعب الاحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الاحراز على الجانبين يختم المحكمة وتصوير تقارير التفريغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لا يتجزأ من ملف القضية كما رفض المسامون سماع اي من الشهود الا بعد تصوير الأوراق والاطلاع عليها والتمس محامى المتهم الثانى توفيق الريان اخلاء سبيله لكبر سنه حيث انه قضى ل الحبس ١٨ شهرا ولا يخشى هروبه او

محتوياتها كشوف ابداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتحويلات والشيكات للعملاء وكشوف حسابات بعدد من البنوك بالعلة المحلية والدولار الأمريكى وملفات بعض العملاء وبيان مقتد بحركة الايداعات والمصوبات من الدفاتر والعائد بالجنيه المصرى والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسبة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسخة توضح مجموعة من البائعين والمشتريين لأسهم الشركة ١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الأجنبي بخزينة الشركة ونسخة يكشف حركة الايداعات بالبنوك والتحويلات وحساب الافراد بالاضافة الى عشرات المستندات المختلفة .

وقد شهد الجلسة التى علقت في لاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ مودعا بالاضافة الى أسر المتهمين

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف علقت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالعظيم ، ومنل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامى العام لنياية الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوى مدير عام الادارة الجنائية وامانة سر احمد رمضان .

ول بداية الجلسة نودى على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهم الوحيد سحر ابوبكر ، ثم تلا حسين طنطاوى قرار الاحالة الذى تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في المودع المتردد بالمركز المالي للشركة ، وعدم تمكين المحاسبين القانونيين من الاطلاع على المستندات ، ودعوة الجمهور للاكتتاب دون ان من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارمدة الشركة من الخارج لايداعها تحت اشراف البنك المركزى .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فانكروا جميعا ، وسأل رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعون بالحق المدعى فتقدم محمود دردير المحامى وادعى في مواجهة المتهم الاول بتعريض ممتلكات ١٠١ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مودعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من المحاسبين قروا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جناح بولاق والسكرتير التى قضت غيلبيا بحبس احمد الريان ٢ سنوات مع الشغل وكفالة ١٠ آلاف جنيه في كل قضية ، ورد المتهم من داخل القفس بأنه عارض في هذه الاحكام فقضت المحكمة بايقاف هذه الدعاوى .

ثم بدأت المحكمة في فض احرار القضية وعندها ستة احرار حيث تم خلال الجلسة فض خمسة منها ومن بين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ فبراير ١٩٩٠

## الريان يطلب الإفراج عنه لرد أموال المودعين النيابة تتهمه بالتلاعب وبأن أرصدته صفر

في جلسة مثيرة خلال نظر القضية الريان أمس سمحت محكمة جنابات الجيزة للمتهم الأول أحمد الريان بالحديث من داخل قفص الاتهام حيث طلب من المحكمة الإفراج عنه لرد أموال المودعين بعد استعادة أموال الشركة من الخارج وإدارة أعماله وتشغيل شركته ومصطنعه تحت إشراف المحكمة ، وقال إن هناك أموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بتحقيقها ، وأضاف المتهم أن عدد المودعين في الشركة ١٧٤ ألف مودع وليس ١٨٨ ألفا كما ورد في قرار الإحالة .

المودعين ، وأكدت النيابة أنها ستورد على المتهم بالمستندات عند نظر القضية موضوعيا .

وقدرت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٢١ أبريل القادم كطلب الدفاع . وإعلان بوب ووكر مدير شركات الريان بالولايات بالحضور لسماع أقواله .

وعقبت النيابة على حديث المتهم ففندت أقواله وأكدت أن المتهم يتلاعب بعواطف المودعين ، وأن أرصدته في البنوك صفر وطالبت المتهم بالكشف عن مشروعاته والأماكن التي يخفي فيها الذهب وعن أرصدته في البنوك ونسألت : أين المليارات التي يزعم أنه يملكها ، وأضافت أن ماتوصلنا إليه ومالدينا الآن من الأموال ضئيل للغاية ومن شأنه أن يبعث الأسى في نفوس



## أحمد الريان يطلب الإفراج عنه لتشغيل شركاته ومصالحة خلال ٦ شهور

جلسة مثيرة في قضية الريان أمس :

شهدت امس محكمة جنحيات الجيزة جلسة مثيرة في قضية الريان التي تثار بقوة المحاكمات الكبرى بارض المحاضرات بمدينة نصر حيث سمعت المحكمة للمتهم الأول أحمد الريان بالتحديث من داخل قفص الاتهام فوجأ المحكمة الإفراج عنه لاستعادة أموال الشركة في الخارج ولإدارة أعماله وتشغيل شركاته ومصالحة خلال ٦ شهور فقط تحت إشراف المحكمة لرد أموال المودعين الذين أكد أن عددهم ١٧٤ ألف مودع وليس ١٨٨ ألفا كما جاء في قرار الإحالة وذكر أن هناك أموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تكم النيابة بمصرها . ولقد سمعت المحكمة خلال الجلسة بعض الحرز الأخير الذي تبين أنه يضم ١٦ شريط تسجيل لمعاملات تليفونية بين أحمد الريان ومدير شركته بالخارج وبينه وبين أشخاص آخرين .

### الريان في قفص واحد

وقد استجابت المحكمة لطلب أحمد الريان بإيداع ضليقه محمد في القفص مع والده حيث تم إيداع الثلاثة معا في قفص واحد طلب أحضارهم في المائدة إلا ربما من مسببهم حيث يقضي محمد الريان عقوبة الحبس لمدة عامين بسجن أبو زعبل بينما أحمد الريان مع والده بسجن استقبال طره وجلس محمد مع والده في القفص ورافق أحمد الريان . تحدث لبعض المودعين ودخل الإعلام وقال لده شرارني فضيلة الشيخ الغزالي د . هـ بالمسود شامعين في ٧/٦/٨٩ وحلوا خالي جو من التلة بيننا وبين الجهات المسؤلة والدوره للحل النودي من أجل مصلحة المودعين . وتم تقديم مذكرة النائب العام بخلاف مسير لا تمكن من إدارة الشركة وقد غزال المودعين ٧٢ ... لا أدري . رفضت وتسا في مصلحة من ... لا أدري . كانت المحكمة قد طفت جلساتها في الساعة الدخية عشرة إلا ربما برتبة المستشار . محمد حسني عبداللطيف ومضوية المستشارين رشدي صابر وعبدالقادر عبدالحمك ومثل الادعاء المستشارون طمس خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وسافر مروتى مدير إدارة التتبع بمكتب النائب العام وأحمد تريس رئيس النيابة وأمانة سر أحمد رمضان . وفي بداية الجلسة نودي على المتهمين حيث تميزت خلف ثلاثة عن المصنوع هم : جعفر طاهر ( كويتي ) ولحمد تليل حسن ( لبناني ) وسهر أبو بكر وطلب أحد المحامين من المحكمة السماح لبعض زملائه الذين يقفون أمام الباب الخارجى بالدخول لمصنوع الجلسة لاستجابت المحكمة لطلبه وأثبت محامى المتهم العاشر الكويتي أن مركه لم يتمكن من المصنوع لعدم اعلانه بأمر الإحالة كما أنه لم يسأل في التحقيقات وقدم عنوانه للمحكمة وهو الكويت - سوق المناخ - البيت الخليجي العقارى وطلب اعلانه على هذا كقولون اعلانا قانونيا لفلان المستشار سافر مروتى ممثل الادعاء بأن هذا محل عمله لرد الدفاع أنه العمل والإقامة

واسينا الآن ٢٧ طفلا في الاسرة من ابن يتلقين ؟ ورد المستشار سافر مروتى بأن سلطة النائب العام في المنع من التصرف هي جزء من اجراءات التحقيق مثل اجراء فحص الاحتياطى وان هناك قواعد تحكم النفقة الشهرية في مثل هذه الحالة وأن تقدير المرتب امر جوازى يتم من ادارة الاموال المتعلق عليها وان تكون النفقة كافية لمطالب الحياة بالاضافة لان تكون النفقة من الاموال المملوكة فعلا للمتهم ... ثم دفع ممثل النيابة بعدم اختصاص المحكمة بتقرير طلب النفقة .

### مساجلات بين الريان والنيابة

وعقب ذلك شهدت جلسة مساجلات بين المتهم الاول أحمد الريان والمستشار صاهر

درويش عندما أبدى المتهم رغبته في الحديث عن القضية من قفص الاتهام لسمع له رئيس المحكمة وطلب تسجيل اقواله في محضر الجلسة فقال ان اسماء المودعين في هذه القضية في يد هيئة المحكمة حيث ان هذه الدوى لها من الحساسية ما جعلها كالتار يقضى الجميع الاقتراب منها . وأضلف ان اموال الشركة خارج مصر قد خرجت من بنوكه مصرية وهذه الجزئية لم يتم تحقيقها وكان على جهة التحقيق بحث هذه الجزئية بدلا من الاكتفاء بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان من عدمه رغم ان ما قامت به النيابة من استرداد أموال لم تكن نستطيع نحن اعادةها ولكن كنا نرجو تشكيل لجنة من المحاسبين القانونيين الذين انتدبهم الجهاز المركزى للمحاسبات بتفويض منا بمطالبة هذه الاموال وانتمى قبول هذا الطلب لتوضيح ما اذا كانت هناك مبالغ مالية تم الاستيلاء عليها لصالح أسرة الريان من عدمه والكشف عن اموال الشركة والمودعين وابن ذميت واستطرد قائلا : ان القانون ١٤٦ الذى خرج تصريحا دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بالمراد الريان في السجن وأشار الى ان للشركة في مصر رؤوس أموال في مشروعات واصول كثيرة وأنه من الديدويات الاقتصادية أن السيولة النقدية لاية شركة لا تزيد عن ١٥ في المائة فقط وثابت بالدليل المادى ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ شهور فقط ٣٥٠

معا كما قدم محامى المتهم الحادى عشر اللبناني محل تقاته ببيروت وهو ٢٣ تلة الخليل شارع الراشد صارة يتوبين وطلب اعلانه قنوتيا وأضلف المحامى انه يسجل حضوره عن اعضاء مجلس إدارة شركات الهلال بتوكيلات عامة منهم توكلا من امر النائب العام بالتصديق على بعض الاموال المملوكة لشركات الهلال .

ثم تحدث يوسف حنتر محامى المتهم احمد الريان لطلب استخراج شهادات من بنك مصر ايران وبنك الهلال ثمنت فرمى

طلعت حرب وجاريس سيني وبنك ابو ظهى الوطنى وبنك قناة السويس ( طلعت حرب ) وبنك الامرام ( الاثري ) وبنك كريدى سويس ( فرع الدلى ) بالمرکز المالى لمركه وشقيقه المتول فتوى وارصدتهما وتحويلتهما في الفترة ما بين ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ بالمصلاات المصرية والاجنبية لبيان موالهما المالى قبل انشاء الشركة .

### قضى الحرز الأخير

وعقب ذلك قام رئيس المحكمة باستكمال عرض الاحراز وتبين لنا تحزرى على ١٦ شريط تسجيل تتضمن احاديث تليفونية بين احمد الريان ويوب وذكر مدير شركات الريان بامريكا والخارج وبعض الاشخاص الاخرين ومن بينهم سمير عبدالفتاح ببنك الرامدين السعودى . وتدخل المتهم احمد الريان موجها سؤاله للنيابة .. كيف تم تحرير هذه الاوراق والمستندات لقد دامت مباحث الاموال العامة مقام الشركة وحملوا هذه المستندات في اجهزة فوق سبيلات الشرطة .. وأخروا بعض المستندات التي في صالحنا لقد تم التلاعب بهذه الاوراق .. وكان المرجو ان يتم تعيين حراسة على مقام الشركة دون العبث بمستنداتها

### الريان يطلب نفقة شهرية

وأيد محاميه القوال مركه ثم قدم طلبا لرئيس المحكمة لصرف نفقة شهرية لأسرة الريان حيث سبق لهم التقدم بطلب لمكتب التتبع ولم يتم البت فيه حتى الآن .. وعاد احمد الريان للحديث مرة اخرى وقال اننى اطلب ادارة التتبع بمنع المرائى فهي ليست في مصلحة أحد فمنع آل الريان تلكه ٢ ملايين دولار قبل الشركة بسنوات ..



الجنائي في الدعوى وهو يتلاعب بعواطف  
المودعين وأن لدى النيابة مستندات ولم نخط  
هيبنا والتمس الرد بالمستندات عند نظر  
القضية موضوعيا .

ثم طلب مجلس المدعين بالحق المدني  
لفعل أن آلاف المدعين همصر وأنا أحدهم  
يتصورون جوهر بعضهم لا يجد قوت يومه  
وكل منهم هو استرداد أموالهم وأحدهم  
الرياني يقول لقد صنعت الحكومة مدير أصالة  
بأمريكا بوب ووكر من الحضور لمصر لإدارة  
مصلحة الشركة وأنتى التمس من المحكمة  
الآن لهذا المدير بالحضور لمصر .

ورد المستشار ساهر درويش قائلا : أنتى  
سبق أن سمعت مع أحمد الريان وديا  
لارتدنا من نفوذ المدعين بالاضافة لحركة  
مجموعة من العلماء الاجلاء القناعهم بالجهرة  
للحل الذي من منطلق الوزع الذي له  
اموال المدعين .. ولكن نون جدى ..  
واضلل ان من يدعى بوب ووكر يمكنه  
الحضور لمصر في أى وقت يخاف .

## المودعون يتحدثون

وتقدم أحد المدعين بعد أن سمعت له  
المحكمة بالتحدث فقال : نحن المدعين لقد  
سألنا أحمد الريان . هل لديك مانع من  
تكوين مجلس إدارة من المدعين لإدارة  
الاموال تحت اشراف النيابة . فرد بالموافقة  
مع استمرار المحاكمة . حتى تتمكن الشركة  
بإدارة مجلس الادارة الجديد من تسديد  
أموال المدعين ..

وقالت مودة اخرى من الاسكندرية :  
انها أودعت ٦٠ ألف دولار منذ عامين  
ونصلمهم حصيلة غريبتها مع زوجها لمدة ٢٠  
سنة بأمريكا حتى تولى زوجها هناك .. وقالت  
تتمنى على اربابهم بالدولار بانتقام لاسداد  
مصاريف اولادها بالجامعة الامريكية ..  
حتى حدث ماحدث عندما تدخلت الحكومة ..  
واضللت وقد اظهرت عيناها بالدموع ان  
مستقبل اولادها أصبح مهددا بالفشل .

## قرارات المحكمة

وبعد الدأولة قررت المحكمة التأجيل  
لجلسة ٢١ ابريل القادم كطلب الدفاع  
للاطلاع والاستعداد مع استمرار حبس  
المتهمين الثلاثة الاول والتتبه على بقية  
المتهمين بالحضور واهلن بوب ووكر مدير  
شركات الريان بأمريكا للحضور والوارد  
اسمه في محاضر استماع شرائط التسجيل .

وأعلن المتهمين الثلاثة الذين تظفوا من  
حضور الجلسات وهم جعفر طاهر محمد  
حسن ( كروتى ) وأحمد لبيل حسن  
( لبناى ) ومسر أبو بكر على على مواطنهم  
الاصلية كما صرحت المحكمة للمتهم الاول  
باستخراج الشهادات من البنوك المنزهة  
عنها .. وعلى المتهم الاول والثاني والساحس  
( جودج عزت ) ووكيل شركات الهلال تقديم  
مذكرة شارحة لطلبه مع ايداع الشرائط  
المسجلة خزانة المحكمة واعلان شهره  
الاثبات بالحضور .

اشراف المحكمة وقال : وان لم استطع  
ساعود والقول انا ملذب .  
وعقب المستشار ساهر درويش على كلام

المتهم لشكر المحكمة على رحابة صدرها  
وقال : عندما سمعت حديث المتهم وحله  
السلس لحل المشكلة ورد اموال المدعين  
احصيت بالسعادة خاصة وان القانون ١٤٦  
سمح للمتهم اثناء التحقيق بالحل السلس  
وقال ان الحديث لو شجون وإذا كانت  
الفرصة مازالت صانحة امام المتهم لرد اموال  
المدعين ليقال لنا اين هذه الاموال ؟ امواله  
في بنك فيصل فوجدنا انها غرقت وببعت للغير  
ونحمل على تحصيل قيمتها وديا والتحقيقات  
كشفت انه اعطى توجيهات لشخص مجهول  
لبيع اصول الشركة بالبنك وبعلم الله كم  
بدلنا من جهود وتم استعادة تلك الحقوق بناء  
على توكيل منه اما قوله ان النيابة جاملت  
وزير فمن الذى اعطى الوزير الحق وجننا  
بالوزير فلم ينكر ولمنا باستعادة الاموال منه  
وبمائدة ١٢٪ وإذا كانت ثمة اموال اخرى  
لنيتقدم ببلاغه ونسأل ممثل النيابة عن  
حكاية الاموال التي في الصحف كما جاء على  
لسان المتهم وقال هل يكون هناك عقد بـ  
١٠٠ مليون جنيه . عقود مقدمة ؟ كيف  
اعطاهم لهم وهي من اموال المدعين ؟ وقملا  
مطلبنا المسئولين بهذه المخسرات من واقع  
مسئوليتهم واستعدنا تلك الاموال واكتننا في  
صورة كتب ومطبوعات هل تعطى كل مودع  
كتابا اين تذهب هذه الكتب والناس لا ياكلون  
ورقا ؟ اما عن قوله بارسال لجنة لفحص  
امواله في الخارج واستعدتها تبين ان  
ارصدته بالبنوك صفر ... ألن ماجدوى  
ارسال اللجنة ١١ وليكنف لنسا عن  
مشروحاته ؟ اما عن محال الذهب فالتبث ان  
والده توفيق الريان قام باخفائه فليات لنا  
بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدبر  
تلك المحلات ؟ وقال اذا كانت الاموال التي  
لدى المدمر بوب ووكر الامريكي هي اموال  
الريان لهذا جزء من اموال المدعين ونحن  
نرحب بهذه الاموال اما اذا كان سيحصل  
على قروض لبناء مشروعات بعد سنوات يكون  
لها عائد فهذه مسألة اخرى لكننا نتسأل  
الهم اين ذهبت اموال المدعين ؟ ونحن  
لسنا مقسمين ولدينا من يدبرها ؟ واين  
المليارات التي يملكها الريان ؟

## المتهم يتلاعب بعواطف المودعين

واضاف قائلا : حقيقة ان ماوصلنا اليه  
ومالينا الآن من الاموال ضئيل ... ضئيل  
للعاية ومن شأنه ان يبعث الاسى في نفوس  
المدعين وفي شأن القروض الجسنة التي  
كان يطبقها لبعض الاشخاص والتي تجاوزت  
المشيرة ملايين جنيه للمستشفيات هل من  
الامانة ان يعطى اموال الناس قروضا  
حسنة ؟ ان هذا تبديد لاموال الناس وكلامه  
جميل لكن اين هي حقوق الناس بالله عليك  
لنا على حقوق الناس ... اين الذهب الذي  
اخفاه والدك ؟

واضاف متعجبيا ان هذه بعض الاشياء  
على اموال الريان الهائلة ١١ واننا مازلنا في  
مرحلة الاجرامات ؟

كما طلب أحمد ادريس رئيس النيابة على  
كلام المتهم أحمد الريان وقال ان ماجاه على  
لسان المتهم نوى فيه محاولته ابعاد الشق

مليون جنيه وتساؤل كيف يقلل منا بعد ذلك  
اننا تسابون كما ان هناك تناقضا بين  
المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون ١٤٦ حيث  
نصت المادة الاولى على ان من اخطر سوق  
المال يرفيته في عدم توفيق الاوضاع يرد  
اموال المودعين خلال عامين والمادة الاخرى  
تقول ان من اخطر هيئة سوق المال يرفيته في  
توفيق اوضاعه لله الحق في مهلة لمدة سنة ثم  
تساؤل .. لماذا الريان بلاذات .. وهناك  
شركات عديدة لم توفيق اوضاعها حتى الآن .

وقال المتهم ان هناك أموالا كثيرة للشركة  
والمودعين لم تكم النيابة بمحصرتها وانما  
اكتفت بسؤال البنوك فقط ... ان الله كما  
خلق الداء خلق الدواء وللشركة في مصر  
اصول كثيرة وثقوى اموال لمشروعات  
كالمبانى والطارات ومواد البناء وقيل صدود  
القرار ١٤٦ كان هناك هجوم على الشركة من

المودعين لسحب اموالهم نتيجة التصريحات  
المتابعة لهيئة سوق المال وتعرض الموظفين في  
الشركة للضرب من بعض المدعين الذين  
خشوا على اموالهم فكانوا كالطوفان وقال لقد  
كنا مستهدفين ومازلنا نمنذ بدأت النيابة  
تحقيقاتها في الدعوى في ٢٩ مارس الماضى  
فقررت للنيابة ان حبس يضر الشركة واخلوا  
سبيل تحت اشرافكم وسامططع ان استعيد  
اموال الشركة التي في الخارج خاصة وان لنا  
شركة الريان في امريكا وقملا ككتبت طلبا  
للنيابة باخلاء سبيل حتى استطيع ادارة  
مشروعات الشركة لفرضى واحساب ان هذه  
الشركة وددت لمصر نرة صفراء ومنذ  
تأسيسها وهي تعدل اجتماعا كل شهر  
يحضور مجلس الادارة باستشخدام  
التليفون ... وان هذه الشركة مطوكة للريان  
المصرية وفي ١٧ ابريل تم عقد اجتماع  
لمجلس ادارة الشركة وحضرت الاجتماع في  
محبي وطلبت من مدير الشركة هناك أموالا  
بعد ان اخبرته ان الشركة هنا وقعت في مأزق  
وان هناك اصولا كثيرة للشركة غرقت لنا  
مستند لامداد الشركة باى اموال فوراً لاقلية  
هذه المشروعات وطلبت منه الحضور لمال  
كيف وانتم كلكم محبوبون وايدى استعداده  
للقابلة اى مسئول مصري او ان ياتى لمصر  
بدعوة من السفارة الامريكية لبعائته والنيابة  
استحسن ذلك الا ان هذا لم يتحقق .

وقال المتهم انه قادر خلال ٤٥ يوما على  
تشغيل عشرة معارض ذهب ثمقي ٥ ملايين  
جنيه شهريا الا انهم رفضوا خشية  
هروبى ... وفي اكتوبر ١٩٨٨ عرضنا بيع  
اصولنا في الشركات للمودعين الا ان الحاكم  
المصري اصدر قرارا بمنع من التصرف  
وطلب من هيئة المحكمة ان تحدد زمنا محددا  
تمكنه فيه من تشغيل اموال المدعين تحت  
اشرافها وأشار الى ان مدير الشركة بأمريكا  
حاول مقابلة رئيس الوزراء الا انه رفض .  
ول سؤال لرئيس المحكمة عن بيانات  
مركزه المالي اجاب المتهم أحمد الريان ان  
جلة المودعين في الشركة ١٧٤ ألف مودع  
وليس ١٨٨ ألفا كما جاء في قرار الاتهام  
وقال : اننا على استعداد كامل لاسداد اموال  
المودعين حتى ولو كان الثمن هيوثنا وتساؤل  
كيف نكون نصابين وجلة هقودنا مع  
الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه ورجا المحكمة  
الافراج عنه لإدارة احواله وتشغيل شركته  
ومصانعه في خلال ٦ شهور فقط وتحت





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٨ فبراير ١٩٩٠

## صندوقى يبحث اليوم ضمانات للمودعين بشركات تلقى الاموال

يعقد الدكتور عاطف صدقى رئيس  
مجلس الوزراء اجتماعا صباح اليوم  
بأعضاء اللجنة الخاصة يبحث موضوع  
شركات تلقى وتوظف الاموال ، ومتابعة  
الموقف الحالى بالنسبة لهذه الشركات ،  
والاجراءات الكفيلة بضمان حقوق  
المودعين فيها .





## الرؤية البيضاء

علوت شركات تلقى الأموال - تحت  
التغطية - حربها ، الإعلان الشهيرة ،  
وهي حرب والحق يفل تملك فيها هذه  
الشركات ، باعاً طويلاً ، وحملت بها وعن  
طريقها ، النجالات الضخمة ، في جذب  
الإذاعات الى مصيدتها البرعة التي  
لا يعرف لها احد نهاية من بداية وكان  
القضية المعضلة ، سقطت في حب  
بلا قرار

وتتبع الإعلانات الأخيرة الصادرة عن  
بعض هذه الشركات التي لم توفق  
أوضاعها بنات من ان هيئة سوق المال قد  
رفعت ، الرؤية البيضاء ، وتنزلت عن  
رسالتها الترويجية العظيمة المنعقدة في  
مراجعة اعلانات هذه الشركات

ولكن والحق يفل فان لغة الإعلانات  
الأخيرة لهذه الشركات تدل على ان قضية  
المعداوى قد غيرت تماسكها من  
استراتيجيتها العليا وتحولت بالفعل الى  
الراعية الأولى للنقل والإعلان .. وليس  
اقل على ذلك مما تضمنته الإعلانات  
الأخيرة من شعارات مستقرة في ضمير  
ووجدان الانساق المصري في سبيلها بقبل  
التفريط بتل غلى ورخيص وامامها لايمهم  
نصوص القانون وقواعده حيث تضمن  
الإعلان التأكيد على مبدأ او شعار ، رفع  
المعاناة عن صغار المودعين ، تيمنا ببدا  
رفع المعاناة عن محدودى الدخل

وقد نال الإعلان بنجاح متقطع  
التقدير كافة الاعلام اسماعيل ياسين ابتداء  
من اسماعيل ياسين في الجيتار والبوليس  
وانتهاء بسماعيل ياسين في السجن حيث  
وضع برنامجاً صارماً لرد أموال المودعين  
بذاه بالكادحين المطحونين من المودعين  
الذى يملك كل منهم جنيهاً مصرياً واحداً  
عنواناً على الفزاهة والمهارة والشرف  
ولقطع دابر الشائعات التي تتناول الذمة  
المالية لهذه الشركات بالأقوال السيئة .

كما انتهى البرنامج القومي لرفع  
المعاناة عن صغار المودعين عند حدود  
الإذاعات التي تبلغ في حدها الأقصى ٥٠٠  
جنيه وهذه أضافة عبقرية من الشركة  
صاحبة الإعلان تساهم في حل عقدة  
رئيسية من عقد الإصلاح الاقتصادي  
الشغل والمرتبط بتحديد مفهوم واضح  
لمحدودى الدخل فقد حددتها الشركة  
وانتهى الأمر وقامت بسلطة الأمر الواقع  
والقوة القاهرة بتعديل نصوص القانون  
التي تلزم هذه النوعية من الشركات برد  
كامل حقوق المودعين بغير تمييز بين  
فقراء المودعين المالكين لقنوات تبلغ في  
حدها الأقصى ٥٠٠ جنيه وبين أغنياء  
المودعين الذى تبدأ ثروتهم من ٥٠١ جنيه  
وبعيداً عن ، الاستفزاز الرخيص ،  
الذى تضمنه الإعلان في مواضع أخرى  
فان هذه السابقة من الجهر بالإعلان عن  
تحدى نصوص القانون وقواعده تستحق  
ولفة من الأجهزة المسؤولة مهما كلف عدد  
الرايات البيضاء التي رفعتها وبفض  
النظر عن ، الجاذبية والفننة الحضارية ،  
للمسة المعداوى ..

وكل ما هو مطلوب الآن من هيئة سوق  
المال صاحبة ، الأيدى البيضاء ، على  
الجميع وراعية الحقوق والأمانة على  
ضمن تطبيق قانون تلقى الأموال  
بجذالهم ان تعلن على الملأ بكلفة وسنل  
الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة  
مراعتها من هذه الأقوال غير القانونية  
مهما كلفتها هذه الخطوة ، التورية  
الجريئة ، من معاناة والام مع اعلانها عن  
خططها المستقبلية الرائدة لإصدار قانون  
لحملة ، المودع أبوجنيه ، ضماناً  
لحقوق المشروعة والثابتة والدامغة  
لكافة قوى التحرر والتسول الوطنى في  
كله بقاع الأرض

أسامة غيث



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٠

محكمة القيم تقرر:

# استمرار منع سفر أصحاب شركة الهدى مصر وأعضاء مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار

كتب محمد طعيمة:

قررت أمس محكمة القيم استمرار الأمر الصادر من المستشار أحمد على عبد الرحمن المستشار المفتدب بمنع طارق محمد عبد المتعم أبو حسين وشقيقه خالد وعاصم أصحاب شركة الهدى مصر من السفر بعد أن استمعت إلى مراجعة هشام سرايا مساعد المدعي العام الاشتراكي الذي أشار إلى أنهم تلقوا ٣٧٠ مليون جنيه من المودعين بينما الموجود لا تزيد قيمته على ٣١٠ ملايين جنيه.

الشركة ردت ٤٢ مليون جنيه ولديها أصول ثابتة بنحو ٩٠ مليوناً وصرفت ٢٤ مليوناً كأرباح وليس ثمة خطأ ارتكبه هذه الشركة.

وقررت المحكمة أيضاً استمرار منع سفر أحمد رائق محمد عبد المجيد وهو صاحب شركة اعلانات تلقى نحو ١٥ مليون جنيه من المواطنين لاستثمارها بعد صدور قانون تلقى الأموال وقضت المحكمة برفض دعوى الحراسة على أموال شركة بركات للإنتاج الزراعي وصاحبها د. مدحت حسين زكي وهو استاذ جامعي حصل على تسهيلات ائتمانية تقدر بنحو ٢ ملايين جنيه من بنك التنمية والائتمان الزراعي فرع دمنهور لاستثمارها في مزرعة لامتاج ٣٠ مليون بيضة وتعثر المشروع بسبب نقص العلف وتبين للمحكمة أن الصماتات كافية كما تنفي الدلائل الجدية ضد المدعي عليه وقضت المحكمة برفض الحراسة على أموال شركة عوض أفندي وصاحبها حمدي عوض العدوي لتوقفها عن سداد نحو ٧ ملايين جنيه حصل عليها من البنوك.

كما قررت المحكمة - برئاسة المستشار ابراهيم رغو وأمانة سر سليمان محمد أحمد وسهير جبرار - استمرار الأمر الصادر بمنع سفر محمود سعيد عطية طاحور، رئيس مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار وعادل عبد العزيز المشد ومحمد وجدي عبد العلي وحمدي رمضان عفيفي أعضاء مجلس الإدارة بعد أن استمعت المحكمة إلى ممثل الادعاء الذي أشار إلى أنهم تلقوا أموالاً من المودعين الذين بلغت حقوقهم ١٢٥ مليون جنيه وأن صافي الأموال الموجودة بالشركة ٨٨ مليوناً. ودفع حسني عبد الحميد محامي الدعي عليهم سطلاً فرار المنع من السفر وقال إن موظفاً بهيئة سوق المال تراءى له وحسابه الخاص ودون تكليف من أحد بالدولة أن يحرر مذكرة في شركة بدر للاستثمار وأنصح أنه جاهل ببيانات الأمور لأنه لم يعرف إلى الآن من هم أعضاء مجلس إدارة الشركة وتعامل لماذا شطب أحد الأسماء وأضيف اسم آخر وقدم مذكرة رسمية بأن مجلس إدارة الشركة يتكون من ٧ أشخاص وليس خمسة وأضاف أن





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ مارس ١٩٩٠

# بشركات الهدى مصر وبدر والحجاز بسداد ١٠١ مليون جنيه للمودعين

قامت ٣ شركات لتوظيف الاموال من بين الشركات التي يجرى جهاز المدعى الاشتراكى التحقيق معها بسداد ١٣٥ مليون جنيه للمودعين فيها حيث قامت شركة الهدى مصر بسداد ٦٦ مليون جنيه وبدر للاستثمار ٢٥ مليون والحجاز ١٠ ملايين ويبلغ عدد المودعين في الشركات الثلاث ٧٦ الفا وجملة ايداعاتهم ٦٠٥ ملايين جنيه

صرح بذلك مسئول بجهاز المدعى الاشتراكى واوضح ان مهمة الجهاز بشأن تحقيق بلاغات ١٠٠ سرق المال ضد بعض شركات توظيف المال تهدف الى تذليل العقبات امام هذه الشركات والتدخل لبيع اصولها تحت اشراف الجهاز لسداد اموال المودعين وحماية مستحقاتهم .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ مارس ١٩٩٠

**بدء صرف صكوك  
شركات السعد من السبب**  
قررت ادارة شركات السعد  
للاستثمار البدء فى صرف صكوك  
المودعين بفرع الدقى للشركات  
الثلاث : السعد للاستثمار  
العقارى ، والسعد للاستثمار  
الصناعى ، والسعد للتجارة  
والتنمية اعتبارا من بعد غد  
وسيقم تسليم الصكوك  
لمودعى الشركات الثلاث الذين  
تخلفوا عن استلامها من فروع  
الدقى والهرم وجاردن سيتى  
ومصر الجديدة اعتبارا من  
السبب ٢٤ مارس الحالى



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٠

## بروقراطية تنازلات طائفة المودعين بشركات تلقي الأموال

برغبينها في تصفية نشاطها وابلغت الهيئة ببرنامج رد الأموال ولم يوفق احد في حساباتها ففي ظل اوضاع التصفية اختلت المظار والاصول بغير رقيب او حسيب واصبحت حقوق المودعين سرايا

التعنت التي يواجهها .  
٢ - الشركات تحت التصفية : هناك شكوى من المودعين بالشركات التي اعلنت منذ صدور قانون تلقي الأموال

تلقى : الأسبوع الاقتصادي ، رسائل عديدة من المودعين بشركات تلقي الأموال وهي في مجملها تنصب على الشكوى من سوء المعاملة وحلولات ، الاكراه والاجبار ، للتفزل عن الجزء الأكبر من الحقوق والایداعات بالإضافة الى انتقاد الجهة التي يمكن مخاطبتها والتعامل معها بعد ان اعتزلت فيه سوق المال واعلنت تقاعدها الرسمي .  
□ □ وتضمنت حيرة المودعين التساؤلات التالية :

١ - تحويل الايداعات لمساهمت : ففي ظل عدم توافر السيولة المالية للشركات التي رفضت سوق المال توليق لوضعها فمن هناك ضغوطا على المودعين لتحويل ايداعاتهم الى مساهمت ولكن المشكلة ان رفض التوليق جاء بسبب عدم سلامة الاوضاع المالية لهذه الشركات وبالتالي فمن تحويل الايداعات لمساهمت غير مضمونة النتائج .. كما انه يؤدي للاضرار بالأوضاع القانونية للمودعين التي تكزم هذه الشركات بسداد مستحقاتهم في موعد غايته ٩ يونيو القادم وعموما فمن لوضع الاكراه والارغام يجب ألا يخضع لها أي مودع مهما كانت صور



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٠

## القبض على صاحبى شركة توظيف اموال هربا بعد قرار التحفظ عليها

تمكنت مباحث القاهرة من القبض على صاحبى شركة توظيف اموال استوليا على ١١ مليون جنيه من ٥٧٠ مودعا وعندما صدر قرار من النائب العام بالتحفظ عليهما واقاربهما وممتلكاتهما فرا هاربين

وكانت المعلومات قد توافرت للواء مدوح برعى مساعد وزير الداخلية لامن القاهرة بان اثنين من اصحاب شركات توظيف الاموال تحت اسم ه جاكوه العالمية لتصنيع الورق وهما - عبدالمحسن جابر محمود وشقيقه حسين - ومقرهما مصر الجديدة قد صدر صدهما قرار بالتحفظ عليهما وانهما مارالا داخل البلاد وهاربان من احكام قضائية صدرت صدهما

فكلف العميد محمود وجدى رئيس مباحث العاصمة بتكوين فريق بحث حيث دلت تحريات المقدم اسامة الصغير رئيس وحدة التحريات بان صاحبى الشركة قد صدرت ضدتهما احكام بالحبس تصل الى ٧٦ سنة و ٥٠ الف جنيه كفالات وانهما يترددان على منطقة مصر الجديدة فالتقى القبض عليهما لتنفيذ قرارات المح



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٠

## المدعى الاشتراكى يطالب استمرار منع رئيس شركة الحجاز والعضو المنتدب من السفر

حددت محكمة القيم جلسة يوم السبت القادم لنظر طلب المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى استمرار الامر الصادر من المستشار المنتدب بمحكمة القيم بمنع كل من احمد عبيد عيسوى رئيس مجلس ادارة شركة الحجاز للاستثمار وتوظيف الاموال ومحمد احمد عليوة العضو المنتدب بالشركة من مغادرة البلاد .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٠

## ... وضبط رئيس شركة بدر للتحقيق معه في شكاوى المودعين

ومن ناحية اخرى اقلت مباحث الجيزة القبض على محمد سعيد عطية عطية طاحون رئيس مجلس ادارة شركة بدر للاستثمار بعد ان تقدم بعض المودعين بالاسكندرية بعدة بلاغات ضده وتمكن المقدم احمد عبد الحكيم والرائد محمد عبد الواحد باشراف العقيد عمر الفرماوى من ضبطه بعقر احد فروع شركته بمركز الجيزة وتم ترخيله للاسكندرية للتحقيق معه .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٠

# محكمة القيم تقرر استبعاد منع سفر رئيس شركة الحجاز للاستثمار والعضو المنتدب كتب محمد طعيمة

قررت امس محكمة القيم استبعاد الأمر الصادر من المستشار احمد على عبد الرحمن المستشار المنتدب بالمحكمة بمنع كل من احمد عبيد عيسوى رئيس مجلس ادارة شركة الحجاز لتوظيف الاموال ومحمد احمد عليوة العضو المنتدب من مغادرة البلاد وإخراج اسميهما على قوائم الممنوعين من السفر

وقضت المحكمة - برئاسة المستشار ابراهيم زغو وامانة مر سليمان محمد احمد وسمير جبران - بمصادرة اموال السيد حسن عبد الجواد تاجر المخدرات لصالح الشعب وقضت بفرض الحراسة على اموال الشركة المصرية للتجارة والتصدير

« ميراش ، وصاحبها عبد الحميد خليل درع وعدم جواز تظلم الممثلة عزيزة أمين راشد ضد مطلقها ابراهيم احمد ابو العزم ، وقضت المحكمة برفض دعاوى الحراسة على اموال كل من الجمعية التعاونية لقريبة الثروة الحيوانية بقرية مليحة ، والجمعية التعاونية لتربية الثروة الحيوانية بقرية بولين الفوايد ، ورجل الاعمال مصطفى الدمرdash محمد وجميعهم تقاضوا تسهيلات ائتمانية من البنوك .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٠

## حتى التاسع من يونيو القادم شركات الأموال مستمرة في تهذيب المودعين



تبكى  
حظها

□ ضغوط لشراء  
سلع أو المساهمة  
في شركات  
غير مضمونة

تحقيق: إلهام شرشر  
تصوير: محمد لطفي

استطاع محمد أبوالمجد ادخار ٢٥ ألف جنيه أودعها شركة الهدى مصر.. ولقد التمسكت عددة لسنوات الشركة لأقراضه أي مبلغ من مستحقاته لأجراء عملية عاجلة لزوجته، ولكنهم لا يشعرون بالأم الناس.. وهكذا أخذوا منه ثلاث سنوات من عمره وفي سبيلهم للقضاء على زوجته! سعد أمين عملة التي أودعت ٨٠ ألف جنيه بالهدى مصر تقول إنها على وشك الانهيار، خاصة وأنها تقول ثلاثة أطفال ولا تعرف كيف تواجه أعباء الحياة.. الأزمة أصابت سعد بأمراض كثيرة أبسطها ارتفاع الضغط.

في جهاز المدعى الاشتراكي، كانت صرخة فوزية محمد بدر تعبيراً عن آلاف الصرخات المحبوسة داخل صدور المودعين الذين لا يعلمون شيئاً عن أموالهم التي في حوزة الشركات وجهاز المدعى الاشتراكي تقول فوزية - وهي تبكى - أصحاب شركة بدر يريدون إعطائي آلة تصوير متهاكة وآلة كتابة وشطاطة بـ ١٢ ألف

الآل القصص الحزينة.. البائسة في ردهات جهاز المدعى الاشتراكي يرويها آلاف المودعين الذين وضعوا تحويشة العمر، لدى شركات توظيف الأموال هؤلاء المودعون لا تعنيهم المحاكمات أو سجن مسؤولي الشركات.. كل همهم الحصول على مدخراتهم التي دفعوا فيها جزءاً كبيراً من أعمارهم في غربة قسوة..

أصحاب هذه الشركات يعرفون حجم المعاناة اليومية للمودعين فاستمروا في مسلسل الضغط العصبي عليهم مستغلين تلك المهلة التي أعطتها لهم هيئة سوق المال لرد وتوفيق أوضاعهم مع المودعين.. تلك المهلة التي تنتهي في التاسع من يونيو القادم.. فكانت تلك الشركات بالضغط على المودعين الذين لا يملكون خياراً آخر.. وتقوم هذه الشركات بالرغم المودعين على شراء سلع لا يحتاجون إليها بأسعار خيالية أو يدفعهم لتملك أسهم في شركات غير مضمونة.. وإمام هذه المأساة يقف جهاز المدعى الاشتراكي مكتوف الأيدي لأن دوره خلال هذه المدة دور توفيق بين المودعين وأصحاب الشركات حتى يوم التاسع من يونيو القادم.. رغم أن هذه الشركات قامت ولا تزال بتبديد أموالها بدون أي ضوابط.. ولذا يفكر جهاز المدعى الاشتراكي في بحث وسائل أخرى لرد الأموال ودفع لحين انتهاء المهلة وفي جهاز المدعى الاشتراكي كانت هذه الصور.

### مسؤوليات

ليل يوسف أودعت ١٥ ألف جنيه بشركة الهدى مصر في شهر فبراير عام ٨٨ ولم تحصل على أرباح.. ولا تزال رحلة المسؤوليات مع مسؤولي الشركة مستمرة.. رغم أنها تنتهي في كل مرة بالمراوغة.. فمرة يعذونها بتسليم بضاعة ومرة أخرى بقطعة أرض.. أو أن تكون شريكة بأحدى الشركات.. المهم أنها لم تحصل على شيء حتى الآن.

أما مصطفى محمد الأمير الذي أودع ٤٠ ألف جنيه بشركة بدر للاستثمار فيشكو من سوء معاملة أصحاب الشركة.. وأنهم يرفضون مقلبته إلا بعد ضغط شديد ويريد الحصول على أمواله بأي طريقة.. حتى أنه طلب منهم شراء بضاعة بنصف المبلغ والمساهمة في أحدى الشركات بالتلفي.

بعد غربة استمرت ثلاث سنوات



## مطلوب تدخل □ المدعى الاشتراكي قبل انتهاء مهلة التوفيق



رعوف عيسى مصطفى الأمير

### وديا فقط !

ويقول مساعد المدعى الاشتراكي ان توزيع الاموال المستحقة للمودعين تتم بمجرد الاتفاق الودي بين الشركات والمودعين ودور الجهاز هو متابعة رد الاموال بدون اى تدخل من قبل المحين انتهاء المهلة في التسع من شهر يونيو القادم

ويشير المستشار الملبجي الى خطورة اضعاف اصول الشركات المدونة في الهيئة الحكومية وهيئة سوق المال .. لان اصحاب هذه الشركات يبيعونها لأكثر من شخص على الشيوع مما يضعف قيمة الاصول والامر الذي يثير المودعين هو انهم يجدون انفسهم مجبرين على شراء سلع لا يرغبون فيها . اضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع بأسعار تفوق سعرها الحقيقي

ويؤكد المستشار محمود الشريبي مساعد المدعى الاشتراكي ان تدخل الجهاز يتم بشكل ودي عن طريق الاتفاق بين الطرفين ويقول بالفعل تم صرف مبالغ كثيرة من شركة الهدى مصر للمودعين . اما شركة بدر فقد ثبت عدم فعالية الاسهم لحل أزمة المودعين لديها مما يدعو الجهاز حاليا لبحث وسائل اخرى لرد اموال المودعين بشكل ودي ايضا لحين انتهاء المهلة

## باخرة بـ ٩ ملايين

رائد فتحي ذوالفقار اودع بالهدى مصر ٢٠ ألف جنيه ويدعو الله ان يفلح اسر الالف المودعين قبل ان يطفوا عقولهم من ضياع اموالهم وسوء معاملة مسئولى شركات الاموال . ويقول : ان من املاك شركة الهدى بلخرة اسمها : ايمان ، معروضة للبيع بـ ٩ ملايين جنيه .

ويعلق جهاز المدعى الاشتراكي بقوله ان هذه البخرة لا تستحق ابدا هذا المبلغ لانها بلخرة تلبية . بدليل ان الجهاز باع العلم الماضي ، عبارة ، تعمل على الخطوط الدولية كانت ملكا لاسمى على حسن بمبلغ ٤ ملايين جنيه فقط . الا انه بعد مداوات كثيرة تم بيع العبارة بـ ٧ ملايين جنيه لعدد من المودعين .

المستشار شفيق الملبجي مساعد المدعى الاشتراكي يفر بالصعوبات التي يواجهها المودعون لأكثر من سبب منها ان الابداعات كانت بالعملة الاجنبية . وحين تقوم هذه الشركات بالرد فستحول العملة الاجنبية للعملة المصرية الامر الذي سيسبب خسارة كبيرة للمودعين . هذا في حالة صرف اموال سائلة .

ويقول ان المودعين في شركة بدر يرغبون على قبول احد امرين اما الحصول على بضائع او اسهم في الشركات التابعة للشركة . وذلك بالاكتمال في احد البنوك التي تتعاقد معها . وفي هذه الحالة - يقول مساعد المدعى الاشتراكي - ان المودع يصاب بحالة رعب لانه لا توجد سوق اوراق مالية قوية . او لانها تتم بطريقة مخالفة للمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ . الخاص بتوظيف الاموال . هذه المادة تنص على انه اذا طرح جانب من اسهم شركة للاكتتاب العلم فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص . او عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض او الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الاوراق المالية

ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال

ومن شروط تلك العملية ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في الاسهم من خلال نشرة تحتوي على البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية . وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة لا يجوز للبنوك او شركات توظيف الاموال التي تعمل في مجال الاوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقيد بقبود تداول الاسهم المنصوص عليها في المواد ٣٧ و ٣٥ و ٤٦ من نفس القانون . كل ذلك اضافة الى عدم وجود الضمانات الكافية لقيمة الاسهم

دولار ويريدون محاسبتى بالجنيه المصري .. وتضيف انا اريد نقودى فامى مريضة وابغى مصابة بالصرع . ولولا الخوف لاقتضيت وكتبت شيكات بدون رصيد .. لان المرض لن ينتظر اجراءات التوفيق والسداد ومسلومات اصحاب الشركات

يتحسر احمد شفيق فرغلى على نهائيه بدون ولد او مال لانه اودع مبلغ ٥٠ ألف جنيه وهو كل ماكان يملك انتظارا للراتب الشهري المضمون لمواجهة به متطلباته في وحدته اخر ايام العمر . ولكن النهاية كانت التسول من اصحاب شركة الهدى مصر . خاصة وانه لم يحصل على اى ارباح منذ اودع المبلغ في العام الماضي . ضاع كل شيء ومعه ثلاث سنوات من الغربة . صحيح ان المبلغ الذى اودعته

لا يتجاوز ١٢٠٠ دولار هكذا يقول رؤوف عيسى . ولكنكم لاتعرفون الغربة وكيف ادخرت هذا المبلغ .. والغريب ان البعض يتهمك على من ضالة المبلغ !

طارق ابو حسين رئيس شركة الهدى مصر يقول : كل ماأريده هو الوقت الكافى لرد اموال المودعين . ويوضح ان حصيلة مبالغ المودعين في شهر يونيو عام ٨٨ كانت ٣٦٠ مليون جنيه . ويوم بدا جهاز المدعى الاشتراكي في تولى مسئولية الشركات . قامت الشركة برد ٩٧.٥ مليون جنيه خلال ٤٥ يوما . ولكن المهلة التي تمنحنا اياها هيئة سوق المال لاتكفى ويتسائل كيف تتساولى شركة صغيرة تعمل في ١٨ مليون جنيه معى في نفس المهلة

ويؤكد طارق ابو حسين ان مايعوق

عمله في رد باقي اموال المودعين هي تلك النشرة التي اصدرتها هيئة سوق المال في شهر اكتوبر الماضي والتي استندت على فتوى مجلس الدولة في شهر اغسطس عام ٨٨ بعدم التصرف وحظر اية اجراءات او تعديلات جوهرية سواء بالتصرف او البيع على المركز المالى الا بعد رد الاموال . الا ان عبدالغفار الباجورى الذى اودع ٩٠ ألف دولار بالهدى مصر يؤكد انه غير نادم على عودته لمصر بعد غربة طويلة . ولكنه اسف انه اعطى ثقته لهذه الشركات الوهمية . ويقول ان الشركة عرضت عليه قطعاً من الاراضى الصحراوية المملوكة لها بأسعار باهظة تفوق اسعارها الحقيقية . هذه الواقعة يؤكد بها احد المسئولين بجهاز المدعى الاشتراكي . رغم ان هذه القطع لم يتم اعتماد تقسيمها بعد . مما يلزم فرض الحراسة وبطلان عقد البيع .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٠

□ شركات السعد تقرر :

## توزيع ٣٦٠ ألف صك على المودعين بفرع المنصورة ابتداء من السبت المقبل

قررت شركات السعد الثلاث وتشمل : السعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعى ، والسعد للاستثمار العقارى توزيع ٣٦٠ ألف صك للمودعين بفرع المنصورة ، الذى يعتبر اكبر فروع الشركة ابتداء من السبت القادم حيث يتم توزيع صكوك شركة السعد للتجارة والتنمية .

كما تقرر توزيع صكوك السعد للاستثمار العقارى يوم الاربعاء ٢٨ مارس الجارى على ان توزع صكوك السعد للاستثمار الصناعى يوم ٣ ابريل القادم .

وصرح المحاسب محمد اشرف سعد رئيس مجلس الادارة بان هذه الدفعة من الصكوك هي الدفعة الاخيرة للصكوك بالجنيه المصرى وبناء على هذا القرار يتسلم ٢٣ ألف مودع صكوك السعد دون اية مشاكل او مساومات وبنفس العملة التى اودعوا بها اموالهم .

واضاف انه بذلك تكون صكوكها للمودعين البالغ عددهم ٦٥ ألف مودع فى فترة قياسية حيث كانت شركة السعد قد بدأت توزيع الصكوك للمودعين منذ اول يناير الماضى .



وصرح المحاسب عصمت التركي  
نائب رئيس مجلس الادارة والمشرف على  
عملية اصدار الصكوك بان شركات  
السعد الثلاث قررت البدء في رد اموال  
المودعين في ابريل القادم وفقا للصكوك  
التي تسلمها المودعون ويتم الرد نقدا  
وبتفيس العملة التي اودعوا بها .  
وقال ان شركات السعد لن تلجأ لاي  
اسلوب اخر لرد الاموال .



# ليس هناك إجبار على تحويل المودع في شركات توظيف الأموال إلى مساهم والشركة ملزمة بر قيمه ودائمه بالكامل

خبـراء  
القانونيون  
يـردون على  
استفسارات  
المسؤولين

تواصل الصفحة الاقتصادية اليوم الرد على استفسارات المودعين التي لن تنتهي إلا بحصولهم على أموالهم من شركات توظيف الأموال خاصة مع اقتراب المهلة التي حددها القانون بالنسبة للشركات التي لن توفق أوضاعها وتنتهي في موعد القضاة ٩ يونيو القادم ومن أهم الاستفسارات التي تطرحها اليوم على الدكتور سميحة القليوبي .. هل يجوز للشركات التي حولت للنيلبة العامة أو المدعي الاشتراكي تغيير شكلها إلى شركة أشخاص خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨٩ أو إلى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين

□ هل يجوز للشركات التي حولت للنيلبة العامة أو المدعي الاشتراكي تغيير شكلها إلى شركة أشخاص خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨٩ أو إلى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين؟  
□ إن أية شركة حولت للنيلبة العامة أو المدعي الاشتراكي لا يكون لها مطلقاً (من النظم العلم) أن تقوم بتغيير شكلها سواء إلى شركة مساهمة أو تضامن وسبب ذلك بكل بساطة هو أن هذه الشركات يخضع عليها

وفي خصوص المركز القانوني لهذه الشركات أثناء مرحلة التحويل أي كانت الجهة التي تباشره فهي من الناحية الواقعية (شركات تحت التصفية) تحت إشراف النيلبة العامة وجهات التحقيق وليس بمعرفة هيئة سوق المال .. وتعين الجهة المختصة بالتحقيق أشخاصاً لهم خبرة وسعة طيبة في إدارة هذه (الشركات تحت التصفية) بما يكفل لها الاستثمار قدر الغرض من التصفية أو التصرف كلية في الأصول لصالح المودعين والدائنين وذلك تمهيداً لتحويل هذه الأصول إلى نقد وتوزيعها نسبة غراماً بين الجميع - ويقصد بقسمة الغرام توزيع ناتج التصفية بعد سداد الديون على جميع المودعين (نسبة) قدر ودائعهم ودون تفرقة بين مودع وآخر وبصرف النظر عن المبلغ الذي قدمه لشركة تلقي الأموال - وهذه قاعدة قانونية أصولية لا يجوز مخالفتها ومن النظم العلم وهي قاعدة المساواة بين الدائنين من مرتبة واحدة ولا يجوز تمييز ما يطلق عليه صغار المودعين عن كبارهم إلا أن هذا يخلط

أما في خصوص القانون الواجب التطبيق فهو فيما يتعلق بالجزاءات التي تعلق في حالة إفلاس الائتم قبل أصحاب هذه الشركات فهو القانون ١٦٦ خاصة سلطة الممكن في الاعلاء من العقوبة إذا حصل رد الأموال قبل صدور حكم نهائي في الدعوى - بالإضافة إلى أحكام الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

أما في خصوص التصفية أي بيع أصول الشركة والوفاء بالتزاماتها والمطالبة بحقوقها قبل الغير وسلطات القلم بالتصفية ومسئوليتها وأجره وتقسيم الموجودات ورد المبالغ فإن هذه الشركات تخضع لأحكام التصفية الواردة بقانون الشركات ١٥٩ لعام ١٩٨٩ والقانون المدني في المواد من ٥٣٢ إلى ٥٣٧ وذلك باعتبار شركة تلقي الأموال في جوهرها شركة مساهمة ذات غرض خاص ويقتل تطبيق قانون الشركات باعتباره الشريعة العامة للشركات وذلك ما لم يتخذه قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته نصوصاً متميزة خاصة في مرحلة التصفية ورد الأموال -

■ المشاركة على الشيوع  
□ ما قانونية تحويل المودع إلى شريك موصى أو شريك على الشيوع إذا كان شكل الشركة الأصلي توصية بسيطة وذلك بالنسبة للشركات التي لم توفق أوضاعها؟

□ نقول سميحة القليوبي هذه الشركات تخالف قانون ١٦٦ حيث أنها لم تغير شكلها إلى شركة مساهمة ولطفاً هي محالة للتحقيق والمحكمة وعليها رد أموال المودعين - وهي في سبيل ذلك تعرض عليهم التحويل إلى صفة شريك موصى أو دائن بمبلغ معين أو بتملك الأصول أو جزء منها على الشيوع مع باقي المودعين أو بعضهم - وذلك بقصد الحصول على توليعاتهم بسداد مستحقاتهم وعدم الخضوع للجزاءات الجنائية المنصوص عليها في القانون -

وهذه العروض يجب أن يلتفت إليها المودع ويلوم بدراستها دراسة متأنية حيث لا شك أن محاولات الإغراء بتحويل صفة المودع فيها تخفيض لقيمة ما قدمه من مبالغ إذ عادة لا تمثل أصول هذه الشركات رأسعها المعلن

أما في خصوص المشاركة على الشيوع لهذا امر أيضاً خطير - حيث يصعب التجانس بين عدد لا بأس به من المودعين إذا ما تملكوا عدة أصول على الشيوع .. إذ قد يتحول الخلاف ضد الشركة إلى المودعين بعضهم البعض .. وقد يشرح أصحاب هذه الشركات للمودعين أن من مصلحتهم عدم التصرف في هذه الأصول حالياً لهبوط الأسعار وعدم توالر سيولة بالسوق .. فاصدة بذلك تمليكهم هذه الأصول على الشيوع ثم بيعها عند

التصرف في أصولها وممتلكاتها وحقوقها لدى الغير كما يحضر عليها المشاركة في أي مشروعات خلال فترة توليف الأوضاع أو رد الأموال إلا بموافقة رئيس هيئة سوق المال وفقاً للقواعد التي يحددها لجمعية أموال المودعين (طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري الثالث لعام ١٩٨٨) وقد حصد رئيس الوزراء الشركات الخاضعة لهذا الحظر - ومن البديهي أن هيئة سوق المال لن توافق على تغيير شكل هذه الشركات إلا بعد تطبيق أحكام القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وبما يكفل حقوق أصحاب الودائع - □ ما هو دور هيئة سوق المال بالنسبة للشركات التي تم تحويلها للمدعي الاشتراكي أو النيلبة العامة؟  
□ إن الهيئة مختصة بتنفيذ القانون ولائحته والإبلاغ عن الشركات المخالفة لأحكامه إلى النيلبة العامة لاتخاذ ما يلزم من تحقيقات وإحالتها للمحكمة ويبدأ دور النيلبة العامة والمدعي الاشتراكي من تحقيقات واتخاذ الإجراءات التحفظية لحماية حقوق أصحاب الودائع - ثم بعد ذلك لا يملك ما يلزم لتصفية الأصول تمهيداً رد الأموال ولا شأن في هذا الهيئة -

□ وإذا فرض وليت براءة أصحاب هذه الشركات وأظهروا رغبتهم في الاستثمار في ذات نشاط تلقى الأموال ولم يمكن حل الشركة وتصفياتها فعل هذه الشركات اتخاذ ما يلزم من إجراءات قبل الهيئة مع مراعاة دائتها حقوق أصحاب الودائع - وإذا فرض وتم سداد الأموال وأرادت الشركة الاستثمار في شكل شركة مساهمة فإنها تشطب من سجل الهيئة إذا كانت قيدت به لتتخذ شركة مساهمة تقوم بالنشطة المحددة في غرض انشائها -



بالنسبة لأموال الزوجات والأولاد  
المرضى ضعفاء لما عسى أن يقضى به من  
رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل  
الجريمة أو تفويض المجنى عليهم  
وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما  
ألت اليهم من غير مال المتهم .  
فإذا لم يتم رد الأموال نظراً لأن  
الأصول المملوكة للشخص المعنوي  
وهي الشركة ضامنة لحقوقهم  
بالإضافة إلى حقوق الدائنين تباع هذه  
الأصول وفقاً لإجراءات القانون  
لصالح الدائنين والمودعين .

#### مد المهلة بتسريع

□ □ هل لأصحاب الشركات التي لم  
يوافق على توقيع أوضاعها طلب مد  
مهلة السداد ؟  
□ لا بد من تسريع .

□ □ تتبع بعض الشركات أساليب  
ملتوية لإجبار المودعين على التنازل  
عن أجزاء من ودائعهم مقابل  
الحصول على أجزاء في صورة نقدية  
أو بضائع أو مساهمة . فما الحكم في  
هذه العقود ؟ وما قانونية التراجع  
فيها لمن أراد ذلك ؟

□ هذا امر وارد وسيكثر حالياً  
للضغط على المودعين نظراً للحرب  
انتهاء المدة المحددة لرد الأموال أو  
الإحالة إلى المحكمة .. وذلك بقصد  
الإفلات من الجزاءات الجنائية  
المشيدة المنصوص عليها بالقانون  
١١٦ لعام ١٩٨٨ .

وعلى المودع الثروي دائماً ودراسة  
العروض المقدمة وعليه أن يوازن بين  
هذه العروض وفقاً لظروفه وظروف  
هذه الشركات وملاستها أصحابها وقدر  
بيع الأصول لفترة التفاوض .. الخ أما  
في خصوص مدى جواز تراجع المودع  
بعد توقيع هذه مسالة يحكمها  
القانون فإذا كان قد وقع بكنل رضفه  
وارادته الحرة الواعية فتوقيعه سليم  
وملزم له . أما إذا حدث اكراه أو غبن  
أو لم يكن متمتعاً بالأهلية القانونية  
أو وقع في غلط فإنه يستطيع استعمال  
الحماية المقررة بالقانون المدني في هذا  
الخصوص .. وقد يقع المودع فريسة  
تدليس برفلغ إلى مرتبة جريمة  
النصب وفي هذه الحالة تطبق أحكام  
قانون العقوبات إذا توافرت أركان  
هذه الجريمة أو غيرها كما في حالة  
تحرير شبكات بدون رصيد  
للمودعين .

الترغبة في ظل ظروف الفتن  
وهذا يحتاج إلى تأن من المودع  
وعليه أخذ رأي الخبرة في ذلك ومدى  
امكانية إدارة هذه الأصول أو إعادة  
بيعها . وعلى أية حال يوازن المودع  
بين مصلحته في كل صورة من الصور  
وإذا وقع المودع دون جبر أو تهديد  
فهو تصرف سليم قانوناً  
□ □ ما هي إجراءات دعوة المودعين  
ليتحولوا إلى مساهمين في شركة  
مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لعام  
١٩٨١ ؟

□ تلجأ بعض شركات تلقي الأموال  
حالياً إلى وسائل متعددة تنهى بها  
التزاماتها برود أموال المودعين لعدم  
توافر السيولة من جانب ولعدم  
مطابقة الأصول لرأس المال المعلن  
لشركة بالإضافة إلى قدر المبالغ  
المجمعة

ومن بين هذه الوسائل القيام  
بتأسيس شركة مساهمة عينية  
خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١  
براسمال متواضع لم تقوم بزيادة  
رأس المال بحصة عينية هي الأصول  
التي أعلنت عنها في مركزها المالية أو  
التي اكتشفت من التحقيقات .  
وتحصل على توقيعات المودعين  
بقبولهم المساهمة بنصيب في رأس  
المال يعادل قيمة هذه الأصول وهذا  
يتم بموافقة جميع أصحاب الودائع  
أو من يقبل بذلك ونختص في ذلك -  
وهو أمر وارد بل حليفي - ألا تمثل  
الأصول فيه الودائع . وبذلك  
ينخفض قدر حصة المودع الذي ساهم  
به في هذه الشركة .

وقد يقبل المودع بداءة بنقل قيمة  
حصته بغير ما يمثلها حقيقة من  
أصول متبداً ذلك مساهمة منه في  
الخسائر .. أما من لا يقبل فتلزم  
الشركة برود قيمة ودائعه بالكامل . مع  
مراعاة دائماً أن الشركة لا تملك جرية  
التصرف في أصولها إلا بعد موافقة  
جميع المودعين وإلا تم إحالتها  
للمحكمة المختصة بعد التحقيق .

□ □ ما مصير القروض الخاصة التي  
كونها أصحاب الشركات وعائلاتهم ؟  
هل تقي بأموال المودعين أو هي  
أصول للشركة أو أنها حقوق خاصة ؟  
□ إن أصحاب هذه الشركات يلتزمون  
بالتضامن وفي أموالهم الخاصة . كما  
يجوز للنائب العلم اتخاذ الإجراءات  
التحفظية ليس فقط ضد هؤلاء بل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٠

## خبراء القانون يردون على استفسارات المودعين □ □ الدائن في درجة أفضل من المودع في حسالة رد الأموال

□ مع اقتراب انتهاء المهلة التي حددها القانون ١٤٩ لعام ١٩٨٨ بالنسبة للشركات التي لن توفق لوضعها من حيث قيامها برد الأموال في موعد أقصاه ٩ يونيو القادم . ومع الكثير من الإجراءات التي بدأت تتخذها بعض الشركات من حيث الضغط على المودعين سواء بتحويلهم إلى مساهمين أو بيعها جزءاً من الأصول مقابل ودائعهم بصورة لا تخلو من غبن فظيع ، أو بمطالبتها إياهم بقتنزل عن أجزاء من ودائعهم والحصول على الأجزاء الباقية في صورة بضائع أو مساهمات .

لإننا ملتزمنا بتلقي استفسارات المودعين وصرخاتهم لتوضيح الموقف القانوني لهذه الشركات وما تلجأ إليه من إجراءات لا تخلو في ظاهرها من شكل من الأشكال القانونية إلا أنه في باطنها غبن بالحقوق لا يتكره العقل . أيضاً يستفسرون عن مصير ودائعهم بعد أن وقعوا على بعض الإجراءات سواء الخاصة بقتنزل أو بالمساهمة ويسألون عن موقف سوق المال . وعن أسباب تحويل بعض الشركات للمدعى الاشتراكي وعن المدة التي قد تتطلبها إجراءات التقلص وقسمة الغرماء .. ماذا يفعلون وهم يمثلون نصف مليون مواطن لكل منهم أسرة متعددة الأفراد ودائرة تعاملات أكبر ليضاعف رقم المتضررين ليشمل مئات أكثر من المجتمع . نحن مع هؤلاء نسال للوصول للرأي القانوني المحيد

### تحقيق : نجلاء ذكرى

واشترط المشرع أن تظهر هذه القائمة للمركز المالي جميع الموجودات والالتزامات في تاريخ العمل بالقانون وأن تفصح القائمة ومرفقاتها عن بيانات محددة مع إيضاح أسس التقسيم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات وأية تعديلات أجريت عليها .

وقصد المشرع من ذلك الوقوف على المركز المالي الحقيقي للشركات القائمة بما يكفل تحديد جديتها فيما قامت به من مشروعات وبيان مصير الأموال التي سبق وأن قامت بتجميعها وما تبقى منها في أية صورة وبأية عملة والأرصدة لدى البنوك بالداخل والخارج . وأرصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة . والأصول الثابتة وذلك لتقدير نسب وعلاقة الأموال المجمعة والتي تم تشغيلها وما يمثلها من أصول الشركة من ديون والتزامات ولعل هذا الالتزام بأعداد قائمة المركز المالي هو أهم ما يتوقف عليه رأي قرار الهيئة العامة لسوق المال في السماح للشركات القائمة بالاستمرار في نشاطها في مجال تلقي الأموال . وذلك أنه ليس المهم لهذه الموافقة مجرد إعلان وإخطار الهيئة بموافقة الشركة بالخضوع وتوفيق الأوضاع بل الأهم هو أن يتضمن الإخطار هذه القائمة التفصيلية للمركز المالي وخلال

.. ومع كل تطور في قضية توظيف الأموال تفتح الصفحة الاقتصادية الحوار حول الجديد من الاستفسارات والربود عليها ومتوجه باستفساراتنا للدكتورة سميحة القليوبى وكيلة كلية حقوق جامعة القاهرة واستاذة القانون التجارى وكلن السؤال الأول حول المركز القانوني للشركات التي تم تحويلها للمدعى الاشتراكي أو النيابية العامة والقانون الذي تخضع له ؟ □ تقول الدكتورة سميحة القليوبى : « أعطى المشرع في القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ في شأن شركات تلقي الأموال سلطات واسعة لهيئة سوق المال وذلك بقصد حماية أصحاب المدخرات في هذا النوع من الشركات بالإضافة إلى حماية الاقتصاد القومي .

ولعل أهم صور هذه الرقابة ما نص عليه المشرع في المادة ( ٣/٦ ) من هذا القانون حيث تلزم الشركات القائمة والعاملة في مجال تلقي الأموال لاستئصالها بأعداد قائمة بالمركز المالي للشركة وتقرير عنه يقدم إلى الهيئة العامة لسوق المال ومرفق بالإخطار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من ذات المادة واشترط المشرع أن يكون هذا المركز والتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مهنة المحاسبة والمراجعة الوطنية . يعينهم ويحدد مكافأتهم الجهاز المركزي للمحاسبة .



ويحاول كل منهما اتخاذ الوسائل الممكنة في سبيل المحافظة على أصول الشركات حفاظاً على أموال المودعين. وخصصت النيابة العامة نيابة متخصصة لهذه المخالفات والجرائم ويحاول المحامي العلم الأول لها اتخاذ الحلول العملية مبررة وثقة للحفاظ على أموال المودعين دون الاكتفاء بمجرد التحقيق والإحالة إلى المحكمة المختصة.

### الدائن أولاً

□ هناك نقاط لم يشر إليها القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وهي هل يتسلسل الدائنون مع أصحاب الودائع عند تقسيم ممتلكات أصول شركات تلقي الأموال أم هل يفضل الدائنون على المودعين؟

□ تقول الدكتورة سميرة القليوبي وكيلة كلية الحقوق: طالما لم يتضمن قانون ١٤٦ حكماً معيناً لتطبيق القواعد العامة باعتبار دائن الشركة (كمن قام بتوريد مواد أولية لها أو باعها عقاراً بائناً) في درجة الفضل من المودع وذلك على أسس أن أصحاب الودائع يشركون في مشروعات الشركة بالربح والخسارة، والقول بغير ذلك يجعل أصحاب الودائع في حكم الدائنين أي المقرضين دون مشاركة في الأرباح والخسائر وهو التكييف الذي رفضه المشرع في قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ حيث ألزم الشركات برد جميع الأموال التي سبق وأن تلقتها من المودعين كما نص المشرع في ذات القانون بالنسبة لأصحاب صكوك الاستثمار أن من حلقهم عند نصيب الشركة المضيق على أصحاب الأسهم.. وإذا كان التصنيف للمودع أنه بمثابة مقرض بفائدة متغيرة وأن نيته انصرفت إلى الحصول على رأسماله كاملاً أياً كانت نتيجة مشاركته لهذه الشركات من خسائر أو أرباح وذلك بصرف النظر عما كتب من أوراق بينهما إذ العبرة بما يقصده طرفا التعاقد ونيتهما.. على أن ذلك لا يمنع أن تكون نية المودع واضحة في المشاركة في الأرباح والخسائر وفي هذه الحالة عليه معرفة حقيقة أرباح وخسائر هذه الشركات ليتحدد على حقوقها حقوقه.

### المدة المحددة

كما نظم القانون إجراءات توفيق الأوضاع للشركات الراغبة في ذلك والتزامات الشركات غير الراغبة في التوفيق. فبالنسبة للشركات الراغبة منحها المشرع مدة عام من تاريخ العمل باللائحة في توفيق أوضاعها (مادة ١٧ من القانون) وعلى هذه الشركات إصدار صكوك استثمار مقابل المبلغ التي تلقتها. أما بالنسبة للشركات غير الراغبة فعليها رد جميع المبلغ خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون. ولن تعد الشركة برنامجاً لرد جميع ما تلغته من أموال ويعلن هذا البرنامج إلى الهيئة وينشر في صحيفتين.

والآن بعد هذه القواعد التي تلزم بها الشركات ماذا لو لم تقم بها؟ الذي حدث أن الهيئة العامة لسوق المال تقوم بتحويل هذه الشركات إلى النيابة العامة للتحقيق تمهيداً للمحكمة وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالقانون.

وفي هذه الحالة تقوم النيابة العامة بالتحقيق وعند الانتهاء منه تقدم المتهمين إلى المحكمة مع التزام هؤلاء وبالتضامن عند تعذرهم برد جميع الأموال.

على أن هذا الطريق كما هو واضح طويل والإجراءات تأخذ عدة تحقيقات موسعة تشمل كل من تعمل مع هذه الشركات بسوء نية. وهي تصرفات متشعبة يصعب البت فيها خلال فترة قليلة.

والذي يحدث عادة أن يلجأ أصحاب الودائع إلى تقديم بلاغات إلى عدة جهات لعل أهمها جهاز المدعي العام الاشتراكي لما له من أثر في نفوس المودعين اعتقاداً بأنه يرد الأموال اليهم بأسرع وقت. ويملك من الوسائل القانونية ما يمكنه من تسوية المنازعات تفلدياً لإجراءات المحاكمات الطويلة. وثقة بأن أصحاب هذه الشركات يخشون المثل أمام هذا الجهاز.. فعلاً تم تحويل معظم أصحاب الشركات التي لم تلتزم بأحكام قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ إلى المدعي الاشتراكي والنيابة العامة.



## □ مصدر قضائي

# النيابة لا تمك إخلاء سبيل احمد الريان

صرح مصدر قضائي مسئول بان هناك استحالة لإخلاء سبيل احمد الريان حيث انه يقضى فترة عقوبة مدتها ١٠ سنوات وطعن فيها بالنقض والطعن لا يوقف التنفيذ وسلطة النيابة لا تخولها إخلاء سبيله او الإفراج عنه

كذلك الوضع بالنسبة لشقيقه محمد الذي يقضى فترة عقوبة لمدة سنتين في قضية امن دولة جرمية وبيع ٥ اطنان فول خارج التسعيرة ،

وقال المصدر ان قيام الاستاذين الجليلين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين بمساعييهما قد كان ذلك عن طريق احد رؤساء النيابة الذى

اصطحبهما الى مكتب النائب العام وعرفنا هناك ان الاجراءات القانونية تحول دون إخلاء سبيل احمد الريان خاصة وان نقطة البداية اصلا خاطئة حيث ان المبلغ المطلوب استعادته ١٠٠ مليون جنيه فاذا اضفنا اليه الاصول الخاصة بشركات الريان والتي تقرب من ٣٠٠ مليون جنيه فان تلك لا تمثل خمس المبلغ المطلوب سداده للمودعين ( ١٦٨ مليار جنيه ) ولذلك تصبح المحاولة عديمة الجدوى ومستحيل تنفيذها فضلا عن ان القضية برمتها مسطرة امام محكمة الجنايات وهى صاحبة الحق فى اصدار حكمها وكيفية صرف اموال المودعين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

# النيابة العامة تدرس بنود عقد الوعد ببيع أصول وممتلكات الريان كتب - محمد عياد :

قدم امس وكيل المشتريين لأصول وممتلكات الريان الى ادارة التحفظ بمكتب النائب العام عقد الوعد ببيع تمهيدا لدراسته والانطلاق على بنوده لتقديمه في صورته النهائية للمحكمة التي تنتظر قضية الريان

وقد تضمن العقد ١٢ بندا من أهمها

تحديد سعر شراء الشركات والممتلكات بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة حقوق المودعين لدى شركات الريان بعد استرداد

مديونية هذه الشركات لدى الغير . كما تضمن العقد بندا بنقل ملكية هذه الشركات وجميع الاصول بما لها وبما عليها للمشتريين فور التوقيع على عقد البيع النهائي حيث ان ال الريان قد اقرروا وسجلوا امام الشهر العقاري ملكية هذه الشركات للمودعين . هذا وستقوم ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بدراسة بنود العقد ومناقشتها مع وكيل المشتريين المستشار السابق محمود خالد للاتفاق عليها ، كما سيتم تعيين مجالس إدارة لشركات الريان ومن جهة اخرى انتهى مصطفى الفيشاوي رئيس النيابة بمكتب التحفظ من سماع اقوال احمد الريان فيما جاء على لسانه في محضر الشرطة بعد القبض عليه عن مديونيته لدى الغير والتي تختلف عما جاء بتقرير لجنة المحاسبين التي اعدت المركز المالي لشركات الريان .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

## نائب وزير الطيران السابق يعتصم بمبنى شركة الشريف

توجه اللواء طيار محمد احمد  
السيسي نائب وزير الطيران السابق الى  
ادارة شركات الشريف واعتصم بها ظهر  
امس احتجاجا على خلف الوعد وعدم  
سداد المبالغ المستحقة له ، وقرر  
الاضراب عن الطعام حتى تحل مشكلة  
المودعين .

وكان قد اتصل منذ ثلاثة اسابيع  
بالدكتور عبدالعزيز حجازي بشأن عدم  
وفاء الشركة بالمبالغ التي اودعها لديها  
واحاله الى احمد الشريف الذي وعده  
بالسداد على اقساط كل يوم اربعاء وفي  
الاسبوع الماضي عندما ذهب ليتسلم  
القسط المتفق عليه ابلغوه بأن لديهم  
تعليمات بصرف جزء فقط والتنازل عن  
سبعة آلاف جنيه وكان المفروض ان  
يتسلم امس ٣٥٠٠ جنيه فقالوا له ان  
المبلغ خفض الى ٢٠٠٠ فقط .



وحاول لقاء اى من المسئولين ولكنهم  
تهربوا منه فقال لهم اذا لم اتلق  
مستحققاتى بحلول الساعة الثانية عشرة  
ظهرا ، فاننى ساعتصم بالمبنى واضرب  
عن الطعام نيابة عن الآلاف الذين غرد  
بهم . وأوفدوا اليه اللواء حسين السماحي  
الذى يعمل بالشركة لاتفاهم معه ، ولكن  
اللواء السيبي طلب ابلاغ الامر للسيد  
فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران ،  
والسيد نور الدين فرغل الامين العام  
لمجلس الوزراء

وقد استمر اعتصام اللواء السيبي  
حتى مساء امس ، وقال المندوب  
، الأهرام ، انه لن يتنازل حتى يحس  
الذين اخذوا اموال الناس بألام  
ضحاياهم .

وقد اتصل الدكتور عادل صدقي  
والسيد فؤاد سلطان تليفونيا باللواء  
السيبي محاولين اقناعه بالعدول عن  
الاعتصام والاضراب عن الطعام ، ولكنه  
اصر على موقفه .



واللواء السيي في السادسة  
والخمسين من عمره وهو خريج كلية  
الطيران في بلبيس وحصل على شهادة  
اركان حرب من أكاديمية ناصر وعمل في  
اسراب القتال واشتغل بالتدريس في كلية  
الطيران وعمل ياورا لرئيس الجمهورية  
لمدة ست سنوات قبل تعيينه نائبا لوزير  
الطيران المدني في وزارة الدكتور  
عبدالعزیز حجازی عام ١٩٧٤ .







## سوء المعاملة والاهمال واخلاف الوعد أساس مشكلتنا مع شركة الشريف

اجرت الحوار :

نجلاء ذكرى

اطلعت على القانون ١٤٦ المنظم لشركات توظيف الأموال والقانون يلزم الشركة كشركة تلقي أموال بحد أموال المودعين من خلال صكوك بجدول زمني على مدى ٤ سنوات معني ذلك ان ود الأموال استجابة من الشركة للظروف الإنسانية للمودعين هو تطوع منها وليس عنيها اجبار في ذلك وقد استجابت لك الشركة وفق ظروفها فما رايك ؟

انا اذكر ذلك ولكن التهرب واحلال الوعد هو ما اترنى بجانب حرايت من معاناة باقي الناس كان لابد ان كمستول سابق ان يكون في موقف من كل هذا

ولمذا الاضراب عن الطعام كوسيلة للاعتراض . هناك المحاكم والصحف ؟  
انا لا املك غير نفسي وانا قررت التضحية بها حتى تنتهي مشاكل الناس اما الشكرى في الصحف على الرغم من انها متنس للاام الناس الا انها غير مجدية  
انا افكر في ان الاضراب عن الطعام نوع من الانتحار الذي يحرمه الله ؟  
انا راجل بتاع ربا .. ناس قالوا لي ده حرام لكن انا مش متحر انا باعمل خير للناس

ماهو الحل الامثل من وجهة نظركم لهذه المشكلة ؟ هل تطالب بتعديل القانون مثلا ؟

اذا كان الامر يحتاج لتعديل في القانون يجب ان تيمت الدولة ومبدئيا لابد من الحوار بين الحكومة والمسؤولين بهذه الشركات للوقوف على حجم المشكلة فاذا كان للشركات مشاكل زلتها لهم الحكومة للتخفيف عن الناس مثل تسهيل بيعهم لبعض الأصول واذا كانت الشركات متعالة يجب التدخل لاجبارها على السبر في طريق القانون على حيل المثال لم يصدر الشريف المبرانية التامسية للشركة كما بغض ذلك القانون كما انه لم يعلن عن ثرياح عام ١٩٨٨ ؟

ولكن اني مستعمر في الاضراب عن الطعام . والضيعة توظيف الأموال مستغفر سنوات حتى تنتهي ؟

ساستر في الاضراب عن الطعام حتى يمدني الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بحل مشكلة المودعين ويعطين ذلك

اني بدأت علاقتك مع شركة الشريف ؟ بدأت منذ عام ١٩٨٥ بناء على نصيحة الامل والاسدلاء

ولكن سببتكم مسئول سليف بالدولة وتعرف تعلم المعرفة ان الإبداع بشركات توظيف الأموال تمنحه القوانين .. كما ان الدولة حذرت المواطنين من التعامل مع هذه الشركات وكان الاجدى ان تكون لدولة وضع النفس من الاضواء بدخراهم الى المجهول

في الحقيقة قرأت التحذيرات لكن في ذات الوقت وجدت ان هذه الشركة لها اصول تتدنى اموال المودعين كما ان لها شعارات اسلامية ملتبسة

بصفتك مسئول سليف لابد وانك

هذه المشكلة التي بدأت منذ سنوات ولم تنته حتى الان تفور اسبابها حول محور واحد هو ضياع ثقة المواطن المصري في قدرة بنوكنا الوطنية على استثمار امواله . ومثلنا نعيش هذه المشكلة التي جسستها من جديد اثر الحدث الكبير الذي فجرتة أحداث الكويت الاخيرة عشرات الآلاف من المئتمنين ضاعت اموالهم التي تغربوا من اجلها ومنهم من سافر للعمل بالخليج بعد ان ضاعت اموالهم التي اودعوها بشركات توظيف الأموال هنا ولو كانوا اودعوها في بنوك بلقون فيها ملكنا عشنا هذه المأساة التي نعيشها الآن .

ولعل الموقف الذي اتخذته اللوالة السيسى وهو يمثل قمة التراجيديا في علاقة المودعين بشركات الأموال وهما تختلف نراء الناس فيه لعله يكون بداية لتطور جديد نحو حسم هذه المشكلة .. الا ان المؤكد انه اراد بموقفه هذا ان يقول للمسؤولين والمواطنين شيئا ؟

المسؤولين بالشركة . ومدى مايلقونه من افعال وسوء معاملة . وذهبت ان القضية لا تنطق بي ولكنها قضية الآلاف الذين يتسرفون حقوقهم . فقلت للموظف ان استلم المبلغ وصاغتسم بالشركة وبعد قليل جاسى الموظف عارضا صرف الـ ٢٥٠٠ جنيه المنفل عليها ولكن رفضت واكتت له ان هذا القرار اتخذه ولن اتراجع فيه وانا لم يات مسئول من الشركة لود اموال ولاعتذار عما لقيته من معاملة وحشت في التوجه وانتظار طريق فانتى سايدا في الثانية عشرة من ظهر اليوم وهو الاربعة في الاضراب عن الطعام . واتصلت بزوجتي ابلاغ الاستداء بعد فرغل لمبلغ ذلك بدوره للدكتور عاطف صدقي والسيد فؤاد سلطان وبعد قليل اتصل بي الاستداء نود فرغل فلوخست له ان مولفنى هذا اتخذه لتوصيل صوت الالف من المودعين وعذابهم للمسؤولين حتى يحدث الاجراء جد تجاه هذه الشركات

وقد اوضحت له ان المشكلة لها شيطان الاول يتعلق بعلاقتى بشركة الشريف وهذه لايعننى ان تحل او لا تحل والثانى يتعلق بالمودعين ولن اتراجع في قرارى بالاضراب عن الطعام حتى نحل مشكلتهم

وفي الساعة التاسعة مساء حضر رجل الامن بالشركة وطلب من اداء واجبه واستدعاء البروليس لخراجى من الشركة بالقوة وقد اتصل بي عدد من الاقارب والمعارف والاسدلاء وكلمنى السيد فؤاد سلطان وهو صديق قديم . فابلفته ماننى سارد كل الأموال التي اخذتها من الشركة حتى لا تكون هناك شبهة شخصية في قرارى بالاضراب عن الطعام

وجاسى احمد الشريف للفت له . انت

قلقت في حلى وتهربت منى وخلفت وعرفت منى ولابد ان لغتذر . فقال لي انا معتذر قلت له لابد ان تاخذ الفلوس التي سبق لي حبلها لقل لي انه لا يستطيع لانه في هذه الحالة سيكون مخالفا للقانون الذي يمنه من تلقى الأموال للفت له لابد ان تبلغ السيد فؤاد سلطان بانك رفضت استرداد الفلوس وبالفعل اتصل بالسيد فؤاد سلطان الذي حدثنى وقال ان رسالتى وصلت ويرجوى في الاعتصام بالبيت بدلا من الشركة واستماتلا لظلمه فبالت الاعتصام بالبيت مع استمرارى في الاضراب عن الطعام والشرب وفي صباح التمسيس وجدت الاستداء كمال نجيب لم نشر خبر الاعتصام والاضراب بالاعرام فقررت الاضراب عن الطعام فقط وقلت شرب الماء حتى استمر في قضيتى لاطول وقت ممكن لحل مشاكل كل المودعين



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

## اللواء السيي ينهي اضرابه عن الطعام

□ رئيس هيئة سوق المال :

### نتابع شكاوى المودعين ونتصل بالشركات لحلها دراسة تجنّب نسبة مئوية خارج برنامج الصكوك بالشريف للحالات الانسانية



محمد حسن فج النور

قبل سفره اليوم الى المغرب ، أجرى السيد فؤاد سلطان وزير السبلحة والطيران ، عدة اتصالات بالمستولين حول المشكلة التي فجرها اللواء محمد السيي نائب وزير الطيران الاسبق ، باضرابه عن الطعام حتى يقبضه الى خطورة الوضع بالنسبة لضحايا شركات توظيف الاموال .

وقد اقتنع اللواء السيي بالعدول عن الاضراب امس بعد ان اكده السيد فؤاد سلطان ان الموضوع محل اهتمام المستولين ، وقد احاط به المختصون وتحدث الى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد . كذلك اتصل الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال باللواء السيي ووضح له الوضع وذكر له مايتخذ من خطوات لحل المشكلة بصفة عامة

وازاء ذلك ومع الحاج الاطباء عل اللواء السيي بالعدول عن الاضراب لتدهور حالته الصحية إذ انه يعاني من مرض السكر . فقد قبل العودة لتناول الطعام .

وقال الدكتور محمد حسن فج النور ، في تصريحات خاصة للصفحة الاقتصادية إنه أجرى اتصالا باللواء السيي ووضح له دور الهيئة ووضح الشركة ومدى متابعة الهيئة لالتزامها بالقانون ، وجول اوضاع شركة الشريف ودور هيئة سوق المال قال الدكتور فج النور انه ورد للهيئة العديد من الشكاوى والحالات الانسانية الحرجة والتي تطلب استثناء في صرف مستحقاتها بخلاف برنامج صكوك الاستثمار الخاص بشركة الشريف والمعتمد من الهيئة . وقد تدخلت الهيئة لدى ادارة الشركة للاستجابة لهذه الحالات وطالبتها بتجنيب نسبة مئوية من الاموال خارج برنامج صكوك الاستثمار تخصص لهذا الغرض وابتدت الشركة استعدادها لدراسة الامر وفق ظروف السيولة بها والاستجابة له . كما قامت الهيئة بتحديد اسلوب لتلقى الشكاوى لفحص هذه الشكاوى وتوجيهها الوجهة الصحيحة وقد تمت الاستجابة لعدد كبير من الحالات

وبالنسبة للميراثية الافتتاحية للشركة وحالها الى مراقب الحسابات المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات ويقوم بمراجعتها حاليا وهذه الميراثية يحدد على اساسها ميراثية الشركة في نهاية السنة المالية الاولى لها

### نجلاء ذكرى

من ناحية اخرى ورد الى الهيئة عدد من الشكاوى عن مخالفة الشركة لاصول برنامج صكوك الاستثمار من حيث منحها للمودعين صكوكا بكوبونات تصرف في العام الاخير من البرنامج والاصل في البرنامج ان يمنح المودعون نسبة على مدى السنوات الاربع من متوسط ما يتم صرفه لكل دفعة من الصكوك وقامت الشركة بالتصحيح بما يتفق مع الجداول المعتمدة لجميع المتعاملين .

من ناحية اخرى الزمت سوق المال الشركة بدفع مقابل صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي بذات العملة ومن المفروض طبقا للقانون ان تعلن الشركة عن نتيجة نشاطها خلال العام القادم بحيث تحدد الميراثية الافتتاحية ناتج النشاط عن الفترة الماضية من صدور القانون في يربيه ١٩٨٨ وحتى قيد الشركة في ١٧ يناير ١٩٩٠ بسجل الهيئة العامة لسوق المال

اما الميراثية العادية فتحدد نتيجة النشاط خلال السنة المالية الاولى للشركة بعد قيدها في سجل الهيئة . وهناك فارق بين اظهار نتيجة النشاط وتوزيع الارباح بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على الميراثية المقدمة منها في نهاية السنة المالية ويصبح الحديث عن الارباح بهذه الصيغة في غير اوانه

وبالنسبة للشكاوى من سوء المعاملة من الشركة قمنا بمخاطبتها بهذا الشأن وقد اكده المستولين بها قيامهم باعداد قسم خاص لتلقى شكاوى الجماهير والعمل على حلها وحسنا لهذه الجزئية يقترح الدكتور محمد حسن فج النور على المودعين ممن لديهم حسابات بالبنوك الاستعانة ببنوكهم في تحصيل الكوبونات المستحقة لهم ومصارفها لهذه الحسابات .



## □ في قضية الريان أمس

# النيابة : تسلمنا مشروع عقد الوعد بالبيع وتمت دراسته على أعلى المستويات ممثلي المشتريين : خسرت ١٨٣ مليون جنيه بسبب أحمد الريان ولن أراجع عن اتمام الصفقة

كتب - مريد صبحي ومحمود النوبى

تطالب بـ ١٢٠ مليون جنيه وتسليمه هـ  
فصور اشتراها الريان من اشرف السعد  
ولم يتم تسلمها حتى الآن وقد حث رئيس  
المحكمة ممثل النيابة على سرعة استكمال  
العقد والتعاون مع ممثل المشتريين  
وقد وعدت النيابة ببذل جهودها  
للتصالح مع الضرائب وإزالة كافة  
العقبات لاتمام الصفقة ومناقشة اشرف  
السعد لاختلاء الغرض الذي يلزم فيه لأنه  
ليس لدينا من الوسائل لاختلاله بالثروة  
الجبرية

ثم تحدث أحمد الريان من داخل  
القفس وطلب من هيئة المحكمة ان تصيب  
ليخود العقد خصم ٣٪ من أرباح  
المودعين الذين صرفت لهم أرباح منذ عام  
٨٢ كمكافأة لصالح مجلس الإدارة عند رد  
أموال المودعين فرفضت النيابة الفكرة كما  
رفضها ممثل المشتريين كما طالب أحمد  
الريان من رشاد نبيه عدم المبالغة في  
خسارته عند شراء الصفقة . عقب ذلك  
أصدرت المحكمة قرارها المقدم  
وقد عقدت المحكمة جلساتها برئاسة  
المستشار الدكتور محمد حسن  
عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدي  
عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور  
المستشار ساهر درويش مدير إدارة  
التحفظ وأحمد ادريس رئيس النيابة  
بإمانة سر أحمد رمضان

ويمكن ان يتم ذلك في محضر تسليم ثلاثي  
الاطراف وتفسير ذلك اعادة الحال الى  
ماكلن عليه قبل التحفظ وتكون الالتزامات  
والحقوق الناشئة عن العقد بين الطرفين  
الرئيسيين وهما البائعون والمشتريون  
ثالثا ان يتم توزيع حقوق المودعين  
تحت اشراف النيابة العامة وفي حضور  
مذوبين عن الطرف الثاني ، المشتريين .  
وبالاجراءات التي يراها الطرف الثاني  
ومن ذات الشبائيك التي كل يتم التعامل  
فيها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة  
١٩٨٨

رابعا هناك امر نضمنه مشروع العقد  
وهو ان وكيل المشتريين يطلب من المحكمة  
ان تحسمه وهو الخاص بقيمة الصفقة اذ  
لدينا رقمين  
الاول ماجاء بتقرير المحاسبين  
القانونيين والذي استبعد كل ماصرف  
تحت حساب الارباح عن المدد من  
٨٧/١/١ حتى يوم ٨٨/٦/٩  
اما الثاني فهو ما تم احتسابه  
بالكشف المقدمة للمحكمة وفقا للتوصية  
الصادرة من هيئة سوق المال . والذي  
طلب عدم خصم ارباح عام ١٩٨٧ .  
خامسا هناك امر اخر تصر عليه  
النيابة وهو ان يتم الصرف للمودعين  
بذات العملات التي تمت بها ايداعاتهم  
ومن ثم فإن الثمن الذي يجب ان يرد في  
العقد يكون بلعبة أو مقدار كل عملة من  
العملات المشتمل انى تم بها الايداع .  
ثم قدم ممثل النيابة نسخة من مشروع  
العقد بعد اجراء التعديلات عليه لهيئة  
المحكمة وقال : اننا ننظر اليوم الذي  
يقف فيه المودعون أمام الشبائيك لصرف  
حقوقهم

ثم أبدى رشاد نبيه ممثل المشتريين مع  
بعض أعضاء هيئة الدفاع بعض  
ملاحظاتهم حول العقد وقرروا انهم لم  
يتسلموا نسخا من مشروع العقد بعد  
اجراء النيابة التعديلات عليه . ووعدت  
النيابة بتسليمهم النسخ في وقت لاحق  
واضاف رشاد نبيه انه لابد من توقيع  
العقد يوم ١٩٩٠/١٠/٢٦ وإذا لم يوقع  
فاننى لا اسأل عن أى شيء ورغم كل  
المعوقات وخسارتي ١٨٣ مليون جنيه  
فاننى مستمر في اتمام الصفقة . وقد وافق  
ممثل شركت الهلال على ضم املاك الهلال  
لصفقة الريان

وطالب ممثل المشتريين بإزالة كافة  
العقبات مثل التصالح مع الضرائب التي

بالتفت أمس محكمة جنح الجيزة  
مشروع عقد الوعد بتسليم المقدم من ممثل  
المشتريين لممتلكات الريان حيث استمعت  
لرأى النيابة العامة في مشروع العقد  
وبعض التعديلات التي ادخلت عليه بعد  
عرضه على النائب العام كما استمعت  
لملاحظات الدفاع حول العقد وقررت  
المحكمة تأجيل القضية لجلسة الأربعاء  
القدام بناء على طلب النيابة والدفاع  
للاستعداد والاطلاع على مشروع عقد  
البيع ومناقشة بعوده

وكلنت المحكمة قد عدلت جلستها في  
الواحدة الا التلت عن ظهر أمس حيث قرر  
المستشار ساهر درويش مدير إدارة  
التحفظ ان النيابة العامة تسلمت  
مشروع عقد البيع يوم ١٩٩٠/٩/١١  
وقامت بدراسته على عدة مستويات بدقة  
بالغة الى ان تم عرضه على النائب العام .  
بعد اجراء بعض الملاحظات والتعديلات  
عليه . وقد أبدى المستشار محمود خالد  
الممثل القانوني للمشتريين تهما كتملا  
حول بنود مشروع العقد بما يتعشى مع  
رأى النيابة العامة واضاف ممثل النيابة  
انه لم يتم الانعلاق بعد على الصيغة  
النهائية للعقد

ثم أوجز رأى النيابة العامة في هـ نظام  
هى

اولا ان النيابة ترى ان رشاد نبيه  
وهو محام بالنقض لايمكن ان يكون  
الطرف الثاني في العقد والا تكون قد  
اسهمنا في وضع سعة بطلان في عقد  
تحرص النيابة ان يكون سليما وخاليا من  
اية شائبة حاله او مستقبله

ثانيا ان النيابة العامة ترى ان يتم  
ايداع ثمن الصفقة في إدارة أمناء  
الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى مع  
تخصيصه لصرف حقوق المودعين . وفور  
ان يتم ذلك يصدر النائب العام قرارا  
بالغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ القاضى بال منع  
من التصرف والإدارة وعلى الفور تقوم  
لجنة النيابة بتسليم كافة ما تم التحفظ  
عليه للطرف الاول . والذي يلتزم وفقا  
لفص العقد بتسليمه للطرف الثاني .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

## النيابة تتمك بمطالبها حول الصفقة النهائية لعقد الريان والمحكمة تتدخل للتوفيق بين النيابة وممثل المشتريين وتؤجل القضية للأحد القادم

كتب - مريد صبحي ومحمود النوبى :

تدخلت محكمة جنابات الجيزة امس اكثر من مرة في المناقشات التي دارت بين النيابة وممثل المشتريين لصفقة الريان للتوفيق بين رأى كل منهما حول بنود عقد بيع الصفقة تمهيدا للتوصل الى صفقة نهائية للعقد وتوليده في موعده المحدد يوم ٢١ أكتوبر القادم . وقد أبدت النيابة اعتراضها على ثلاث نقاط بمشروع العقد وطلبت مهلة لتسويتها مع ممثل المشتريين.

الصفقة بشئ أجمال وليس بشئ مفرد لكل شئ على حدة حتى لا يطالب الشهر العقارى بدفع ضريبة على مليار ونصف مليار جنيه . وأضاف اننى حددت العقارات الموجودة بالصفقة وقيمتها ١٠٧ ملايين جنيه لتقدير الضريبة على التصرف في هذه العقارات . ثم أعلن ممثل المشتريين انه يشتري بصفته وكيلًا عن المشتريين وليس محامى ال الريان وهذا من حقه وان الصفقة تشمل املاك الريان بمصر والحارج كصفقة واحدة والتمن تحدد على سبيل القطع المحكمة

واستكمل حديثه قائلا انه ليس هناك حق متنازع عليه داخل الصفقة وان صفقة السميد التي اشترتها من الريان وقيمتها ١٥ مليون جنيه هي شئ ضئيل بالنسبة لاصل الصفقة

ثلاثى الاطراف بحيث تقوم النيابة بتسليم الممتلكات للريان الذى يسلمها بدوره للمشتريين .

وأضاف بالنسبة لقيمة الصفقة فالنيابة تصر على السداد بالعملية الاجنبية للمودعين بالعملات الاجنبية لان السداد بالعملية المصرية سوف يغير القيمة التى لانعلم هل سوف تحسب من تاريخ الابداع ام من تاريخ توقيع العقد ام من تاريخ صرف حقوق المودعين وطالب بايداع الاموال في البنوك بما يتماشى مع نص القواعد الاقتصادية معصر مؤكدا حرص النيابة على اتمام الصفقة وطلب من المحكمة التأجيل لحسم نقاط الخلاف في العقد . ورد رشاد سبه ممثل المشتريين بانه يشتري

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها امس في الواحدة ظهرا حيث تحدث المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ وممثل النيابة فقال ان النيابة ناقشت مع المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشتريين نقاط الخلاف في عقد البيع وتم عرض هذه المناقشات على النائب العام الذى طلب ابلاغ المحكمة بحرص النيابة على اتمام الصفقة وأضاف ممثل النيابة انه مازالت هناك بعض نقاط الخلاف لم تتفق عليها بعد وهي ان النيابة مارالت عند رايها بانه لا يصح ان يكون رشاد سبه وهو المحامى بالنقض الطرف الثانى في العقد

كما ان النيابة تحفظت على اموال الريان ويقتصر دورها في رفع النحفظ ولذا اقترحنا ان يتم تحرير محضر تسليم



وحول اقتراح النيابة بتحرير محضر ثلاثي التسليم قال رشاد نبيه سوف اكون مفوضا عن ال الريان في استلام العقارات وسداد اموال المودعين حتى يستفيد ال الريان من نص القانون ويتم خروجهم من السجن وهذا ضمن اهداف الصفقة ، فطالب ممثل النيابة ان يكون التفويض بعقد موثق بالشهر العقاري فتدخل رئيس المحكمة قائلا ان عقد البيع يستمد قوته من توكيل ال الريان بتسليم وكيل المشتري الحال كما كان عليه قبل التحفظ وان توقيع ال الريان على العقد سوف يكون ملزما ، ثم طالب ممثل المشتري بتدخل الحكومة والنائب العام لتسوية مشكلة الضرائب قبل يوم توقيع العقد في ٢١ اكتوبر وهنا تدخل رئيس المحكمة وحث النيابة على سرعة تسوية هذه المشكلة .

وقال رشاد نبيه ان نص العقد يؤكد انني سوف اشترى ببطاير ونصف ولايجب الزامي بايداع نقود اجنبية لسداد حقوق المودعين وتساعل هل الحكومة لديها ما يوفر لي هذه المبالغ بالدولار ام سوف اشترى الدولار من السوق السوداء فتدخل رئيس المحكمة للمرة الثالثة قائلا عندما يحتج اصحاب العملات الاجنبية من المودعين يتم ايداع حقوقهم في البنوك دون اجراءات قضائية تيسيرا عليهم .

وعاد ممثل المشتري للحديث قائلا انه سوف يحضر المبلغ بالدولار ويسلمه لـ ٤ بنوك اهلية لتحويل المبلغ بالعملية المحلية وهذا يستلزم مراقبة الحكومة لتدبير هذا المبلغ بالعملية المصرية . واخيرا جدد احمد الريان طلبه بخصم ٢٪ من ارباح المودعين لمجلس الادارة فاعترضت النيابة وممثل المشتري وخاطب رئيس المحكمة احمد الريان قائلا هذه مسألة يتم تسويتها وديا ام يستلزم منك رفع دعوى مدنية اذا كان لك حق فيها .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠

# النائب العام يوافق على الصيغة النهائية لمشروع عقد صفقة الريان

وافق المستشار محمد بدر المياوي النائب العام على الصيغة النهائية لمشروع عقد الوعد بالبيع المقدم من وكيل المشتريين لأصول وممتلكات الريان

وكان المستشار ساهر درويش المحامي العام ومدير إدارة التخطيط قد عقد عدة اجتماعات آخرها أمس مع وكيل المشتريين للوصول الى صيغة مقبولة من الطرفين وقد عرضها على النائب العام الذي وافق عليها وسوف تقدم لمحكمة الجنايات التي تنظر قضية الريان في جلستها اليوم



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١١ يـنـاير ١٩٩١

قضية الريان :

## مثل المشتريين يشير إلى وضع عراقيل للصفقة بسبب الضرائب الجرافية ويطلب التحقيق مع ٧٢ منوة استولوا على أرض بالإسماعيلية تيمتها بليار جنيه بأسعار زهيدة كتب - محمود القوي

اتهم امس ممثل المشتريين في صفقة الريان - امام محكمة الجنايات عددا من المسئولين بعرقلة سير الصفقة بسبب الضرائب الجرافية التي فرضتها مصلحة الضرائب على شركات الريان الخاسرة - وعدم بلاغا لخدمة لبقته للاستشار بدر المتولي النائب العام - اتهم به ٧٢ مسئولا بينهم عدد من المسئولين التنفيذيين لاستيلائهم على أرض جزيرة الأحلام بالإسماعيلية حيث اشتروها بأسعار زهيدة وحبسوها على الدولة مليار جنيه وطلب رشدا نبيه التحقيق وتقديم مستندات الى المحكمة تثبت اقواله

وانشر رشدا سبه ان المستشار سامر درويش أكد ان اجتماعا جرى فيه وبين رئيس الوزراء لاهاء اتبع حتى تتم الصفقة - وانما انهم ساءح مصلحة الضرائب بعد توقيع العقد مقعه مدير ادارة التحفظ ان البيانات التي تضمنها عقد البيع خاطئة وان الضرائب ٨٠ مليون جنيه - وبالإضافة الى عراقيل بدأت تظهر في انعام المصادقات من راحر الشركة حيث صدرت تعليمات لمدير الشركة بعدم التعامل مع المحاسبين المعيين من قبل المشتريين ويقول مدير الشركة انها توصيات عليا وقال مسئل المشتريين اذا كانت الدولة حريصة على المال العام لماذا لم تطلب التحقيق مع ٧٢ مسئولا بالدولة اشترى املاك الدولة بأبخس الأثمان وقامت شركات القطاع العام ببناء عشرات الفيلات عليها في منطقة جزيرة الأحلام بأبو سلطان وصيغوا على الدولة مايزي مليار جنيه - ويقود هذه البيوع باطلة بطلانا مطلقا لأن القانون يمنع الوزراء من ان يشتروا او يستأجروا املاكا للدولة اثناء توليهم الوزارة حيث اشترى المثر بـ ٢٥٠٠ جنيهها بالنقسيط فحين اء ثمن المتر لا يقل عن ٢٥٠٠ جنيه

كانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار الدكتور حمى عبد الطيف وعمومية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور المستشار سامر درويش مدير ادارة المحفظ وسامح الترجمان وكيل اول نيابة الشئون المالية والتجارية والندوة قال رشدا نبيه انعام وممثل المشتريين ان الأيام الماضية اثبتت ان انية معينة بسبب عدم حل مشكلة الـ ٨٠ مليون جنيه ضرائب وللأضرار بالمشتريين وقال ان الدولة تعلم ان شركة الريان خاسرة طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات - كما ان المناقصات البسافة على الصفقة كانت غير الملأ ونماولها اصحف وكانت ادارة المحطة تعمل لها ١٠ مليون جنيه فقط وقال انهم بسمه مصلحة الضرائب بهذه الامسا - ساءح ماخطار ادارة التحفظ بان حفيقة الضرائب ٨٠ مليون جنيه



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ يـنـاـيـر ١٩٩١

## الحبس سنة لصاحب شركة الهدى مصر لتبديد ١٥ ألف جنيه

قضت محكمة جناح مصر الجديدة بحبس طارق أبو حسين صاحب شركة الهدى مصر لتوظيف الأموال لمدة سنة و ٢٠٠ جنيه كغرامة في جناحتي تبديد أموال قيمتها ١٥ ألف جنيه.

وكان المهندس عبد الله حسن جاد والرائد طبيب إبراهيم مجدى على قد قاما بدفع مبلغ ١٥ ألف جنيه إلى طارق عبد المنعم أبو حسين صاحب شركة الهدى مصر لاستثمارها بالشركة وعندما طالبا برد المبلغ قام بالتهرب بعد تصفية الشركة فأبلغا عن الواقعة وقد أصدرت المحكمة حكمها المتقدم في جلسة برئاسة القاضى عاطف دخان وحضور هشام فوزى وكيل نيابة مصر الجديدة .





المصدر: الاهرام — رام

التاريخ: ٦ يناير — ر ١٩٩١

## دراسات مكثفة لإيجاد مخرج لضرائب الريان

علم مندوب الاهرام ان ادارة التحفظ  
بمكتب النائب العام تبذل مساعي مكثفة  
لايجاد مخرج لمشكلة ضرائب الريان والتي  
قدرت ب ٤٨٠ مليون جنيه وقد أجرى  
المستشار ساهر درويش عدة اتصالات مع  
الضرائب بخصوص هذا الغرض كما سيتم  
عقد اجتماعات بين ادارة التحفظ وبعض  
المستولين بصلحة الضرائب





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٧ يناير ١٩٩١

**اسقاط ٤٨٠ مليون جنيه**

**من ضرائب مودعي الريان**

علم « مندوب الأهرام » انه تمت الموافقة على اسقاط ٤٨٠ مليون جنيه قيمة الضرائب المستحقة على اموال المودعين بشركات الريان .

وكان رشاد نبيه وكيل المشترين قد

طالب في مرافعاته امام هيئة المحكمة

بتدخل الجهات المعنية لحل مشكلة

اسقاط الضرائب حتى لا تكون عقبة امام

رد الاموال . وصرح رشاد نبيه

« للأهرام » بأنه جرت مفاوضات على

قبوله دفع ٥٠ مليون جنيه مقابل الارباح

التجارية بدلا من سداد قيمة الضرائب

المفروضة على شركات الريان كأرباح

تجارية وقدرها ٤٨٠ مليون جنيه وقال

انه لن يدفع ضرائب من حيث المبدأ لكنه

ملتزم بتطبيق بنود عقد الشراء .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٧ يناير ١٩٩١

## إيداع ١٠ ملايين دولار بات الشركة خلال أيام لرئيس مجلس إدارة شركة الهدى مصر

تم الاتفاق بين المستشار جمال شومان المدعى الاشتراكي والسيد طارق أبو حسين رئيس مجلس إدارة شركة الهدى مصر على قيام الشركة بإيداع مبلغ ١٠٥ ملايين دولار في أحد البنوك الكبرى خلال أيام لرد ايداعات كل مودعى الشركة وعددهم ٢٥ ألف مودع .

وصرح مصدر مسئول لأحمد موسى « مندوب الاهرام » بأن المبلغ الذى سبق وأن اتفقت شركة الهدى مصر على إيداعه مع المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكي السابق ، سيكون لتغطية جميع أموال المودعين وأن الشركة تقوم حاليا بتحديد مواعيد الصرف من خلال الكمبيوتر للمودعين حاملى شيكات الصرف ، ومن المتوقع أن يبدأ الصرف أوائل شهر فبراير القادم بدلا من شهر مارس ، وسيتم تحديد الموعد من قبل المدعى الاشتراكي . وسيعلن عن تلك المواعيد خلال الأسبوع القادم .

وعلم « المندوب » أن المستشار جمال شومان طلب من المسئولين بشركات



توظيف الأموال بسرعة الانتهاء من  
تحديد موقفها النهائي لايجاد حل لمشكلة  
رد أموال المودعين في الوقت الذي  
سنتخذ فيه إجراءات حاسمة ضد بعض  
الشركات التي مازالت تعاطل في تحديد  
موقفها ، وستتم هذه الإجراءات بعد  
إنهاء جهاز مباحث الأموال العامة  
والأجهزة الرقابية من إعداد تقاريرها  
النهائية حول موقف هذه الشركات ،  
وبناء على ما وصلت اليه من تحريات  
بشأن كل منها وسدعلن خلال الـ ٤٨  
ساعة القادمة نتائج تلك التقارير  
الأسبوعية .

وعلم ، مندوب الاهرام ، ان شركة  
الهدى مصر استطاعت تغطية المبلغ  
السدى ستورعه في البنك من  
إستثماراتها .

وجدير بالذكر ان هذه الشركة من بين  
الشركات التي لم توافق هيئة سوق المال  
على توفيق أوضاعها .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ - ١ - ١٩٩١

□ ساهر درويش :

## اتصالاتنا بالضرائب تحقق صالح مودعى الريان

صرح المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال بالنيابة العامة بأن الضرائب المفروضة على ممتلكات الريان لا تزال محل دراسة ومناقشة بين إدارة التحفظ ومصلحة الضرائب ولم يتم الاتفاق النهائي على قرار بشأنها وان كانت الاتصالات الجارية حالياً تبشر بالتوصل الى اتفاق يحقق صالح المودعين الذى نحرص عليه كل سلطات الدولة .



المصدر: الاهـ — رام

التاريخ: ٩ يناير — ر ١٩٩١

## المدعى الاشتراكى موضوع الهدى مصر مازال محل الدراسة

اعلن المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى انه لم يتلق حتى الآن من شركة الهدى مصر اية مقترحات خاصة برد اموال المودعين .. وقال ان الموضوع ما زال محل الدراسة والبحث من جانب المسئولين فى الجهاز .. مؤكدا ان الجهاز يرفض الاثارة التى يتخذها مسئول شركة الهدى مصر بالاعلان عن مقترحات من نسج خياله ثم تدرس بعد وان المقصود منها اثارة المودعين .

واضاف المدعى الاشتراكى انه منذ توليه منصبه وهو يضع نصب عينيه مصلحة المودعين فى شركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها .. وعند الوصول معها إلى الوضع المناسب الذى يحقق مصالح المودعين سيتم اعلانه .

وكان المدعى قد استدعى امس مسئول شركة الهدى مصر وحذره من الادلاء بأية اخبار للصحف حتى لا يثير المودعين الى ان يتم الاتفاق مع الجهاز بما يحقق مصلحتهم كاملة .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٤ يناير ١٩٩١

## مزايا لبيع أثاث وتحف قيمة للمرأة الحديدية لسداد باقى أموال مودعى « هيدكو مصر »

كتبت - إلهام شرشر :

يُعقد خلال الأيام القليلة القادمة اجتماع بين المسئولين بـجهاز المدعى العام الاشتراكي ومحافظة القاهرة لإنهاء المشكلة المتعلقة بعدم إدخال التيار الكهربائى حتى الآن لبعض شاغلى الوحدات السكنية التى كانت قد شيدتها « هدى عبد المنعم » صاحبة هيدكو مصر ، وذلك بالمخالفة لاحكام القانون والذى يستفيد بها ٧٧ شاغلا لهذه الوحدات بمصر الجديدة .

وسيتم خلال أيام قليلة أيضا بيع المقر الرئيسى لنفس الشركة « هيدكو مصر » وكذلك التحف النادرة التى تمتلكها الخاضعة للأثاث التى كانت قد استوردهت من إيطاليا فرنسا وسيحقق هذا البيع سيولة نقدية تكفى لسداد نسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من أموال ضحاياها وبذلك يكون قد تم صرف نسبة ٧٠ ٪ من أموال مودعيها .

أما بالنسبة لقطعة الأرض الخاصة بالشركة والتى تبلغ مساحتها ٧٠٠ م وتطل على النيل بالمعادي فلم يحسم الأمر بالنسبة لها بعد .. وذلك للمفاوضات التى لا تزال جارية بين الجهاز وبين محافظة القاهرة ليجاد حل يسمح ببيع الأرض بسعر مناسب ما يتفق مع مصالح المودعين من ناحية قانون الاسكان ونظم ارتفاع المباني من ناحية أخرى ..

وفي حالة نجاح هذه المفاوضات فسوف يغطى ثمن بيع هذه الأرض فى المزايا العلنى بغية مستحقات المودعين ومن ٣٠ ٪ ..





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٤ يناير ١٩٩١

## الانتداء من مراجعة حسابات مودعى الريان فرع الهرم

يوصل المودعون بفرع الهرم بالريان  
التصديق على حساباتهم حتى غد الثلاثاء ،  
وقد وصل عدد الذين صدقوا حتى يوم  
الخميس الماضى الى ٧٨ ألف مودع .

وصرح حمدى عبد العزيز المدير المفوض  
من النيابة العامة بأنه طبقا لما أعلن من قبل  
فإن يومى الاربعاء ١٦ يناير والخميس ١٧  
يناير سيخصصان للذين لم يتمكنوا من  
مراجعة حساباتهم فى المواعيد المعلنة وعددهم  
حوالى ١٦ ألفا حيث لن يسمح بقبول مراجعة  
اى حساب خاص بفرع الهرم بعد هذا  
التاريخ ويعتبر الحساب المدون بدفاتر  
الشركة هو الحساب الذى على اساسه  
سيمدر الشيك الخاص بالمودع الذى لم  
يراجع حسابه .

واضاف ان مراجعة الحسابات بباقي  
الفروع سيعطى عنها خلال اسبوع حيث يبدأ  
في اول فبراير بفرع مصر الجديدة ثم  
سفنكس وبعدهما الاسكندرية .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ يناير ١٩٩١

## مؤتمر صحفي للمدعى الاشتراكي

### لاعلان موقف « الهدى مصر »

يعقد المستشار جمت شومان المدعى العام الاشتراكي خلال الايام القليلة القادمة مؤتمرا صحفيا يعلن فيه الموقف النهائي بالنسبة لشركة « الهدى مصر » وفقا لما اسفرت عنه التحقيقات برد اموال المودعين .. صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز المدعى الاشتراكي واصلف ان المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء استدعى صاحب الشركة للتحقيق معه وسماع اقواله للتأكد من صدق نواياه ومدى التزامه وجديته لرد اموال المودعين ..

ومن ناحية اخرى علمت « مندوبية الاهرام » ان السيد فتحى عبد الباقي وكيل وزارة المالية لشئون الضرائب على اتصال بجهاز المدعى العام الاشتراكي للوصول الى تحديد الضرائب المستحقة بالفعل على شركة « الهدى مصر » وكانت المصلحة قد قدرت الضرائب بـ ٤٠٠ مليون جنيه .





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ يناير ١٩٩١

## التحفظ على شركة الأنوار

### للمعاملات الإسلامية بمدينة أكتوبر

أصدر المستشار بدر المنياوي النائب العام أمس قراراً بمنع أحمد محمد معروف صاحب شركة الأنوار للمعاملات الإسلامية من التصرف في أمواله والتحفظ على مقر الشركة بمدينة ٦ أكتوبر.

كما تضمن القرار منع زوجته وأولاده الأربعة من التصرف في أموالهم السائلة أو العقارية المسجلة باسمائهم لحين انتهاء التحقيقات مع صاحب الشركة وسداد مديونيته المستحقة للأفراد والبنوك وقد تم إخطار أيسر فؤاد مدير نيابة الهرم لتنفيذ قرار التحفظ حيث قامت قوة بقيادة المقدم جمعة توفيق رئيس مباحث مدينة ٦ أكتوبر بالتحفظ على مقر الشركة أمس.



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩١

# مواعيد مراجعة حسابات مودعى الريان بمصر الجديدة والمهندسين والاسكندرية مشكلة ضرائب الريان في طريقها إلى الحل لصالح المودعين والمشتريين

كتب - محمد عياد :

أعلن المستشار محمد بدر المنيلوى النائب العام مواعيد مراجعة حسابات مودعى الريان في فروع مصر الجديدة والمهندسين والاسكندرية .  
وصرح المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام لندوب الاهرام بان مشكلة الضرائب الخاصة بشركات الريان في طريقها للحل حيث تتم اجتماعات مكثفة بين المسئولين عن الضرائب ومكتب التحفظ بناء على تعليمات من النائب العام . واضاف ان كل المؤشرات حتى الآن ونتيجة هذه الاجتماعات تبشر بانتهاء المشكلة بما يحقق صالح المودعين والمشتريين لاصول وشركات الريان .

وصرح رشاد نبيه وكيل المشتريين بان المبالغ التي تم تصديق مودعى فرع الهرم عليها حتى يوم الخميس الماضى وصلت إلى ٨٩٤ مليون جنيه بعد خصم ارباح عامى ٨٧ ، ٨٨ بالرغم من ان هناك حوالى ٢٥٠٠ مودع من فرع الهرم لم يتمكنوا من التصديق على حساباتهم لوجودهم في الخارج وفيما يل جدول المواعيد الخاصة بالفروع الثلاثة .

فرع مصر الجديدة :

الاسبوع الاول من السبت ٢ فبراير القادم من رقم ٢٠٠٠٠٢ الى رقم ٢٠٣٠٠٠  
والاحد من ٢٠٣٠٠١ الى رقم ٢٠٦٠٠٠ والاثنين من ٢٠٦٠٠١ الى رقم ٢٠٩٠٠٠  
والثلاثاء من ٢٠٩٠٠١ الى رقم ٢١٢٠٠٠ والاربعاء من ٢١٢٠٠١ الى رقم ٢١٥٠٠٠  
والخميس من ٢١٥٠٠١ الى رقم ٢١٨٠٠٠ .

الاسبوع الثانى ويبدأ من السبت ٩ فبراير من رقم ٢١٨٠٠١ الى ٢٢١٠٠٠  
والاحد من ٢٢١٠٠١ الى رقم ٢٢٤٠٠٠ والاثنين من ٢٢٤٠٠١ الى رقم ٢٢٧٠٠٠

والثلاثاء من ٢٢٧٠٠١ الى رقم ٢٣٠٠٠٠ والاربعاء من ٢٣٠٠٠١ الى رقم ٢٣٣٠٠٠  
والخميس من ٢٣٣٠٠١ الى رقم ٢٣٦٠٠٠ .  
الاسبوع الثالث ويبدأ من السبت ١٦ فبراير من رقم ٢٣٦٠٠١ الى ٢٣٩٠٠٠  
والاحد من ٢٣٩٠٠١ الى رقم ٢٤٢٠٠٠ والاثنين من ٢٤٢٠٠١ الى رقم ٢٤٥٠٠٠  
والثلاثاء من ٢٤٥٠٠١ الى ٢٤٦٠٠٧ ..... على ان يستمر الى نهاية الاسبوع للذين لم يتمكنوا من مراجعة حساباتهم في هذه المواعيد .

فرع المهندسين ( سفتكس )

تبدأ مراجعة حسابات المودعين بهذا الفرع اعتبارا من السبت ٢٢ فبراير من رقم ٥٠٠٠٠٠ الى رقم ٥٠٢٨٤٧ والاحد من رقم ٥٠٠٠٠١ الى رقم ٥١٢٠٠٠ والاثنين من ٥١٢٠٠١ الى رقم ٥١٦٠٠٠ والثلاثاء من ٥١٦٠٠١ الى رقم ٥١٩٠٠٠ والاربعاء من رقم ٥١٩٠٠١ الى رقم ٥٢١٩٥٤ على ان يكون يوم الخميس للذين لم يتمكنوا من مراجعة حساباتهم في هذه المواعيد .

فرع الاسكندرية

ستبدأ مراجعة الحسابات بهذا الفرع اعتبارا من يوم الاثنين ٤ مارس القادم من رقم ٤٠٠٠٠١ الى رقم ٤٠٢٥٠٠ والثلاثاء من ٤٠٢٥٠١ الى رقم ٤٠٥٠٠٠ والاربعاء من ٤٠٥٠٠١ الى رقم ٤٠٧٢٥٢ .

وصرح النائب العام بانه سيتم تحديد مكان التصديق على الحسابات بفرع الاسكندرية فيما بعد ويمكن للمودعين بهذا الفرع اذا تمكنوا من الحضور الى فرع الهرم اعتبارا من ٢ فبراير وحتى يوم ٢٨ فبراير يمكنهم مراجعة حساباتهم بهذا الفرع .



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩١

# في قضية الريان : الشاهد الرابع : راجعنا المركز المالي للشركة لكن مراقب الحسابات لم يقدم الميزانية المعتمدة كتب - محمود النوبى

استأنفت أمس محكمة جنابات الجيزة بارض المعارض مظر محسنة احمد الريان واستمعت الى احوال محمد شريف عبدالسلام المحاسب القانونى .

كان موجهين اعضائها لتحديد موقف شركات الريان بما لها من اصول وما عليها من التزامات في ١٦ ١ ١٩٨٨ .  
عقدت المحكمة ختستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعصومة المستشارين رشدى عمار وعبدالطاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد نبوى  
وتواصل المحكمة عدا استكمال مناقشة الشاهد الرابع

الانصاف بالبنوك وامر رئيس المحكمة باخراج احد الشهود من القاعة بعد ان اعترض احمد الريان على وجوده في القاعة وأكد الشاهد انه تابع تنفيذ مأموريته ولكن مرافق حسابات الشركة لم يقدم الميزانية المعتمدة وتلاحظ عدم انتظام القيد في دفاتر الشركة وقال لقد قدمنا تقريراً بما تمت مراجعته من مستندات مع شرح للتصحيحات التي واجهها المحاسبون ثم صدر قرار من بيانه الشئون المالية بتشكيل لجنة

وقد سمعت المحكمة الشاهد الذي قرر انه صدر قرار بتطبيقه للاشتراك مع المحاسب القانونى مصطفى راجع لمراجعة المركز المالي لشركة الريان . وتمت خطوات تنفيذ المهمة حيث طلب من محاسب الشركة اعداد الميزانية ولكنه لم يعدها وقال لقد أرسلنا نماذج المصادقات بأسماء المودعين لتحديد ارصدة الشركة بالبنوك ولكن الشركة لم ترسل شيئا وتعلل موظفو الشركة بأن احمد الريان رئيس مجلس الادارة هو الوحيد الذى يملك



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ يناير ١٩٩١

# اختلاف قيمة أملاك الريان المقيدة بدفاتر الشركة عن المسجلة بالعقود

كتب - محمود النوبى :

كشف امس الشاهد الرابع في نصيب الريان عن اختلاف قيمة بعض أملاك شركات الريان المقيدة في دفاتر الشركة عن القيمة المسجلة بالعقود سواء بالزيادة أو النقصان وأكد الشاهد أن المحاسبين القانونيين لم يتمكنوا من التحقق من صحة هذه العقود أو سداد كل القيم المدرجة بها. وقد تم الاعتماد على العقود بوصفها القيمة السوقية للأصول الثابتة

للمحاسبين قيام الشركة بأجراء العديد من التحويلات الخارجية من البنوك المحلية وأيضاً وجود تحويلات من بعض البنوك الخارجية للبنوك المحلية ولم تدرج هذه المعاملات في دفاتر الشركة، وكذلك وجود استثمارات في الشركة لدى بيوت الخبرة الأجنبية عبر نامة بالسجلات ولم يرد لها شهادات أو مصادقات بقيمة تلك الأرصدة وقال الشاهد لقد وردت بعض التلكسات من بيوت الخبرة الأجنبية توضح المديونية عن شركة الريان للمعاملات المالية نتيجة الاعمال المضاربة

وكرر الشاهد في عرض مصادقة الشاهد الأول أحمد الريان أن إدارة المحفظ على الأموال كانت تقوم بأجراء محفقاتها وقام المحاسبون القانونيون بأدراج المديونيات التي وردت من إدارة المحفظ ضمن تقرير المركز المالي وإن الشركة لم تقوم بأحكام دفاتر خاصة بالديون الخارجية الأمر الذي منع من إرسال مصادقات لشكل البنوك الخارجية وذلك لعدم سكبها حصرها أو لعدم تسهيل المسئولين بشركة لها إرسالها بالطرق السليمة وقال تم يستند مصادقات من أغلب البنوك الخارجية التي تعاملت مع الشركة. وقد تم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩١

## الريان : استعدت ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى من مؤسسة الراجحي كتب - محمود النوبى

شركة الريان بالقاهرة طرف البنك الاهلى وطلب مندوب مؤسسة الراجحي لتسوية مستحقات لهم تسلى ٣ الاف دولار حيث طلب ارسال تلخيص ذى شفرة لتحويل المبلغ واصف الشاهد ان النيابة العامة كلفته بمتابعة التحويل وعدنا الى السجن مرة اخرى حيث اتصل احمد الريان بامريكا وطلب تحويل المبلغ الى مندوب شركة الراجحي

ونفى احمد الريان ان يكون له اموال اخرى في الخارج وقال ان هذا المبلغ سحب من رصيده الخاص عند المدعو بوب ووكر وادى للمحكمة استعداده للرد على جميع الاستفسارات الخاصة بامواله في الخارج في جلسة خاصة

وتواهل اليوم المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف استكمال مناقشة الشاهد

كشف امس احمد الريان عن انه استطاع استرداد ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى من حساب شركات الريان لدى شركة الراجحي بالسعودية

فقد استكمل احمد الريان مناقشة الشاهد الرابع محمد شريف عبدالنبي المحاسب القانوني على مدى جلسة استغرقت ١١ ساعات حيث قرر الشاهد ردا على سؤال حول كيفية استرداد مبلغ ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى من حساب الريان طرف مؤسسة الراجحي بالسعودية ودور احمد الريان فيها انه وردت مصدقة عن طريق التلخيص من شركة الراجحي بجدة تفيد وجود رصيد بمبلغ ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى باسم شركات الريان فابلغت النيابة العامة بالتلخيص وكلفت بمرافقة احمد الرئيس رئيس النيابة الى سجن طرة حيث تقابلنا مع المتهم الاول الذى قام بالاتصال بشركة الراجحي بجدة وطلب تحويل المبلغ الى حساب



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ يناير ١٩٩١

## ففض الضرائب المربوطة على ممتلكات الريان الى الشهر ملحق « لعقد البيع » لايتأثر المودعون ينوده يوقع اليوم أمام المحكمة

كتب - محمود الفوي

وافقت أمس محكمة جنحيات الجيزة المنعقدة بارض المعترض على « ملحق عقد البيع » الذى تقدم به رشاد نبيه ممثل المشتريين فى صفقة الريان كحل وسط لانتهاء مشكلة الضرائب المستحقة على ممتلكات الريان وذلك تمهيدا لاتمام الصفقة . وقد رحب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بالتعديل الذى ادخله ممثل المشتريين على العقد والذى تضمنه الملحق . واعلن ان النيابة العامة توصلت الى تخفيض الضرائب المربوطة على شركات الريان الى الشهر تسهيلا لاتمام الصفقة

وتوصلنا الى نتيجة مرضية نقل عن « / » المبلغ الاجمالى للضرائب يخصم منه ماسدته الشركة قبل التحفظ . وقال مدير ادارة التحفظ ان هذه النتيجة لم ترخص المستشار ساهر النياوى الثالث العام وطلب بذل مزيد من الجهود لانتهاء المشكلة تماما وقد أبدت مصلحة الضرائب استعدادها لتفسيط المبلغ الذى سيتم الاتفاق عليه حتى لايمزعج المشتريون ولا المودعون

وأوضح المستشار ساهر درويش ان الفترة الأولى لنشاط شركات الريان كانت فى المدة من ٨٢ وحتى ٩ ١١ ١٩٨٦ وكانت الضرائب تقدر فيها بمعرفة مأمورية بولاق الدكرور . وقد أخطرت بها شركة الريان لتوظيف الأموال وذلك قبل اجراء التحفظ وأضاف ان ادارة التحفظ أخطرت بمجموع الربط المبدئى والذى بلغ ١٦٠ مليون جنيه وهو مبلغ مطعون عليه ويجرى فحصه فى لجار مصلحة الضرائب وقال ان الفترة الثانية تسقط عنها كل الضرائب قانونا لان الشركة حققت فيها خسائر جسيمة . وأكد المستشار ساهر درويش ترحيبه بالتعديل المقترح من رشاد نبيه وقال ان عدم النياية العامة هو رد أموال المودعين وليس ثمة اعتراض على الطريق الذى يحقق مصالح المودعين طالما يتفق مع القانون

وواصلت المحكمة مناقشة الشاهد الرابع فى القضية وقررت استكمال سماعه اليوم برئاسة المستشار دكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبدالعظيم وحضور سامح الترجمان وكيل النيابة وأمنة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى

المعاينات التى أجرتها النيابة العامة أثبتت ان أملاك الريان تقدر بـ ٢٢٨ مليون جنيه فقط وثبت ان بعض هذه الأملاك لايملكها ال الريان وتميز من المعاينات التى قمت بها ان حقيقة ثمن الصفقة يعادل ٢٢٨ مليون جنيه او ٢٠٠ مليون جنيه . وقال فى الحقيقة انا لاأشتري . ووفقا للتكليف القانونى ان الصفقة ليست صفقة تجارية فالمودعون صاعدت أموالهم وتقدمت لانقاذ المودعين ورد أموالهم الى ان فوجئت بان مصلحة الضرائب تطالبنى بدفع ١٩٠ مليون جنيه بمفولة ان الريان يبيع أملاكه بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه فأصبح يتسحق للضرائب الراسمالية ١٤ مليون جنيه وقال ان ادخل فى جدل قانونى مضيق للعقد أنا ملتزم بعدم دفع ضرائب . وحدثت أمى لأشتري هذه الأملاك وانما ادفع المليار ونصف المليار جنيه انقادا للمودعين فلا ضرائب راسمالية مستحقة . وذلك تم اعداد ملحق لعقد البيع قدرت فيه حقيقة أملاك الريان وما يسدده المشتريون للمودعين فوق ثمن الأملاك الحقيقية لانه يعتبر قرضا على ال الريان للمشتريين . وبذلك لايصبح لمصلحة الضرائب اى مستحقات . وطلب رشاد نبيه من المستشار ساهر درويش بأن يوضح ماتم من مفاوضات مع مصلحة الضرائب وقال ان هذا الامر يعتبر لغزا وقال المستشار ساهر ردا على ماأثارة الدفاع اتنى هنا اعلن ان النياية العامة ملتزمة فى تسعيرها لانتهاء مشكلة الضرائب وقد بذلنا جهودا مكثفة وجادة مع مصلحة الضرائب ساعدتنا فيها الجهات التنفيذية المختصة حتى تتم الصفقة لصالح المودعين

بدأت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والرابع صباحا حيث تحدث رشاد نبيه قائلا اما نحن المشتريون اتفقنا على ان تعديل عقد البيع بما لا يصير بحقوق المودعين على ان يتم سداد كافة مستحقاتهم لدى شركات الريان فى ٢١ مارس القادم وهو الموعد المحدد فى العقد لرد أموال المودعين . واستأذن ممثل المشتريين فى عرض ماتضمنه ملحق عقد البيع تمهيدا لتوقيع ال الريان عليه فى جلسة اليوم

وسأل رئيس المحكمة ممثل المشتريين عن سبب التعديل فقال رشاد نبيه ان





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ يناير ١٩٩١

## التحفظ على شركة الصفا

### استولت على ١,٥ مليون جنيه

أصدر المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام قرارا بالتحفظ على شركة الصفا للتجارة والتوكيلات واستيراد لعب الأطفال وعلى اموال صاحبها وزوجته وأولاده القصر وذلك لاستيلائهم على مليون ونصف مليون جنيه تحت مسمى توظيف الاموال من عدد كبير من المودعين .

وقد امر المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بتشكيل ١٠ لجان برئاسة محمد عرفة رئيس النيابة لتنفيذ قرار النائب العام بالتحفظ على الممتلكات والاموال وحصرها ، وقد تم التحفظ على ٥ محلات بمصر الجديدة وشقتين بعين شمس ومخزن كبير يحتوى على لعب اطفال و ٢ سيارات نقل ، وحصة تقدر بـ ٥٧٪ فى مصنع سابرينا للعب الاطفال بالاسكندرية و ١٢ فدانا بالاسماعيلية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ يناير ١٩٩١

# آل الريان وقعوا أمس « ملحق عقد البيع » أمام المحكمة ممثل المشتريين : انتهت أكبر مشكلة هددت الصفقة والمودعون يصرفون مستحقاتهم في الموعد المحدد كتب - محمود النوبى :

وقع أمس آل الريان على ملحق عقد البيع الذى تقدم به ممثل المشتريين للمحكمة لحل مشكلة الصرافة التى كانت تهدد الصفقة على هذا التعديل انتهى الخبر عقيمة هددت الصفقة . لينظم المودعون أموالهم في الموعد المحدد .

وشرح ممثل المشتريين مشكلة الصرافة الرأسمالية وقال أنه لا يمكن فيها الاعضاء بمقولة أن الريان باع أملاكه وحقق مكسبا وكان لابد من إيجاد حل لأملاك المودعين طبقا لأهداف العقد وإخراج آل الريان من السجن وقال مضافا إذا كانت الدولة التى خلقت المشكلة ترفض الحل فكان لابد من استعمال القانون وكان هذا التعديل الذى سيسمح بالاقاويل وأنا قابل لها وعلتزم برد الأموال . وعقب المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وقال أن النيابة العامة هدفها منذ البداية الوفاء بحقوق المودعين ومستعدين للنصحية في سبيل رد أموال المودعين وفقا للقانون . وأعلن مدير إدارة التحفظ موافقته على ملحق عقد البيع حتى يأتى يوم قريب . توضع فيه قيمة الصفقة في أحد البنوك المتعددة ليسلم المودعون أموالهم في صفوف منتظمة . ثم قال المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة الآن جميع العقبات التى اعترضت طريق المشتريين أمام الصفقة قد زالت وأصبح على وكلاء المشتريين واجب هو الالتزام بأن يتحضر نص الصفقة في موعد المحدد في العقد وذلك أنه إن تتم الصفقة يتأجر المودعون أموالهم وقال ممدوح الوسيلى المحامى أننا نشكر المحكمة والدائب النعام على حسن التعاون وحسن التوجيه لتذليل العقبات وقد استشارت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعصوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكيم بحضور مدير إدارة التحفظ ومصطفى صفوت وكيل أول النيابة وبإدارة سر احمد . عضان وعبد الحميد بيومى سماع مناقشة الدفاع للشاهد الرابع

في بداية الجلسة سأل ممثل المشتريين هيئة المحكمة صور ملحق العقد فسأل رئيس المحكمة أحمد الريان ووالده وشقيقه محمد عما إذا كانوا قد قرأوا العقد أم لا . فاجابوا بالإيجاب . فقال لهم رئيس المحكمة هل توافقون على ماورد بالملحق ففانوا نعم . فامر بإخراجهم من قعر الاتهام لتوقيع على الملحق حيث قاموا بالتوقيع على خمس نسخ بصفتهم الشخصية واستغرق التوقيع ربع الساعة وعقب ذلك تحدث رشاد نبيه ممثل المشتريين فقال الحمد لله أولا وأخيرا لانتمام هذا الأمر تنتهى أكبر عقة هددت الصفقة وقال أعلم أن البعض سينوهمون ويروجون أن المشتريين هم آل الريان أنفسهم وأن أموال الريان تعود إلى مصر ثانية في صورة شراء الصفقة وهذا أمر غير صحيح كلية أو أن آل الريان سيدفعون لي مائتة كتابته كقرض وأكد ممثل المشتريين أن عملية تعديل العقد جاءت بعد أن غابت غيبة الدولة في هذه الصفقة التى تحقق مصالح المودعين والا ماكانت كل هذه العقبات أمام الصفقة . وقال أنه التزام علينا كمصريين ومسلمين . وأعلم أن الكرة أصبحت عندي وأصبحت مسئولا أمام الشعب في تكملة المشوار وأنا عند قولى وماتعدت به . وسيسجل التاريخ لهذه المحكمة دورها الكبير في انتمام الصفقة لأنها تجردت وقيلت عقد البيع وقيلت سداد الأموال طبقا لقرار الاتهام وأمرت بالالتزام بشروط العقد عندما ظهرت مشكلة الصرافة التجارية





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ فبراير ١٩٩١

## تجمهر عدد من المودعين

### أمام مقر شركة الشريف

تجمهر امس عدد كبير من مودعي شركة الشريف للتنمية الاقتصادية امام مقر الشركة بمصر الجديدة لعدم صرف الكوبون الرابع لهم وارباح ثلاث سنوات وقد حرر تسعة من المودعين محاضر في قسم شرطة مصر الجديدة مطالبين بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه الشركة .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ فبراير ١٩٩١

## ٣ آلاف مودع بالريـان

### راجعوا حساباتهم بفرع الهرم

تدفقت اعداد كبيرة من مودعي الريان فرع مصر الجديدة لمراجعة حساباتهم في اليوم الاول لبداية مراجعة حسابات هذا الفرع . والتي تستمر مدة اسبوعين ويبدأ من رقم ٢٠٠٠٠٠٢ بواقع ٢٠٠٠ مودع يوميا .

وصرح حمدي عبدالعزيز المدير المفوض من قبل النيابة العامة بان عدد الذين حضروا في اليوم الاول يقترب من ٢٠٠٠ مودع موزعين على ١٠ شبابيك وان عملية المراجعة تمت بهدوء ودقة .

وصرح المستشار محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين بان اعداداً كبيرة من مودعي الاسكندرية قد حضروا امس وصدقوا على حساباتهم وذلك طبقا لما اعلنه النائب العام .

والمعروف ان كل عمليات المراجعة تتم في فرع الهرم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ فبراير ١٩٩١

## مهلة شهر لصاحب أى . سى . سنتر لرد أموال المودعين

ألقت مباحث الأموال العامة القبض على عصام بدير صاحب مجموعة شركات «أى سى سنتر» للتحقيق معه فى مخالفات الشركة وعدم قدرته على رد أموال ٢١ ألف مودع بلغت أكثر من ٢٤ مليون جنيه بعد أن ظل هارباً لمدة ٢٢ يوماً.

كما أمر اللواء عزت السنباطى ونائبه اللواء يسرى البنا بإحالة كل من إبراهيم أحمد إبراهيم وحسن سعد محمد عفيفى أصحاب مؤسسة العهد الجديد للمقاولات، الى نيابة الشئون المالية والتجارية للتحقيق معهم لامتناعهم عن رد ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه للمودعين بهذه الشركة.

وكان العقيد محمد فراج والمقدم أحمد أبو النصر بإشراف العميد عبدالرحمن غنيمه قد تمكنوا من ضبط صاحب شركات أى سى سنتر بشقة مفروشة.

وقد أمر أحمد إدريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بإخلاء سبيل صاحب مركز أى . سى . سنتر واعطائه مهلة شهر لرد أموال المودعين.





المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٣ فبراير ١٩٩١

### ٣ آلاف مودع بالريـان

### راجعوا حساباتهم بفرع الهرم

تدفقت اعداد كبيرة من مودعي الريان فرع مصر الجديدة لمراجعة حساباتهم في اليوم الاول لبداية مراجعة حسابات هذا الفرع . والتي تستمر مدة اسبوعين ويبدأ من رقم ٢٠٠٠٠٠٢ بواقع ٢٠٠٠ مودع يوميا . .

وصرح حمدي عبدالعزيز المدير المفوض من قبل النياية العامة بان عدد الذين حضروا في اليوم الاول يقترب من ٢٠٠٠ مودع موزعين على ١٠ شبابيك وان عملية المراجعة تمت بهدوء ودقة .

وصرح المستشار محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين بان اعداداً كبيرة من مودعي الاسكندرية قد حضروا امس وصدقوا على حساباتهم وذلك طبقا لما اعلنه النائب العام .

والمعروف ان كل عمليات المراجعة تتم في فرع الهرم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ فبراير ١٩٩١

# إحالة بدر للاستثمار وأصحابها لمحكمة القيم لفرض الحراسة عليهم كتبت - الهام شرشر :

اصدر المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكي امس قرارا بإحالة شركة بدر للاستثمار وأصحابها محمود سعيد طاحون واحمد محمد حافظ وحمدي رمضان عفيفي ومحمد وجدى عبد الغنى وعادل عبد العزيز المشد ، الى محكمة القيم لفرض الحراسة على اموالهم ، والموضحة بالمركز المالى ، واموال زوجاتهم واولادهم البالغين والقصر صرح بذلك المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مدير المكتب الفنى وقل ان تحقيقات المستشار هشام العياط باشراف المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيقات والادعاء كانت قد انتهت الى ان المتحفظ عليهم قد اتوا افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي بان اجتذبوا مدخرات قطاع عريض من المواطنين بحجة توظيفها وصرف عائد مفر عنها ، وامتنعوا عن ردها ، وعن صرف العائد للمودعين الذين بلغ عددهم ١٨ الفا و ٢٢٤ مودعا وتم سؤال ٦٧١ من ضحايا الشركة في تحقيقات الجهاز

قام المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة الاموال باتخاذ اجراءات التحفظ وقد اوفت الشركة بكامل ابداعات ٣٤٦٥ مودعا نقدا وعينا ، وبلغت حملة هذا الوفاء ٢١ مليوناً و ٩١٥ الف جنيه .

وتبين ان ممتلكات المطلوب فرض الحراسة على اموالهم تقدر بمبلغ ٦٨ مليوناً و ٤١٠ الف جنيه ، وباقي الابداعات بلغت ١٠٣ ملايين و ٢١٤ الف جنيه . ويتولى المستشار هشام العياط المرافعة امام محكمة القيم .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩١

# هيئة سوق المال تدرس أوضاع شركة الشريف لاتخاذ قرار يتلاءم مع مصالح المودعين



كتبت - نجلاء زكري

□ للمرة الثالثة خلال الأشهر القليلة الماضية تتوقف شركة الشريف للتنمية الاقتصادية عن صرف الكوبونات الخاصة بللمودعين لديها مما تسبب في تجمع المئات منهم أمام الشركة وفي صالات الاستقبال بها للمطالبة بصرف الكوبون الرابع واسترداد أموالهم.

## الشركة تتوقف عن صرف الكوبون الرابع بسبب تعثر السيولة لديها

من ناحية أخرى قامت مصلحة الضرائب بتوقيف الحجز على ارصدة سائلة لهذه الشركات لدى جميع البنوك لاستيفاء ضرائب لم تتحقق بحصة نهائية وغير ذلك من الغاء جميع تراخيص الماسي بغير والاستماعية وأمو سلطان الأمر الذي شرد الشركة من بيع أكثر من ٢ مليون متر مربع في امصار الأماكن السياحية ككل يمكن الصرف فيها لزيادة السيولة

نقاط أخرى تنيرها الشركة في مذكرتها وتؤثر على وضع السيولة لديها ومنها الغاء ترخيص بدء العمل للشركة المصرية للسياحة بعد الموافقة على إنشاء الشركة

وتسرد المذكرة عددا آخر من الأسباب التي أثرت تأثيرا حادا على مستوى السيولة لديها

وفي النهاية وبعد عرض الموقف التفصيلي للشركة ورأي هيئة سوق المال هاسا تأمل في ان تقوم الهيئة والجهات المسئولة عن تطبيق القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ باستعراض كافة الظروف التي تمر بها الشركة ومحاولة وضع حلول عملية تتفق مع القانون وتراعى مصالح المودعين بما يحقق الصالح العام ويحل

مشاكل الجماهير خلال فترة قريبة حتى لو كان ذلك ببيع أصول الشركة لسداد التزاماتها

الظروف في منطقة الخليج وما ترتب على ذلك من انكماش للسوق المصرية ولعالية بشكل يصل الى حد الركود بسبب حرب الخليج التي ألقت بثقلها على عملية البيع والشراء والارتفاع الرهيب في اسعار الحاصلات ومستلزمات الانتاج التي لاغنى للشركة عن استيرادها لمواصلة الانتاج

وبجانب ذلك هناك بعض المعوقات التي تواجه الشركة في العمل اليومي تتمثل في امتناع البنوك عن التعاون مع الشركات التي تساهم فيها شركة الشريف رغم سابق التزام هذه الشركات لسنوات طويلة بإداء المستحق لهذه البنوك في حينه

وحول الموقف بالشركة صرح الدكتور محمد حسن نج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال بأن الهيئة تتابع الموقف وستقوم باتخاذ اللازم من القرارات في ضوء احكام القانون . كما ان الهيئة في مثلة مستمرة لأوضاع الشركة وقامت في المرتين السابقتين لتوقف الشركة عن سداد المستحقات باتخاذ القرارات المناسبة والتي تقوم الشركة على اثرها بالصرف للمودعين . وطمت مندوبة الاهرام ان الشركة ارسلت مذكرة مفصلة عن اوضاعها وتأثيرات الحرب في الخليج عليها وعلى مركز السيولة لديها الى الهيئة العامة لسوق المال وأن هذه المذكرة محل متابعة المسؤولين لاتخاذ القرارات اللازمة في ضوء القانون وبما يؤدي لتحقيق مصالح جهات المودعين ويمكن الشركة من الاستمرار في الصرف . وحصلت الصفحة الاقتصادية على تفاصيل المذكرة التي اوضحت فيها الشركة ماواجهها من متاعب منذ ٢ أغسطس من العام الماضي بسبب





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٧ فبراير ١٩٩١

## المودعون بالريان الذين فاتهم التصديق على حساباتهم يصرفون ايداعاتهم طبقاً لحساباتهم

صرح المستشار محمود خالد المستشار  
القانوني لشركات الريان ان حقوق المودعين  
الذين لم يصدقوا على حساباتهم محفوظة  
بالكامل وسيحصلون على اموالهم عند بدء  
الصرف طبقاً لما هو ثابت بالملفات :

ومن ناحية اخرى يقوم المودعون فرع  
مصر الجديدة بالتصديق على حساباتهم بفرع  
الهرم حتى ١٩ فبراير بينما يستمر التصديق  
بالنسبة لفرع الاسكندرية طوال شهر فبراير  
بفرع الهرم ايضاً .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٧ فبراير ١٩٩١

## المودعون بالريان الذين فاتهم التصديقي على حساباتهم يصرفون ايداعاتهم طبقاً لحساباتهم

صرح المستشار محمود خالد المستشار  
القانوني لشركات الريان ان حقوق المودعين  
الذين لم يصدقوا على حساباتهم محفوظة  
بالكامل وسيحصلون على أموالهم عند بدء  
الصرف طبقاً لما هو ثابت بالملفات :

ومن ناحية اخرى يقوم المودعون فرع  
مصر الجديدة بالتصديقي على حساباتهم بفرع  
الهرم حتى ١٩ فبراير بينما يستمر التصديقي  
بالنسبة لفرع الاسكندرية طوال شهر فبراير  
بفرع الهرم ايضاً



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٩١

# الهدى مصر تراجم من مصرف مستحقات المودعين أمس

كتبت - الهام شرشر :

اعلن جهاز المدعى العام الاشتراكي ان شركة الهدى مصر لم تف بما وعدت به من صرف حقوق المودعين كما كان مقررا بدءاً من امس وكما جاء بالاعلانات التي نشرتها في بعض الصحف

وقد توجهت اعداد كبيرة من جمهور المودعين وفقا للجدول الذي اعلنت عنه الشركة في الصحف الى مقر جهاز المدعى الاشتراكي الا ان المسؤولين بالجهاز اعتذروا لعدم امكانية الصرف لان الشركة لم تودع اى مبلغ بالجهاز طبقا لما اعلفته

ابراهيم ان قيمة المبالغ التي سددت بقدر  
نمت اشراف الجهاز ١٨ مليوناً و ٢ الف  
جنيه اما المبالغ التي تم سدادها بحسب مبلغ  
٩٨ مليوناً و ٥٨ الف جنيه  
اما المبالغ التي سددتها الشركة عن طريق  
سوق المال فتبلغ ٨٧ مليوناً - ١٥١.٢٨  
جنيه

والمبلغ المطلوب سداؤه الان هو ١٦٠  
مليوناً و ٨٢ الف جنيه  
وعلمت مندوبة الأهرام ان هناك خلافا  
بين صاحب شركة الهدى مصر ومصلحة  
الضرائب حول مستحقات الضرائب المطلوب  
سداؤها مما ادى الى تاخير الصرف امس  
وعنى يتم تسوية هذا الخلاف

وقد اوضح المستشار عبدالعزى احمد  
ابراهيم مدير المكتب القس للمدعى العام  
الاشتراكي بان الشركة قد تسببت في هذا  
الموقف بالنشر على مسئوليتها ومسئولية  
صاحبها شخصيا ، وان الجهاز بعيد كل  
البعد عن هذه المسئولية

حيث ان مهمة الجهاز هي ان يتيح  
الفرصة لصاحب الشركة لرد الودائع حسبما  
يتراءى له حتى لا يكون الجهاز معوقا امام رد  
اموال المودعين

وجدير بالذكر ان عدد المودعين بالشركة  
كانوا ٢٩ الفا و ٩٨٨ مودعا تخالف منهم  
بالفعل ٢١ الفا و ٧٦٤ مودعا

اضاف المستشار عبدالعزى احمد



المصدر: الأهرام

التاريخ: 11 فبراير 1991

# المدعى الاشتراكي يتدخل لحل مشكلة ضرائب شركة الهدى مصر للبدء في صرف مستحقات المودعين

كشفت - الهام شريشر :

صرح مصدر مسئول بجهز المدعى العام الاشتراكي بلال المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكي بجرى الآن الاتصالات مختلفة لحماية حقوق مودعى شركة الهدى مصر بعد ان اخلت الشركة في الوفاء بما اعلنته والتزمت به بالبدء في صرف حقوق المودعين التي حل مقرر لها مساء اول امس

واضاف المصدر ان المدعى العام الاشتراكي احرى اتصالات طوال يوم امس على اعلى المستويات وبالمستولين عن الضرائب لإنهاء وتدليل العقبات الخاصة بتقدير الضرائب على شركة الهدى مصر بعد ان تبين ان مصلحة الضرائب تطالب الشركة بمبلغ ٨٥ مليون جنيه . ومن المتوقع ان تسفر هذه الاتصالات عن حل المشكلة خلال اليومين القادمين . على ان يتم الصرف اذا حسمت مشكلة الضرائب اعتباراً من السبت القادم

وكان طارق ابو حسين وشقيقه خالد قد توجهوا الى الجهاز صباح امس لتقديم تفسير عن تقاعسهما في اتمام عملية الصرف رغم ان

الجهاز قد اتحد كل الاطراف اللازمة كتعرك حاد لانعام عملية الصرف في المواعيد التي حددتها الشركة واطلع صاحب الشركة المستشار عبدالعز ابراهيم مدير المكتب الفني ان مصلحة الضرائب قد فاجأته بالمبلغ المطلوب مما يؤثر على عملية رد المبالغ لأن ذلك يحتاج الى تحديد نوعية الضرائب المطلوبة وهل هي على شركة الهدى مصر أم على صاحبها وحده ولا يؤثر على ما سيورد للمودعين

وقد اسفرت الاتصالات التي تمت امس عن عقد اجتماع بين صاحب شركة الهدى مصر والمستولين بمصلحة الضرائب لتقديم وجهات النظر وتحديد المبالغ المطلوبة بالفعل

على ان تنتهي هذه المشكلة والمقاصدا . ولا يومين القادمين وصرح المصدر المسئول ايضا ان تدخل الجهاز والاتصال بالمستولين بمصلحة الضرائب هو بالدرجة الاولى لتحقيق مصالح المودعين وحماية حقوقهم . وان الجهاز يحتفظ لنفسه باتخاذ اجراءات حاسمة وفورية لحماية مصالح المودعين في حالة عدم الوصول الى حل لانهاء مشكلة الضرائب



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩١

## حبس صاحب د. آى . سى . سنتر

### لامتفاعة عن رد اموال المودعين

امر المستشار حسن الشربيني المحامى العام لنيابتي الضرائب والشنون المالية والتجارية بحبس محمد عصام بدير صاحب مجموعة شركات د. آى . سى . سنتر ، ٤ ايام لامتفاعة عن رد الاموال المستحقة لأصحابها ، ٥٤ مليون جنيه ، ولعدم اخطاره الهيئة العامة لشنون المال عن الاموال التى تلقاها قبل العمل بقانون توظيف الاموال .

وكان احمد ادريس رئيس نيابة الشنون المالية والتجارية قد تولى التحقيق مع عصام بدير حيث تبين انه أصدر اسهما فى شركة مساهمة مقابل ايداعات المودعين لديه على وجه يخالف احكام القانون وقد قرر المنهم فى تحقيقات النيابة ان عدد المودعين ٥ الاف مودع وانهم شركاء فى شركات خاصة وليسوا مودعين وانه لا يخضع للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ الخاص بتلقى الاموال

وكان عصام بدير قد تقدم بطلب للهيئة العامة لسوق المال لتوفيق اوضاعه ورفضت الهيئة الطلب كما تقدم ببرنامج زمنى لرد اموال المودعين الا انه لم يلتزم به



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩١

١١ المدعى العام الاشتراكي

## نقوم حاليا بتسوية أوضاع شركتي الزهراء والحجاز لتوقيف الأموال وهذا هو موضع الخلاف في مشكلة الضرائب الخاصة بشركة «الهدى مصر»



مشكلة الضرائب، واحضار المستحقات المالية للمودعين وقد علمت من مصدر مسئول بمصلحة الضرائب أن الخلاف يتمثل في أن الشركة ترفض سداد أية ضرائب وتطلب تحميلها للمودعين. بينما يرى المدعى الاشتراكي أن المودعين يحملون الآن شيكات من الشركة بمبالغ ابداعاتهم وبمستحقاتهم منها ويتوقع المستشار جمال شومان أن تنتهي تماما مأساة جميع شركات لتوقيف الأموال خلال شهرين على الأكثر أما برد الإبداعات أو مالتخا الإجراءات القانونية

الأراضي المملوكة للشركة وأرض الجبل قد حصل منها على عقود تملك لأكثر من ١٥٠ نة بالاستثمارية ويستطيع أي مودع أن يطلب تملك أحدها مقابل خصم ٥٠ من ثمنها من حملة ابداعاته فاسترداد ثمنها لهما بعد كما يمكن لأي مواطن من غير المودعين التقدم للشراء من هذه الوحدات مقابل سداد النقص بالكامل لتوفير السيولة المالية اللازمة لرد الأبداعات

وعن الفرار الخاسر لشركة الهدى مصر قال المدعى الاشتراكي أنه مرجح إلى أن ينتهي بحث

يجري حاليا داخل جهاز المدعى الاشتراكي تسوية أوضاع شركة الزهراء والحجاز لتوقيف الأموال. تمهيدا لرد أموال المودعين بهما

صرح بذلك المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكي. وقال إن المهمة ميسورة بالنسبة لشركة الزهراء لأن عدد المودعين بها الذين لم يسحبوا بعد ابداعاتهم لا يتجاوز ١٣ مودعا

وأما المؤرخة شمسدة لشركة الحجاز فيختلف بعض الشيء نظرا لصعوبة التصرف في





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٩١

## احالة شركة الشريف النيابة إذا لم تسدد صكوك المودعين حتى ١٠ مارس

قررت الهيئة العامة لسوق المال امس  
إحالة شركة الشريف للتنمية  
الاقتصادية الى النيابة ، اذا لم تقم  
بسداد كامل قيمة الدفعات المستحق  
صرفها لأصحاب الصكوك وتجنيب  
المبالغ المستحقة لمن يتقدم للصرف منهم  
في حساب خاص باسمه قابل للصرف  
الفوري . وذلك في موعد اقصاه ١٠  
مارس القادم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٩١

## أصحاب الهدى مصر التحفظ عليهم لمدة عام

وضع امس جهاز المدعى العام الاشتراكى حدا لتلاعب اصحاب شركة الهدى مصر باموال المودعين .. حيث قرر المستشار احمد عبد الرحمن المستشار المنتدب لمحكمة القيم بناء على طلب الجهاز ايداع الاشقاء الثلاثة اصحاب الشركة طارق وعاصم وخالد محمد عبد المنعم ابو حسين في مكان امين لمدة سنة وتفتيش محال اقامتهم ومقار شركاتهم خشية هروبهم الى خارج البلاد وحفاظا على اموال المودعين من التهريب والتي بلغت ٢٨٨ مليون جنيه . وقد تم تنفيذ القرار صباح امس وسوف يعرض الامر على محكمة القيم خلال شهر للنظر في استمراره وكان جهاز المدعى العام الاشتراكى باشراف المستشار جمال شومان قد منع اصحاب الشركة المذكورة اكثر من فرصة لرد اموال المودعين غير انهم لم يوفوا بالتزاماتهم .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٩١

## احالة صاحب شركت « آى . سى . سنتر » للجنايات

كتب - مصطفى الطرابيشي

احصل المستشار حسن الشربيني المحامي العام لنهضة الشئون المالية والتجارية والضرائب محمد عصام مدير صاحب شركت « آى . سى . سنتر » إلى محكمة الجنايات لامتناعه عن رد ١٥ مليون جنيه للمودعين لشركته واستولى عليها بالقسوة والتدليس الذي اخله عليهم بنهبهم بالمحصل على ربح وهمي وكان احمد ابريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية قد تولى

التحقيق في القضية حيث قررت اللجنة التي شكلها من المحاسبين بالجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة سوق المال . في التحقيقات عدم تواجر الدفاتر والبيانات لدى الشركات التي يمتلكها عصام مدير مما حال دون تمكن المحاسبين القانونيين من اتمام المركز المالي للمتهم ولوجود العديد من المصاعب التي حالت بين اللجنة وبين اتمام المركز المالي للشركات والتي تمثلت في تفهيم الاصول الخاصة بالشركات بصورة اكبر من حجمها الطبيعي . وعدم وجود مستندات تؤيدها

كما لم يتمكن المحاسبون القانونيون من العثور على بيانات عن مصادر العملات الحرة الخاصة بالمتهمة وكيفية تصرفه فيها بالاطالة الى انه كان يصرف عائدات يتراوح بين ٢٣ / و ٣٠ / للعملات الاجنبية . وبين ٣٧ الى ٣٠ / بالنسبة للعملات المصرية . وان صرف الارباح للمودعين كان يتم من الابداعات الجديدة . وقام بفتح حسابات باسمه واسم زوجته واولاده القصر من اموال المودعين مما تمين للجنة ان جميع العقود التي اطلع عليها المحاسبون القانونيون عبارة عن عقود صورية



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩ فبراير ١٩٩١

## ■ بعد مشادة بين الريان ومحكمة اجنح : تأجيل قضايا الشيكات لأخر مرة إلى ١١ مارس كتب - عبدالغفار رشدي :

قررت محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور امس وللمرة الاخيرة تأجيل نظر قضية شيكات الريان لجلسة ١١ مارس القادم كفرصة لاعداد الدفاع عن نفسه وتقديم شهادات بموقفه المالي بالبنوك التي تعامل معها وشهادة من ادارة التحفظ بحجم المشروعات وقد حدثت مشادة بين الريان ورئيس المحكمة بسبب اصرار المتهم على معرفة قرار المحكمة داخل الجلسة .

عقدت الجلسة برئاسة سمير مرقص وعضوية اشرف عطوة واحمد المولد بأمانة سر جمعية علام ، حيث طلب الريان في بداية الجلسة تأجيل نظر القضية الى اول مارس حتى يمكنه اعداد المستندات التي توضح ارصده بالبنوك المسحوب عليها الشيكات ومنها البنك الاهلي وبنك الجيزة الوطني وشهادة من ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بقيمة ارصدة كافة شركات الريان وحجم مشروعاته واوضح الريان ان معظم الشيكات التي حررت عليه كانت بعد قرار التحفظ وبعد ان اصبحت امواله وشركاته تحت تصرف ادارة التحفظ ولم يعد في مقدوره التصرف فيها وعقب ذلك طلبت المحكمة من الريان ومحاميه معدوح الوسيحي ويوسف صقر الخروج من غرفة المداولة الى حين اصدار القرار بعد انتهاء الجلسة الا ان انهم خوفا من صدور حكم نهائي بحبسه واجب التنفيذ حتى في حالة عودة الاموال للمودعين حيث تشمل التهمة تبديد وخيانة امانة ونصب وشيكات بدون رصيد وعندما رفضت المحكمة طلبهم حدثت مشادة انتهت بخروج الريان من القاعة وهو في حالة قلق وخوف وارتيباك شديد



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩ فبراير ١٩٩١

## لجان يرأس كلا منها مستشار بدأت أمس التحفظ على ممتلكات الهدى مصر كتبت - سهام عبدالعال :

اصدر المستشار جمال شومان المدعى العام الاتشراكي امس قرارا بالتحفظ على اموال كل من طارق عبدالمعزم ابو حسين وشقيقه عاصم وخالد اصحاب شركات الهدى مصر وقد تم تشكيل ٥ لجان يرأس كل منها مستشار وتضم عددا من رجال مباحث الاموال العامة ومعمارية امن الجيزة بدأت امس تنفيذ قرار المدعى الاتشراكي حيث تحفظت لجنة برئاسة المستشار مدحت العطار والمقدم حسين زغول على مقر الشركة الرئيسي بشارع مراد بالجيزة وتعلونها في ذلك لجنة اخرى برئاسة المستشار حسنى عبدالمولى والرائد طارق الاعصر

وقد تبين ان ممتلكات الهدى مصر موزعة على ٧ محافظات هي القاهرة والجيزة والاسكندرية والمنوفية والسويس والغربية والبحر الاحمر.

واشرف على لجان الجرد اللواء عزت السنيهاى مساعد وزير الداخلية لمباحث الاموال العامة ونائبه اللواء يسرى البنا والعميد عبدالرحمن غنيمه مدير ادارة النقد.

مصطفى توفيق وتعاونها لجنة وابحة برئاسة المستشار احمد المشد والمقدم احمد ابو النصر.

وتتولى اللجنة الثالثة للتحفظ على املاك طارق ابراهيم حسين بشارع الهرم بالجيزة ورأسها المستشار صفوت هلال والمقدم

وتتولى اللجنة الضامنة ورأسها المستشار عابد السعيد والرائد عمر هندي والمقدم ولي شفيق التحفظ على مسكني عاصم وخالد ابو حسين بشارع كورنيش النيل وسوف توالى اللجان الخمس اعمالها في حصر اصول وممتلكات شركة الهدى مصر والتحفظ عليها وتتضمن : مجموعة من الشركات الفرعية عددها ١٦ شركة ومصنعا لدرفلة الحديد ببشتيل وثلاث ثلاجات للتبريد وحفظ المواد الغذائية بالمنوفية وارضى قضاء بالمعلم والمهندسين والسويس والفردقة وارضى زراعية بكفر ربيعة بالمنوفية وشققا وعقارات بالقاهرة والجيزة والاسكندرية والمحلة وطنطا .. كما ان للشركة مشاركات بشركة مصر فرنسا للملابس بمدينة ١٥ ايو والبنك الخليجي بلندن . وشقتين ومكتب وسيارتين بانجلترا .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٩١

## ■ المدعى الاشتراكي :

### تفتيش الهدى مصر للضغط على اصحابها لرد حقوق المودعين

اقامتهم وفروع الشركة لحين الوصول إلى حل سريع مع اصحاب الشركة وخاصة بعد وصول الضرائب إلى ٢٠ مليوناً و ٥٤٠ ألف جنيه .. وذلك في محاولة للضغط على الشركة واصحابها لرد مستحقات المودعين .

وجدير بالذكر ان اصحاب الشركة كانوا قد اعلنوا في الصحف عن بدء صرف مستحقات مودعيها من خلال جدول زمني بداية من يوم ٩ من الشهر الحالي ولكنهم تراجعوا يوم الصرف في اخر لحظة

نفى مصدر مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكي انه تم التحفظ على شركة " الهدى مصر " وأوضح المسئول ان ما حدث هو مجرد تفتيش محال اقامة اصحاب الشركة وفروعها تمهيدا اما للتحفظ او عدمه في حالة ما إذا التزم اصحاب الشركة بدفع الضرائب وسداد حقوق المودعين .

وكان المستشار جمال شومان المدعى الاشتراكي قد تقدم بطلب الى المستشار المنقذ بمحكمة القيم لوضع اصحاب الشركة في مكان امن وتفتيش محال



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ فبراير ١٩٩١

# شركة الشريف كيف ستواجه الأزمة الراهنة؟

**رئيس الشركة :  
لمصلحة من طلب تصفية الشركة خلال ٢٠ يوماً لسداد ٥٣ مليون جنيه  
الشركة تمر بظروف قاهرة كأي مؤسسة اقتصادية بسبب حرب الخليج**

منذ الإعلان عن حالة شركة الشريف إلى المبالغة في حالة عدم سدادها لحقوق المودعين حتى الكوبون الرابع في موعد عاينه ١٠ مارس القادم وهناك حالة من القلق انتابت أصحاب صكوك الاستثمار وتساءلوا هل سيكون مصيرنا كمصير بقية شركات توظف الأموال سواء التي رفضت توفيق أوضاعها أو تلك التي رفضت توفيق أوضاعها نظراً لأوضاعها الاقتصادية السيئة : ولم يكن هذا هو التساؤل الوحيد فهناك العشرات من التساؤلات والاستفسارات وكان من الطبيعي سؤال المسؤولين عن الشركة للاستفسار عن هذه الاستفسارات وتوضيح موقف الشركة واستفعله حبال قرار هيئة سوق المال خاصة أنه لم يتبق من الزمن الممنوح لها سوى ما يقرب من العشرين يوماً . ومعهما سيتم تطبيق قرار الهيئة



## بيع الأراضي أم المساكن

ويتسائل على محفل رئيس الشركة المصرية للسياحة من ضمن اصول شركات الشريف مساحات من الأراضي الفضاء المخصصة للأقامة مساكن ومباني مهول من مصلحه المودعين عرض هذه الأراضي للبيع بأسعار تصل الى اقل من نصف سعرها الحقيقي. أم ان المصلحة الحقيقية تقتصر الاستثمار في عقيد مشروع البناء والإسكان للمساهمة في حل أزمة المسكن. وللأسف الشديد فإن الرجوع متوقفة الآن و٧٥ من الأراضي البود دون رخص على الرغم من صدور إقرارها منذ عام ١٩٩٨ والنتيجة كانت المصير الى الأراج

## في انتظار المرافق الأساسية

وهنا تدخل عبد اللطيف الشريف رئيس شركة الشريف للتنمية الاقتصادية والتي لها الحصة مضاف عديده في عده العشر من مضاف تصل قيمتها الإجمالية الى حوالي نصف مليار دولار ولكنها فوجئت ان الجهات المسئولة لم توفر لها المرافق الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحي وخلافه وتعمل محطات تعديده خاصة. وبعد تشجيع بعض المصانع وخاصة لإنتاج اللصقات الكهربائية والأجهزة المنزلية فوجئت بصدور قرار بإسقاط ماستيراد ممتلكاتها من الخارج مما يضرب إنتاجها وقد طلبنا مع استيراد الخبث فرفضوا حماية منح مصر من حجة فتح الباب على المنتجات الأجنبية سنانة وعندما مدانا الحامه مصانع حديدية في العشر من رمضان على مساحة ٢ مليون متر مربع تم استيرادنا مائتين مبيع ٢٠٠ مليون دولار لإنتاج ريد البلاستيك والبورينا وخلافه فقد تم تشوير هذه الماشينات لتعرض للتلف والضباب لعدم توصيل المرافق الأساسية

وإضافة عبد اللطيف الشريف ان الحدود الزمنية التي وافقت عليه لرد اموال المودعين طرأت عليه عوامل معسمة منها حرب الخليج والرجوع الاقتصادي وارتفاع سعر الدولار الأمريكي

متوافرة لدى الجميع للحديث عن الظروف التي تمر بها الشركة وانها جاءت نتيجة أسباب خارجة عن ارادة الجميع

## تصفية أم استثمار

يقول عاطف عمر مدير شركة الشريف للتجارة الدولية التصفية إما تصفية أو استثمار. لذا كانت للجهات المسئولة هدف تصفيته. وهذا يعني بيع اصول الشركة. ولذا غلبوا برودور الاستثمار هذا يعني الاستثمار في الإنتاج وهذا يحتاج لتصاميم الدولة معنا في التمويل أو تسديد جزء من امدونية بصمات تحدها

## مخاطر السحب الجماعي

يقول احمد جابر عضو مجلس ادارة شركة الشريف للتنمية الاقتصادية قائلا ان السبب الجماعي بعدم الفهم الاقتصادي لاي مؤسسة تجارية مهما كانت قوتها والذي يتعرض له شركات الشريف هو نوع من السحب الجماعي الموجه والذي يهدد

مهدد كبير نحاري قائم وبما هو ولذلك امتثل لمصلحة من عدم هذا الخيار الذي لم يستر منه أي طرف من الأطراف بل خسارة للمودعين وللدولة وللشباب ولذلك فانهم حل مشكلة شركة الشريف لدفع الاساق وحمايت استثمارات قومية يجب ان تكون الفرار التصفيدية السابعة من قبل الجهات المختصة ناسي مهدد استمرار النشاط وليس تصفيتها. وقد صدر القانون لتدعيم مصلحة الاقتصاد القومي وحمايته حقوق المودعين ولكن اذا كان تطبيق القانون اجبانا يؤدي الى هذه مصلحة احد اطراف الجهاز الإنتاجي متمثلا في شركة الشريف فوجب وقف هذه السياسات ولو القضي الأمر تعديل القانون او تعديله فهدر بغير بكفاءة من ٦ ساعات وحتى الساعة الثانية عشرة من صباح اليوم التالي حتى لا يطلب منا احد التوقف

ويقول المهندس محمد رجائي مسئول تسيير المشروعات الهندسية بشركة الشريف ان رد اموال المستثمرين مع توزيع الأرباح يعني تصفية الاموال وبالتالي تصفية الشركة وتصبح القضية امام حليب

● الخلق الشركة بالفعل  
● تسيير المساهمين في الشركة

وهناك سواز بطرح نفسه مؤداه هل يعثر ان تجد اصول قيمتها ١٠٠٠ مليون جنيه من شترتها وهل تغيرت الامور بما يجب الاسراع في البيع ان نداء العقل يحث استمرار الشركة بما يحلق فائدة للمستثمرين وللانقاذ القومي في ان واحد ولا يصح الامر اما التصفية او التجريد

## استنزاف المخزون

ويقول المهندس عمر امير رئيس مجلس ادارة إحدى شركات الشريف مع بدء صدور قانون تلقى الاموال كانت مخازن شركات الشريف ممتلئة بمستلزمات الإنتاج اللازمة للاحتياجات الفعلية لعمليات الإنتاج والآن استنزف المخزون تماما مع المطالبة بمسداد ديون المودعين حتى يكاد ان يتوقف العمل لابد ان تتضافر القوى كلها ومنها الدولة لتيسير توفير الخدمات اللازمة لعمليات الإنتاج وذلك لحل عمل في حل الأزمة الحالية

من اللحظة الأولى لوصولنا الى المبنى وقبل ان ندخل مكتب عبد اللطيف الشريف لم نشاهد سوى حلة من الوجوه على وجوه معظم العاملين بالشركة وطبعاً سألنا بعض العاملين عن الجواب الوحيد متمثل في جملة واحدة فعندما تسأل ايا من هؤلاء العاملين لا يجيبك الا بكلمة الصمد لله فالشركة مرانته مستمرة ولكن وهذا اكيد كان في داخل هؤلاء ما ليس لم يفسحوا عنه نرى ما هو موقفنا إذا قارنت الامور وهل تستمر. ونذهب الى الشارع ونقف في طابور المتعطلين بمنظر فرصة عمل حتمية تأتي في الغريب خاصة وان هذا الطابور بلغ عدد إناؤهم فيه حليب نحو مليون من الخمسة ملايين مواطن ولكي سرعان مايسألون انفسهم مرة أخرى هل الشركة ستظل قائمة وار الدولة لا بد وانها ستجد حلا لما تعانيه من مشكل لاذهب لها فيها. وهكذا اضيفت استثمارات الداخل على استثمارات هؤلاء المودعين وتوجهنا الى مكتب عبد اللطيف الشريف وقلنا الرجل بعد ان خرج علينا من اجتماع - كان يضم قيادات الشركة - استهدف بحث الموقف بعد قرار هيئة سوق المال

واستأننا الى جل ان نحضر هذا الاجتماع ورحب مشيراً الى انها ستكون فرصة للتعرف على وجهة نظرهم في لوضااع الشركة والاسباب الحقيقية التي لوصلت الشركة الى ماالت اليه الاسور من عدم قدرتها مرحليا - في الوفاء بالتزاماتها وهذا لا يعني اننا لم نلتفت ما اذا كان هناك نقص في جانب الشركة ام من جانب العوامل التي لانخل لنا فيها وتلك الظروف القهرية التي لثرت على الأوضاع الاقتصادية للشركة فضلا عن تأخيرها على معظم المنشآت الاقتصادية في مصر سواء كانت هذه المنشآت قطاع عام ام خاص

وعندما دخلنا مكتب الاجتماع وجدنا مليون من نحو عشرين رجل كلهم في نفس حلة الوجوه التي قبلنا بها وجوه العاملين بالشركة مدد دخولنا اليها كانت الرحلة



ولا بد من تقديم  
أهمزة الدولة  
لتوفير السيولة  
للأزمة بضمان  
الوصول الشركة

١٠ آلاف عام  
بالشركة يتفنون من الطرد  
ويشولون إن استمرار  
الاشياء ضمان  
للشركة

ولكن كل ما تم تقديمه من جدول  
لم رفض، وطلب منا تقديم  
الجدول العالي والا لن نتم  
المواصلة للشركة على  
الاستمرار. ورغم الصعوبات  
التي كانت ستواجهها عند  
تطبيق هذا الجدول والمقنا عليه  
وذلك للفتنا في امكانيات الشركة  
وانها قادرة على الوفاء  
بالتزامات اي من اصحاب  
الاموال خاصة وان هذا هو  
ملكا نسير عليه قبل العمل  
بمقناون هذا من ناحية ..  
ومن ناحية اخرى فان الظروف  
الاقتصادية للبلاد كانت تسير  
بصورة طبيعية وعمل هناك  
حالة من الزواج النسبي في  
الاسواق اتي جانب ان اسعار  
المنتجات ومستلزمات الانتاج  
كانت طبيعية بسبب عدم  
ارتفاع اسعار الدولار، ولم يكن  
بالطبع في العشرين عند اي  
مخطط او واضح لدراسات  
جديوى ان هناك حالة من  
الحرب ستشهدا المنطقة وانها  
ستؤثر على الفضة مصر  
والاقتصاديات المحلية  
بصورة التي وصلت اليها  
فصاح من الصعب علينا توفير  
مستلزمات انتاجنا حتى وصل  
الامر الى اننا نكاد نتوقف بسبب  
هذه الازمة وعلى الجانب الآخر  
نجد ان هناك ضغوط غير عادية  
على الشركة للوفاء بالتزاماتها  
فوصلت الامور الى ملنحن فيه  
الآن هل نقوم بسداد  
الالتزامات لم تتوقف المصانع  
عن العمل، لم توفر مستلزمات  
الانتاج حتى تستمر حركة  
توريد عجلة الانتاج ومن  
خلالها يمكننا الوفاء بكافة  
الالتزامات وإعتقد ان  
الأوضاع الحالية والظروف  
التي تمر بها البلاد لن نحتاج  
الى المساعدة مشكلة جديدة

### أضرار للتجار

وقال عمر شعبان رئيس  
القسم الفني بالشركة ان  
شركة الشريف للتعمية تتعامل  
مع نصب مليون ورشة  
خامس بلاستيك وراسير  
ومنتجات وسيطة تنتشر من  
الموسقى والإسكندرية حتى  
اصوان. فلهذا توقف لرداق

هذه الفئة ايضا  
واحد المهندس جمال جاد  
احد العاملين بالشركة فانه  
ليس لدينا مودعور بل  
مستثمرون لهم اموال مشغلها  
لهم. ولم يضرينا التحويل  
للعمالة او التصفية الجدول  
مجبوت والظروف السيئة كانت  
طارئة وان صر يدور بالشركة  
سيكون ضد المستثمرين  
والعاملين بها اخر

وبعد ان ابدى الجميع  
رأيهم في اوضاع الشركة ومالت  
اليه سالت عبد اللطيف  
الشريف على حسب معلوماتنا  
ان الجدول الزمني لرد اموال  
المودعين والذي على ضوئه يتم  
حرف قيمة التوسونات  
لاصحاب الصكوك قد تم  
بمعرفة الشركة والانطلاق مع  
هيئة سوق المال البس هذا  
صحيحا

قال في الفترة التي سبقت  
توقيع لوضع الشركة كان  
هناك حوار طويل مع هيئة  
سوق المال وخلالها تم عرض  
عدد من الجدول لتتوافق مع  
استمرار مسيرة الشركة لاننا  
نعتمد ان هدف قانون تنكي  
الاموال كل هو عملية اموال  
المودعين اتي جانب استمرار  
مسيرة الشركات التي ستعمل في  
فله لان استمرارها هو  
الضامن الوحيد للاموال

### بطالة متوقعة

وتحدث احمد عكرى مدير  
الشركات ليقول ان الشركة  
يعمل بها ١٠ الاف عامل من  
افضل الخبرات والمهارات  
فلمصلحة من يتم تصفية  
الشركة وتوريد عمالها  
وموظفيها خاصة مع تضي  
تلازمة البطالة في البلاد

واخذ عبد اللطيف الشريف  
الحيط ليؤكد نحن جزء من  
مصر وننتج انتاجا مديرا  
ولم نضع استثمارات المودعور  
في امور ظاهية. واصول  
الشركات تزيد عن ٢ مليار جنيه  
ولم يدعنا احد. لدينا اثير  
خبراء اقتصاد في مصر  
واداريون مؤهلون علميا وفنيا  
كقوة مضادة للاقتصاد القومي  
وليس قوة قليلة للاستغناء  
عنها بهذه السهولة. فمدا  
يطلبون منا. ولهذا الدعوة  
لاضافة عدد من العاملين  
بشركات الشريف لطبور  
المطالة الطويل في مصر. لقد  
نعرض عدد من العاملين  
بشركات الشريف للاصالة  
بامراض مزمنة او الوفاة بعد  
ازمة الشريف الا بحق التدخل  
لحملة الطائفة البالية

واضاف محمد عزال مدير  
المشروعات بالشركة اذا كان  
الفرض الحقيقية فان الخاسر  
الاساسي هو الاقتصاد القومي  
ورفع معدل البطالة في مصر  
اما اذا كان هدف المسئولين  
الانتاج فليستهم العمل  
خاصة وان طرح جزء من  
اصول الشركة للبيع لن ياتي  
بسرعة الحل. الا اذا  
تدخلت شركات القاسر  
والمضون لتوفير السيولة  
اللازمة والعلاوة لقيم هذه  
الاصول

واضاف احمد عكرى رئيس  
شركة الشريف للتعمية ورئيس  
قطاع الشركات بالشركة  
يجب التماس عدد للشركة  
وعلا تلك العوامل الطارئة  
والتي اثرت على النشاط  
التجاري ويكفي ان الشركات  
القائمة للشريف توفر عمالات  
حررة من حصيلة الصادرات  
ووقف نشاط مثل هذه الشركات  
يحد الاقتصاد القومي

### تجميد الاسهم

وقال عبد اللطيف الشريف  
رئيس شركة الشريف للتعمية  
اننا ربما في تحويل الشركات  
الى شركات ذات اسهم تعتمد  
على استثماراتنا في الاراضي  
والعقارات والمكبيات ونحن  
الصهار المحتصة لم نعلمنا  
على امام اعمالنا

ويؤكد امير سعد رئيس  
نسوس الاوراق المالية شركة  
الشريف للتعمية المالية ان  
الشركة قد قامت بالتعامل في  
الاسهم والاوراق المالية كعرض  
اساسي الا اننا فوجئنا بصور  
قرار عدم التعامل مع اسهم  
مملكة شركة الشريف للتعمية  
من الشركات الاخرى وما  
لايحقق اي فرصة للارواح او  
السيولة المطلوبة لرد اموال  
المودعور مع محمد جمال لهذا  
النشاط وذلك مع انه في ظل  
حرب الخليج ارتفعت اسعار  
المعامل لاربعه اضعاف التكلفة  
مع ركود الاسواق وارتفاع  
النوالين واسعار الدولار لتتدخل  
المعادلة

وتدخل المهندس جمال  
الشامسي رئيس شركة الاسكان  
للتعمية فقل انه يجب ان يحد  
النظر في مشكلة الشركة  
واعطائها فرصة اخرى فادرا  
انبت التطبيق بحس ذلك يمتد  
اتخاذ القرار المناسب



كنتم قد أعلنتم من امكانية تحويل اصحاب الصكوك الى مساهمين في الشركات التابعة لشركة الشريك للتنمية الاقتصادية -م- في هذا وهل هناك اقبال من المودعين

يقول انه تم تحويل الفين مودع الى مساهم بالفعل ونحن على استعداد لتحويل اى مودع الى مساهم خاصة وان هدف الشركة الاساسي هو التعامل في الأوراق المالية وتسويقها وشرائها وبيعها في الاسواق المالية المحلية وتكوين وإدارة محافظ أوراق مالية لصاحب الشركة ورغم هذا فقد منعنا من التصرف في اسهم الشركة .

سبق و ان أعلنتم انه بمجرد الانتهاء من اعداد ميزانية الشركة سيتم صرف الارباح للمودعين فما هو موقف الميزانية حتى الان ؟

قال لنا انتهينا بالفعل من اعداد الميزانية ولم نلق بها الى هيئة سوق المال الا انه لم اعترض على بعض النقاط من قبل المحاسب المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات وقد طلبت هيئة سوق المال تصويبها

وطلبنا ان يتم معالجة نقاط الخلاف مع محاسب الشركة المعين من قبل الجمعية العمومية للشركة واعتقدنا ان المحاسبين هدفهما المسحاة العامة .. وان الاختلاف المهني وارد وعلى هيئة سوق المال مناقشتهم والا تأخذ جانب احدهما .. ولذا رأت الهيئة ان هناك بعض الملاحظات تم عرضها على الجمعية العمومية لأخذ رأيها ولذا استمر الخلاف فيجب نشر الميزانية مع توضيح نقاط الخلاف

وفي كل الاحوال كما يقول عبد اللطيف الشريف - لنا فتأكد الرئيس حسني مبارك التدخل حلالا على كيان التصدي كبير وحقوق كثر من مائة ألف مودع و ١٠ آلاف أسرة هم العاملون بالشركة

صدر لحملة الشركات التي تعتبر جزء من الكيان الاقتصادي للدولة ..

ويضيف لنا في المرحلة الحالية نبدأ مساهمي لدخول مستثمرين جدد بدلا من الموجودين حاليا بالشركة ويتم حاليا بالفعل التفاوض مع مجموعات مالية كبرى للقيام بهذا الغرض ونأمل الا يتم تحويل هذا العمل الذي من شأنه راحة عدد كبير جدا من المودعين .. كذلك هناك محاولات مع جهات محلية ومحلية لتحويل احتياجات المصانع .. هذا في الوقت الذي نقوم فيه بالتفاوض مع مجموعة مالية اخرى لشراء الاراضي والمباني ونكف نحن من هذا .. هذا بالإضافة الى تمويل من مجهود للتخلص من المخزون

ولكن مافى المبلغ المزمع سداده قبل يوم ١٠ مايو

لوضح انه يصل الى نحو ٣٠ مليون جنيه وامام هذا الرصد ليس اساسا سوى ثلاث اختيارات اما الاستمرار مع استمرار الاوضاع على ما هي عليه او التصفية وفي هذه الحالة سيقتحى خيار على المساهمين واصحاب الصكوك لان الاصول لن تباع بقيمتها الحقيقية لو ان ترك الامور دون المعنى لايجاد حل انما المؤكد ان مبيعات حاليا بدفعنا الى الاعلان عن بيع كافة الاصول مع وقف جميع العاملين بالشركة

سبق وان أعلنت من الرغبة في بيع بعض الاصول هذا حيلة ولكن لم يتقدم احد للشراء

في تصورك يجب يمكن الخروج من هذه الازمة ؟ لوضح ان الشركة على استعداد لتقبل اى المقترحات او تيسيرات تحفظ استمرار عمل الشركة وحقوق المودعين ومستعدون لتطبيق اى المقترحات قبل لتطبيق العمل على المدى الطويل وليس حل لارجاء المشكلة الى وقت اخر .. ولما على استعداد لادارة الشركة لصاحب الدولة على ان توفر الخدمات ومستلزمات الإنتاج على ان يتم تسليم كافة الإيرادات للدولة وتكون هي المسؤولة عن رد الاموال للمودعين

سيكون طرفها نحو حوالي ١٠٠ ألف من اصحاب الاموال ونحو ١٠ آلاف أسرة هم العاملون بالشركة

سألت هل هناك حوار دائر حاليا بين الشركة وهيئة سوق المال للوصول الى حل وسط يحفظ حقوق اصحاب الصكوك ويعمل على استمرار الشركة بكفاتها .. وهل تم طرح فكرة اعادة النظر في جدول رد الاموال

قال انه بالتأكيد لنا نبدأ العمل طاقنا للخروج من هذه الازمة .. واعتقد انه يجب ان تساهم في ذلك أجهزة الدولة المختلفة لان هذا ليس لصالح الفرد .. وانما هو لصالح الاقتصاد القومي .. فلذلك لنا منشأة صناعية تقوم بإنتاج العديد من السلع التي تحتاجها الاسواق والكثير منها محل محل الواردات .. فلذلك لنا توفر للدولة عملة صعبة كانت تستورد بها هذه المنتجات

واعتقد انه في حالة تعذر اى شركة قطاع عام تتدخل كافة أجهزة الدولة لاصحابها عثرنا حتى لو كان راسمها لايتجاوز المليون جنيه .. وهناك شركات خاصة تعاونت لجهاز الدولة في اقلتها من عثرنا

فلماذا نحن .. هل هناك جريمة ارتكبتها الشركة تعاقب عليها بسبب اصدار قرار لايمنى سوى الملائم الشركة لو بيعها .. فلذلك انه قبل توقيع الاوضاع تم اجراء كافة التحريات اللازمة على الشركة والفاعلين على امرها وموظفيها المالي والاقتصادي وعلى ضوء هذه التحريات تم الموافقة على توقيع الاوضاع .. ولذلك مرة اخرى اذا كان القانون صدر بهدف حماية المودعين هو ايضا



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ فبراير ١٩٩١

## النائب العام وقّع ملحق عقد بيع الريان

وقع امس المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام ملحق العقد الخاص ببيع ممتلكات وشركات الريان والذي وافقت عليه المحكمة وتم توقيعه مع آل الريان ووكيل المشتريين بجلسة ٢١ يناير الماضى .

ومن جهة اخرى صرح المستشار ساهر درويش مدير ادارة التّخفظ بمكتب النائب العام بان مراجعة حسابات مودعى الريان فرع المهندسين ( سفنكس ) ستبدأ يوم السبت القادم بمقر شركة الريان للذهن تبدأ حساباتهم من رقم خمسمائة الف وتستمر حتى يوم الاربعاء ٢٧ فبراير الحالى ويخصص يوم الخميس ٢٨ لمراجعة من لم يستطع مراجعة حسابه لى هذا الفرع لى المواعيد المحددة .

كما تواصل اليوم محكمة جنايات الجيزة نظر قضية الريان . هذا وقد عقد امس اجتماع بين المستشار ساهر درويش ورشاد نبيه وكيل المشتريين لبحث ديون الغير لدى شركات الريان وهل سيتحملها المشترون او تعتبر ديونا على شركات الريان التى مازالت قائمة فيتم استيفاؤها بالإجراءات القضائية



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ فبراير ١٩٩١

# تأجيل قضية الريان إلى ٢١ مارس المحكمة ذلت جميع المشاكل أمام وكيل المشتري

## كتب - محمود النوبى

في جلسة قصيرة - انتهت أمس محكمة جنابات الجيزة المنعقدة بأرض المعارض من سماع الشاهد الرابع في قضية الريان وقررت التأجيل لجلسة ٢١ مارس القادم بسبب ظروف القاعة سوق القاهرة الدولية وأمرت المحكمة بإعلان الشاهد الخامس وصرح المستشار د محمد حسنى عبد اللطيف بأن المحكمة قد ذلت جميع المشاكل أمام وكيل المشتري ولا توجد هناك أية عقبات وببطل عليه أن يسدد أموال المودعين وأضاف أن مصلحة الضرائب وافقت على تقسيط ٢٠ مليون جنيه جفنة الضرائب على شركات الريان لمدة ٥ سنوات

ول بداية الجلسة ناقش المتهم أحمد الريان والدفاع عنه الشاهد الرابع محمد شريف عبد السلام المحاسب القانوني الذي أكد أنه في وجود أرباح يتم حساب ضرائب وأن اللجنة لم يتبين لها وجود أى نوع من الإيرادات المسجلة بدفاتر الشركة كما لم يرد ما يشير إلى وجود مستحقات لشركة الريان طرف الغير قد تمثل إيرادات للشركة . وقال الشاهد أن المركز المالى المدعى بمعرفة اللجنة أظهر عجزاً في أصول الشركة عن الالتزامات وبالتالي يصبح المركز المالى - بدون احتساب أية ضرائب - مركزاً مالياً سليماً طبقاً للقواعد المحاسبية

وطلب مددوح الوسيلى المحامى - بعد انتهائه من مناقشة الشاهد - صورة التكرس المرسل إلى شركة الريان في أمريكا وعلم مندوب الاهرام أن ممثل المشتريين قابل هيئة المحكمة أمس حيث تشاور معهم حول تمويل قيمة الصفقة وقرر لهم أنه سيصافى الى الخارج خلال ايام لإنهاء تحويل المبلغ





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ مارس ١٩٩١

## امسوال مودعى الريان تصل من الخارج خلال ايام

صرح رشاد نبيه وكيل المشترين  
لاصول وشركات الريان بانه ينتظر  
مكالمة تليفونية من المشترين بالخارج  
لتحديد موعد سفره اذا كان ضروريا  
لاتمام تحويلات المبالغ الخاصة  
بالمودعين الى مصر وقال ان هذه  
العملية لن تستغرق سوى ايام  
قليلة .



واضاف انه كلف جهازا محاسبيا  
خاصا بمراجعة حسابات مودعي مصر  
الجديدة على ضوء دفتر الخزينة  
الخاص بهذا الفرع في المدة من  
٧٨/٧/١ وحتى توقف الشركة بعد ان  
اكتشف نزع ايصالات تسلم المودعين  
في هذا الفرع وفي حوالى ٢٥ الف ملف  
لمبالغ من حقوقهم وتمت المصادقات  
لهم على اساس انهم لم يسحبوا اية  
مبالغ من ارصدتهم بزيادة في حدود  
١٥٠ مليون جنيه كما انه تم نزع هذه  
الايصالات بعد تمام المصادقات وهو  
الامر الذى اقتضى تكليف الجهاز  
المحاسبى بإعادة مراجعة الحسابات  
في شذو الفرع .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩١

## حبس الريان ٤٨ سنة في ٣٨ قضية شيكات بدون رصيد

قضت امس محكمة جيج بولاية  
الدكرور برئاسة حسام الدين محمد  
وبحضور طارق سلامة وكيل النيابة  
بحبس أحمد توفيق عبدالفتاح الريان  
رئيس شركة الريان ٤٨ سنة وكفالة ٦١  
ألف جنيه في ٣٨ قضية اصدار شيكات  
بدون رصيد لصالح بعض المودعين  
الذين كانوا قد اودعوا مبالغ وصلت في  
مجموعها إلى نصف مليون جنيه لدى  
شركة الريان .

وكان هؤلاء المودعون قد حصلوا على  
هذه الشيكات مقابل تسوية حساباتهم  
لدى الشركة . وقد حضر المتهم أمام  
المحكمة في جلسات سابقة وطلب احضار  
بعض المستندات .



وامليته المحكمة أكثر من ٣ مرات  
للتقديم هذه المستندات حتى نهاية شهر  
مارس والذي ينهيته يكون ملف قضاياها  
قد أغلق بالكامل ولا يكون هناك سبيل  
لحصول هؤلاء المودعين على أموالهم إلا  
بمخاصمته شخصيا .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩١

# سوق المال تستمر في دراسة أحوال الشريف

استمرت أمس الهيئة العامة لسوق  
المال في دراسة آخر التطورات لأوضاع  
شركة الشريف وذلك في ضوء ما توأمر  
للهيئة من معلومات حجم الأموال الذي  
قامت بزيارته الشركة للمودعين وإمكانية  
وفائها بالأموال .. وإيضاً في ضوء  
الشكاوى الخاصة بالمودعين من الشركة .  
وكانت الهيئة قد اتخذت قراراً في نهاية  
أبريل الماضي بتحويل الشركة إلى النيابة  
العامة إذا لم تسد التزاماتها قبل  
المودعين حتى الكويتيون الرابع في موعد  
نهايته ١٠ مارس الحالي .







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ مارس ١٩٩١

## التحفظ على شركة توظيف أموال امتنع صاحبها عن رد مليون جنيه للمودعين

كتبت - الهام شرشر :

قرر المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى منع شركة القاهرة الخرطوم للتجارة، والشريك المتضامن فيها محمد محمد رفاعى سليمان من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة على أن يسرى المنع على زوجة الثانى وأولاده البالغين والقصر.

الاشتراكى التحفظ على أموال وممتلكات طه على محمد العقارية والمنقولة على زوجته وأبنائه البالغين والقصر اثر شكوى من مجهول بمزاولة نشاط الاتجار فى المخدرات حيث تبين من تحريات الجهاز انه يحترف مهنة الاتجار فى المواد المخدرة

كانت البلاغات قد تعددت بان المذكور كون شركة توظيف أموال واتخذ لها مقرا بشارع جامع نشأت فى الزمالك وجمع منهم عدة ملايين من الجنيهات ثم امتنع عن سداد أكثر من مليون جنيه واخذ يماطل مع المودعين . ولم يصرف اى عائد لهم ومن جهة أخرى قرر المدعى العام



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ مارس ١٩٩١

## الغاء منع عضو بمجلس إدارة هيدكو مصر من السفر

قررت أمس محكمة القيم الغاء الأمر الصادر من المستشار المنتخب بمنع صلاح الدين محمد مختار عضو مجلس إدارة شركة هيدكو مصر من مغادرة البلاد ورفع اسمه من قائمة ممنوعين من السفر.

وقضت المحكمة برئاسة المستشار إبراهيم زغو وأمانة سر سليمان محمد وسمير جبران - بفرض الحراسة على أموال محمد مجدى تركى عبد الله « استثمار » ، وبرفض الدعوى فى قضيتى جابر فؤاد على « خلوات » للسداد وورثة السيد على بركات « مخدرات » .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩١

## التحقيق مع شركة الشريف لعدم سدادها الكوبون الرابع ٥٤,٦ مليون جنيه

احالت هيئة سوق المال الى المستشار  
حسن الشربيني المحامي العام لنيابة  
الشنون المالية والتجارية والضرائب  
بلاغاً ضد شركة الشريف للتنمية  
الاقتصادية لمخالفتها احكام القانون  
الخاص بتلقى الاموال واستثمارها وعدم  
سدادها قيمة الكوبون الرابع وقيمته  
٥٤,٦ مليون جنيه ، بخلاف بعض  
الاموال مستحقة السداد من الدفعات  
الثلاث الاولى .





وسوف يتولى احمد ادريس رئيس  
نيابة الشئون المالية التحقيق ويستمع الى  
اقوال السيد جاسر فهمى رئيس الادارة  
المركزية بهيئة سوق المال الذى اعد  
تقريراً حول عدم قيام الشركة بالتزاماتها  
والمخالفات المنسوبة اليها كما يستمع الى  
عدد من الخبراء فى هذا الشأن .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩١

## التحقيقات تؤكد مخالفة الشريف لبرنامج رد أموال المودعين

استمع أحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية أمس إلى أقوال جاسر فهمي رئيس الادارة المركزية بالهيئة العامة لسوق المال بشأن المخالفات المنسوبة الى شركة الشريف للاستثمار .

وقال جاسر فهمي في التحقيقات التي تمت تحت اشراف المستشار حسن الشربيني المحامي العام الاول ان الشركة ابدت بعض معوقات السداد وانها تأثرت بالركود الاقتصادي الموجود كما ان عبداللطيف الشريف رئيس مجلس ادارة الشركة رفض توفير سيولة مالية لسداد الصكوك المستحقة للمودعين .



وقال أن الهيئة قامت بعمل دراسة ميدانية  
وتبين وجود العديد من الشكاوى وأن  
عبد اللطيف الشريف أصدر مذكوراً مخالفاً  
للبرنامج الذي تقدم به عند توقيع الأوامر  
وأن الهيئة أبلغت عنه النيابة لامتناعه عن رد  
أموال المودعين وأن الكويزون الرابع لم  
يصرف بقيمة المتأخرات عليه بلغت حوالي  
٣٠ مليون جنيه .  
ويتابع المستشار بدر الحنيانوي النائب  
العام نتائج التحقيقات أولاً بأول .



□ شاهد في قضية الريان :

## لجنة العشرة اكتشفت عجزاً في ميزانية الشركة بلغ ملياراً و ٢٣٥ مليون جنيه

كتب - محمود النوبى :

تستكمل محكمة جنايات الجيزة غدا السبت مناقشة الشاهد الرابع في قضية الريان وعلم مندوب الاهرام ان محمد رشاد نبيه ممثل المشتري سيحضر الجلسة ليؤكد التزامه ببنود العقد والتزامه برد اموال المودعين ولتوضيح مشاكل فرع مصر الجديدة الذى سيؤخر الصرف الى ٢١ ابريل القادمة

وكانت المحكمة قد ناقشت أمس الشاهد الرابع محمد فهمى عضو لجنة العشرة التى أعدت المركز المالى لشركات الريان حيث قرر ان رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات عينه وزميله مصطفى شوقي لاعداد المركز المالى ضمن لجنة العشرة وان اللجنة قد عقدت اجتماعات حضرها مجدى حشيش محاسب شركة الريان الذى اوضح ان شركات الريان لتوظيف الاموال قد جمدت اوضاعها وانتقلت اصولها الى شركة الريان للمعاملات المالية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦ وشرح الشاهد الصعوبات والعراقيل التى صادفتهم وعدم توافر المستندات واكد ان الشركة لم تقدم اى دفاتر او سجلات او مستندات .  
واشار الشاهد الى ان اللجنة اكتشفت عجزاً في ميزانية الشركة قدره ملياراً و ٢٣٥ مليون جنيه في

١٠/٦/١٩٨٦ ورداً على استئالة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة قال الشاهد انه تبين ان نقل اصول وارصدة والتزامات شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال تم في اول يناير ١٩٨٦ ونفى الشاهد معرفة اسباب الخسائر التى لحقت بشركات الريان وفسر الشاهد معنى عبارة الحساب المفتوح الواردة في تلكس شركة كايوكم والمحدد فيها ٤٨٧ مليون دولار بانها تعنى ان المبلغ لحساب قيمة صفقة لم تتم ولا تحدد الا بعد اتمام الصفقة .  
عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار عبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس النيابة بأمانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٤٠ مارس ١٩٩١

## منع الشريف من السفر لحين انتهاء التحقيقات معه

امر المستشار بدر المنياوى النائب  
العام بادراج عبد اللطيف الشريف  
صاحب ورئيس مجلس ادارة شركة  
الشريف للتنمية الاقتصادية على قوائم  
الممنوعين من السفر بسبب التحقيقات  
التي تجريها نيابة الشئون المالية  
والتجارية في البلاغ المقدم ضده من هيئة  
سوق المال .



وكان المستشار حسن الشربيني  
المحامى العام لنيابة الشئون المالية  
والضرائب قد وافق على المدكرة التى  
اعدها احمد ادريس رئيس النيابة ببدء  
بدء التحقيقات فى بلاغ هيئة سوق المال  
ضد عبد اللطيف الشريف لامتناعه عن  
بيع بعض اصول الشركة لسداد قيمة  
الصكوك الخاصة بالمودعين وقدرها ٢٠  
مليون جنيه بعد ان اعطته الهيئة اكثر  
من سر - - بيع والسداد ونسب رفض  
وقد اصدر النائب العام قرارا بمنع  
سفره وقام المكتب الفنى بابلاغ القرار  
الى مصلحة الجوازات ومصلحة الامن  
العام لتنفيذه وذلك لحين انتهاء  
التحقيقات .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ مارس ١٩٩١

## الشاهد الرابع في قضية الريان يؤكد : عدم انتظام دفاتر ومستندات شركات الريان كتب - محمود النوبى :

أكد امس الشاهد الرابع في قضية الريان عدم انتظام دفاتر ومستندات شركات الريان . وقال ان حجم العمل في فرع الهرم كفى ضخماً وان حجم الودائع في هذا الفرع فقط بلغت مليارات ١٢٠ مليون جنيه بما يعادل ٨٠٪ من ودائع الشركة .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشار ساهر درويش واسامة العشرى رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان حيث قال الشاهد محمد فهمى المحاسب القانونى في لجنة العشرة رداً على استئلة المتهم الاول احمد الريان : ان ادراج ارصدة المدينين لشركات الريان كان خطأ وان الشركة وضعت ايداعات المودعين الذين لا تعرف ايداعاتهم في حساب يسمى بحساب تحت التسوية . وكان يتعين على المودع ان يتقدم الى مقر الشركة للحصول على ايصالات استخدام من الشركة بموجب الشيكات التى استلمها من البنك عند الايداع .

وسأل المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف الشاهد عما اذا كان في امكان الشركة ان تعد قائمة المركز المالى في ١٠ / ٦ / ١٩٨٨ فقال : ان ذلك يتوقف على مدى انتظام دفاتر الشركة واماناتها ويمكن الاعتماد على الكشوف الشهرية التى ترد من كافة البنوك ويعد مذكرات تسوية حسابات البنوك . وثل ظل حسابات تحت التسوية وايداعات تحت التسوية فإنه لا يمكن اعتماد مركز مالى بدون وجود الحسابات الخارجية . وطلب دفاع الريان استكمال مناقشة الشاهد اليوم .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥ مارس ١٩٩١

## صرف شيكات مودعى الريان يبدأ ٣ مايو ويستمر ٣ شهور ممثل المشتريين يؤكد الالتزام بإيداع أموال الصفقة في البنوك قبل ٣١ مارس

كتب - محمود النوبى :

أعلن امس ممثل المشتريين في صفقة الريان أمام محكمة جنابات الجيزة التزام المشتريين بإيداع أموال الصفقة في البنوك الوطنية قبل ٣١ مارس وأكد أنه لا خوف إطلاقاً من عدم إيداعها لتنفيذ العقد لرد أموال المودعين . وقال ان صرف شيكات سيبدأ يوم ٣ مايو القادم ويستمر لمدة ثلاثة شهور تنتهى في ٣١ يوليو .

بإضافة أصفار بما يغير الحقيقة . وقال : ان تكلفة المصادقات بلغت ٢٠٠ ألف جنيه . وأكد ان هذه الأمور ستؤخر الصرف بحيث يبدأ المودعون صرف مستحقاتهم يوم ١٩٩١/٥/٢ وحتى ١٩٩١/٧/٣١ وقال انه لا خوف على الصفقة من عدم إيداعها وسأحضر جلسة ٣١ مارس لأعلن أمام المحكمة إيداع ٥ الصفقة في البنوك الوطنية حتى لا تثار الأقاويل . وطلب من المحكمة تحديد جلسة خاصة يوم ٨ أو ١٠ أبريل القادم لمناقشة الأمور النهائية قبل بدء الصرف . وأكد ان ال الريان لاعلم لهم بالصفقة او المشتريين .

وعقب ذلك استكملت المحكمة سماع الشاهد الرابع محمد فهمي المحاسب القانوني حيث ناقشه ممدوح الوسيلى محامى الريان وقررت المحكمة استعمرار مناقشته في جلسة اليوم . عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش وسماع الترجمان وكيل أول النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

جوالاً مملوءاً بالمستندات منها مستندات دالة على صرف مبالغ للمودعين لم تدرج في السجلات ولم يخطر القانمين على الحسابات حتى تم اكتشافها صدفة يوم ١٩٩١/٢/٩ وتم اخطار المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ يوم ١٩٩١/١٢/١٠ . وامكن تلالى الامر . وقد وجد في هذا الجوال مستندات خاصة بعدد ٩٢٨ عميلاً ثبت استلامهم لمبالغ لم تكن مودعة واستمر العمل لمبلغ حجم المصادقات في مصر الجديدة ٦٤٦ مليون جنيه وكان حجم المبالغ غير متوقع ويزيد على ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون جنيه .

وأضاف قائلاً : عقب ذلك فوجئنا بموظفى الشركة الذين اعارهم مكتب التحفظ ١٢ موظفاً يعملون مع ٧٨ محاسباً من المشتريين يقدمون أطرافاً بها ايصالات لبعض مودعى مصر الجديدة وصلت الى عشرات الملايين لم تدرج ضمن المبالغ التى تسلمها المودعون وتم التصديق عليها .. وعلمنا في هذه اللحظة ان حسابات مصر الجديدة غير صحيحة . فتم تعيين جهاز خاص من المحاسبين وكشفت المراجعة الأخيرة عن التلاعب في ١٩٧٦ حساباً في مصر الجديدة تم ارسال خطابات لأصحابها لإعلانهم بالحساب الجديد .

وأضاف رشاد نبيه : ان حسابات فرع الهرم بلغت ٩٥٥ مليوناً و ٩٠٢ ألف و ٢٠٠ جنيه والمهندسين ١١١ مليوناً و ٩٣ ألفاً و ٢٧٥ جنيهها والاسكندرية ٦٨ مليوناً و ٢٧٩ ألفاً و ١٨٦ جنيهها وذلك رغم خصم حسابات أرباح ٨٧ و ١٩٨٨ ستصل جملة المبالغ الى مليار و ٦٠٠ مليون جنيه أو مليار و ٧٠٠ مليون جنيه . وأنه يجرى الآن تحرير شيكات الهرم . وأشار الى بعض المضايقات الصغيرة التى تم اكتشافها حيث تم فتح الملفات وتعديل الحسابات المسجلة تمهيداً لتحرير الشيكات

ففى بداية الجلسة تقدم رشاد نبيه ممثل المشتريين وقال انه حرص على الحضور لكى يعيد تأكيد التزام ' ترين بتنفيذ العقد وأوضح انه كان من المفروض ان تنتهى مصادقات فرع الريان بمصر الجديدة في ١٩ فبراير ثم تبدأ مصادقات فرع المهندسين حتى ٢٨ فبراير ثم فرع الاسكندرية يوم ٤ مارس ولمدة ٤ أيام على ان يبدأ جميع حقوق المودعين جميعاً وعلى وجه الدقة في جميع الفروع يوم ٢٧ مارس لكى يتم الإيداع في اليوم التالى . ولكن جرت أمور فرضت نفسها لتأخير اتمام عملية تجميع المصادقات بسبب معوقات حدثت في فرع مصر الجديدة . ففى فترة اجازة الفرع لمدة يومين وبعد انتهاء جرد فرع الهرم أحضر المدير العام للمفوض محمد أمين





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٥ مارس ١٩٩١

# القبض على صاحب شركة المراكشي والتحقيق معه اليوم

القت مباحث الاموال العامة أمس القبض على محمد محمد كمال المراكشي صاحب شركة المراكشي لتوظيف الاموال لامتناعه عن رد اموال المودعين البالغ قيمتها ١٢ مليونا و ١٥٦ الفا و ١٠٠ جنيه من حوالى ٢١٠٥ مودعين .  
وتبدأ نيابة الشئون المالية والتجارية باشراف المستشار حسن الشربيني المحامى العام التحقيق معه اليوم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩١

## سجديد حبس المراكشى

## والنيابة تلقت ملف الشريف

امر قاضى المعارضات بمحكمة جنوب القاهرة بتجديد حبس محمد محمد كمال المراكشى صاحب شركة المراكشى لتوظيف الاموال ١٥ يوما اخرى على ذمة التحقيقات التى تجريها معه نيابة الشئون المالية والتجارية لامتناعه عن سداد ١٣ مليوناً و ٥٦ الف جنيه جمعها من ٢١٠٥ مودعين .

ومن جهة اخرى ارسلت هيئة سوق المال امس الملف الكامل لشركة الشريف للتنمية الاقتصادية الى نيابة الشئون المالية والتجارية التى تستمع بعد غد الى اقوال المختصين والخبراء بهيئة سوق المال حول مخالفات شركة الشريف . □



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩١

## رئيس لجنة العشرة يؤكد

## العجز في ميزانية شركات الريان

استمعت أمس محكمة جنايات الجيزة إلى شهادة رئيس لجنة العشرة التي أعدت المركز المالي لشركات الريان حيث أكد عدم وجود مستندات أو ملفات ووجود عجز قيمته مليار و ٢٣٥ مليون جنيه في ميزانية الشركة .

عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش حيث قرر الشاهد الثالث مصطفى شوقي رئيس لجنة العشرة انه كلف من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة المركز المالي لشركات الريان ولم يجد اية مستندات او سجلات ، وكشف الشاهد عن الصعوبات التى واجهها اعضاء لجنة العشرة بسبب عدم توافر المستندات اللازمة .

وفسر الشاهد للمحكمة التلكس المقدم من احمد الريان بأنه يعنى ان هناك حسابا مفتوحا للعمليات التى يقوم بها مكتب شركة كابوكم فى لندن بمبلغ ٤٨٧ مليون جنيه .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩١

## حبس المراكشي ٤ ايام وتقديمه لمحاكمة عاجلة

أمر المستشار حسن الشربيني  
المحامي العام الأول لنيابة الشئون المالية  
والتجارية بحس محمد كمال المراكشي  
رئيس مجلس ادارة المراكشي لتوظيف  
الأموال ٤ ايام كما أمر المستشار بدر  
المنياوي النائب العام بتقديمه لمحاكمة  
عاجلة .

كشفت التحقيقات التي باشرها مع  
احمد ادريس رئيس النيابة عن قيام  
الشركة بجمع مدخرات من ٢١٠٠ مودع  
بلغت ١٣ مليون جنيه ، كما تبين وجود  
عجز في ميزانية الشركة بلغ ٧ ملايين  
جنيه .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩١

## شركة الشريف تصف قيمة الصكين الثالث والرابع

تبدأ شركة الشريف للتنمية الاقتصادية في مصرف مستحقات المودعين عن الصكين الثالث والرابع اوائل الاسبوع القادم بعد ان وقع صاحب الشركة أمس العقد النهائي لبيع قطعة ارض تملكها الشركة بشارع الجيزة مساحتها تزيد على ٦ الاف و ٤٠٠ متر والبالغ ثمنها الاجمالي ٥٢ مليون جنيه تم صرف ٢٠ ٪ من ثمنها عند توقيع العقد الابتدائي مع الشركة المشترية وهي احدى شركات الاستثمار السياحي وبذلك وفرت الشركة حوالي ٣٠ مليون جنيه يتم بها سداد متأخرات الثالث وباقي الصك الرابع



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ مارس ١٩٩١

## الدفاع يرد المحكمة لثاني مرة في قضية شيكات الريان

لثاني مرة وخلال أسبوع واحد طلب دفاع الريان رد هيئة المحكمة في قضية شيكات الريان ويبلغ عددها ١٢ قضية تصل قيمتها الى حوالي ٢ ملايين جنيه والمنظورة امام محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة رضا غريب وعضوية أسامة اميل واشرف عطوة بأمانة سر سعيد مرسى . حيث حضر المتهم احمد توفيق الريان ومعه من المحامين معدوح الوسيلى وعماد عبد المجيد للدفاع عنه ، وفي بداية الجلسة طلب الدفاع رد هيئة المحكمة لأسباب سيتم إبدائها فيما بعد وقدم الدفاع مذكرة بهذا المعنى .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ ابريل ١٩٩١

## « الشريف » تصرف بقيمة الكويون الرابع

تبدأ شركة الشريف لتلقى الاموال اليوم صرف  
بقية قيمة الكويون الرابع الذي كان يستحق  
الصرف من ١٧ مارس الماضي ، وستقوم الشركة  
خلال الاسبوع المقبل بتسديد بقية مبلغ ٢٢ مليون  
جنيه كانت واجبة السداد للمودعين لتخفيض حجم  
اموالهم الى ٧٥٠ مليون جنيه حسب قانون تلقى  
الاموال



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩١

## وصلت قيمة صفقة الريان .. وتأخر رد الضرائب

القصور التي باعها الريان ضوريا للسعد . وقال :  
انه على ضوء رفع دعوى الافلاس سندفع الشيكات  
التي وقعها احمد الريان وهي بعشرات الملايين ومن  
ثم سيبلتزم المشترون بدفع مبالغ خارج العقد تزيد  
على ٧٠ مليون جنيه ومضى قائلا ان كل ذلك حتى  
لايقال اننا نهرب من تنفيذ العقد .

وعلى مسئوليته مدنيا وجنائيا .. اكد المحامي ان  
ثمن الصفقة قد وصل الى مصر ولكن لايمكن الايداع  
الا بعد انتهاء مشكلة الضرائب رسميا بقرار نهائي .  
وانهاء مصادقات فرع مصر الجديدة وقال : اننا  
لا نطلب منحة لكي ندير امورنا فالامور مدبرة ومرباة  
ولكن للعقد شروطا يجب تنفيذها . وللمال حقوقا  
علينا يجب ان نحفظ عليها . واكد ان المهم هو  
حمية اموال المشتريين لآخر لحظة قبل الايداع  
والخصيص ويكفي ماتحملة المشترون من اموال  
تفوق شروط العقد لكي يستمر العقد . واعلن  
ايداعه الاموال يوم ٩ ابريل فور انتهاء مصادقات  
فرع مصر الجديدة ومعرفة حجم ايداعها بشرط  
تسلم المشتريين الاخطار الرسمي بانتهاء مشكلة  
الضرائب .

المستشار د . محمد حسني عبداللطيف رئيس  
المحكمة عقب قائلا : لابد ان نحصر العقبات حتى  
نتهي من هذا الامر . وتعهد المستشار ساهر  
درويش بان النيابة ستدلل اية مشكلة لان هدف  
النيابة ان يتسلم كل مودع حقه وطلب ممثل  
المشتريين ان يودع جزءا من ثمن الصفقة في بنك  
معتمد ليضمن المودعين فرد المحامي انه جاد  
ويرفض التشكيك .

وصلت قدمة الصفقة فعلا الى البلاد . والمشترون  
موجودون الآن في القاهرة وسيتم ايداع مبلغ مليار  
ونصف مليار جنيه او قيمة حقوق المودعين في احد  
البنوك الوطنية . . اعلن ذلك امس رشاد نبية ممثل  
المشتريين امام محكمة جنائيات الجيزة التي تنظر  
قضية الريان . وقال : ان المشتريين على استعداد في  
اية لحظة وقبل يوم ٩ ابريل الحال لايداع حقوق  
المودعين في البنوك المصرية بشرط الغاء الضرائب  
والتي تبلغ ٨٤٠ مليون جنيه .

وطلب المحامي من المحكمة تحديد جلسة خاصة  
قبل ١٠ ابريل لانتهاء اجراءات الصفقة بشرط تسلمه  
قرار الغاء الضرائب قبل الايداع . وفي خطوة  
جديدة من النيابة للمساعدة في انتهاء ماساة اكثر من  
١٨٠ الف مودع وتحقيق حلمهم في استعادة اموالهم  
تعهد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ  
بمكتب النائب العام بتسليم ممثل المشتريين  
النموذج رقم ١٩ بشأن الغاء الضرائب والتزام  
المشتريين بدفع ٢٨ مليون جنيه فقط .

ففي بداية الجلسة التي تابعها محمود النوبسي  
مندوب «الأهرام» وبينما كان دفاع الريان يناقش  
رئيس لجنة العشرة حضر ممثل المشتريين وطلب  
الكلمة فأرجأت المحكمة سماع الشاهد الى آخر  
الجلسة وتعالت الانتظار بممثل المشتريين الذين  
استقبل حديثه قائلا : هيأت الصحافة الرأي العام  
على ان اليوم هو آخر المهلة المحددة لايداع ثمن  
الصفقة وتناولت الصحف بيانات منسوبة الى عن  
ان ثمن الصفقة قد اودع بل وحددت اسم البنك  
الذي تم فيه الايداع . ورغم ان ما نشر لم يصدر عنى

فانا هنا ممثل المشتريين اصحاب راس المال الذي  
لاجماعة في شأن حمايته ولايطالبون في ان يجاملهم  
احد ولا يخاف ان تهاجم بالباطل اذا لم تلتزم بشروط  
العقد وهو امر لم يحدث ولن يحدث . وبعد ان اشار  
الى التلاعب الذي تم اختشافه في حسابات فرع مصر  
الجديدة والذي ادى الى تاخير المصادقات قال : ان  
مشكلة الضرائب التي تبلغ ٨٤٠ مليون جنيه لم  
تحسم نهائيا حتى الآن ولم يصدر قرار نهائي  
بشأنها لكي تكون معلومة للمشتريين . واضاف ان  
هناك امرا جديدا طلبه المشترون الموجودون حاليا  
بمصر وهو دفاتر شيكات على بياض صدرت للشركة  
ليست تحت يدنا رغم استعمالها . وهناك خطر من  
استعمالها ضد المشتريين وضرورة تحديد هذه  
الدفاتر حيث ان هناك ٥٠٦ دفاتر موقوفة .

واعلن وكيل المشتريين انه تم امس الاول انتهاء  
مشكلة شركة السعد مع الريان بتحمل المشتريين  
مبلغ ٤ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه نظير استرداد



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩١

## بسبب رد المحكمة : وقف قضايا شيكات الريان

قضت محكمة جناح مستأنف بولاق  
الدكرور امس بوقف نظر قضايا  
شيكات الريان لحين الفصل في طلب  
الرد المقدم من دفاع المتهم وعددها ٣٥  
قضية تصل قيمتها الى حوالى ١٠  
ملايين جنيه مع التاجيل الى جلسة  
٢٩ ابريل كفرصة للدفاع ليقدم  
للمحكمة دليلا رسميا على اتخاذ  
اجراءات الرد واسبابه .

وقد تظاهر عدد من المودعين الذين  
اكتظت بهم القاعة احتجاجا على رد  
هيئة المحكمة واصلوا ان هذا يعد  
تلاعبا صريحا من الريان في رد  
اموالهم .



عقدت الجلسة برئاسة رضا غريب  
وعضوية اسامه اميل واشرف عطوة  
بأمانة سر سعيد مرسى حيث حضر  
المتهم احمد توفيق الريان وأعلن انهم  
تقدموا الى رئيس المحكمة الابتدائية  
بطلب رد هيئة المحكمة المخول لها نظر  
قضايا الشيكات واييقاف نظر الدعوى  
فيها لحين اتخاذ باقى اجراءات الرد .  
وفور هذا الاعلان ضجعت القاعة  
بصخب شديد من قبل المودعين  
تعبيرا عن احتجاجهم .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ أبريل ١٩٩١

## مودعو الشريف يطالبون بزيادة فترات ومنافذ صرف الكوبونات

شهدت شركة الشريف امس زحاما امام منافذ صرف قيمة الكوبون الرابع - وقد بدأت عمليات الصرف منذ الساعة التاسعة صباحا - وقد اكد معظم المودعين ان عمليات الصرف غير منتظمة حيث يتم الصرف لمدة ساعة واحدة صباحا ثم لمدة نصف ساعة اخرى بعد اداء صلاة الظهر واكدوا انه بهذا الاسلوب سيتم تراكم قيمة هذا الكوبون الى قيمة الكوبون الخامس الذي سيستحق الصرف اعتبارا من يوم ١٧ من الشهر الجارى وبالتالي ستتفاقم مشاكل الصرف ... وطالبوا بضرورة زيادة منافذ صرف الكوبونات ودراسة امكانية تحويل قيمة الكوبونات الى البنوك لتحويلها تفاديا لمشاكل الزحام الفاجم عن تخصيص منفذ واحد يصرف لكل المودعين .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أبريل ١٩٩١

## انتهاء مشكلة ضرائب الريان بصفة نهائية خلال أيام

علم مندوب الاهرام ان ادارة التحفظ  
بمكتب النائب العام سوف تقسم خلال  
ايام النموذج ١٩ الخاص بالتقدير  
النهائي لقيمة الضرائب المطلوبة من  
شركات الريان وسوف يتم اخطار وكيل  
المشتريين بالمبلغ المطلوب .

وعلم المندوب ان المبلغ الذي توصلت  
اليه النيابة مع المسؤولين بالضرائب يقل  
عن ٣٠ مليون جنيه بعد ان كان ٤٨٠  
مليون جنيه ، الا ان تعليمات المستشار  
محمد بدر المنياوي النائب العام كانت  
واضحة بشأن عقد عدة جلسات بين  
رجال النيابة والمسؤولين بالضرائب  
لمناقشة هذا التقدير الى ان توصلوا الى  
مبلغ يقل عن ٣٠ مليون جنيه .

وقد قرر المستشار ساهر درويش  
مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام  
تشكيل لجنة لجرد دفاتر شركات شركات  
الريان وجميع الشيكات التي صدرت



قبل قرار التحفظ وتحقيق شكوى وكيل  
المشتريين من ضياع عدة دفاتر شبكات  
على بياض من الشركات .  
وتنتهى لجنة المحاسبين التى شكلها  
رешاد نبيه وكيل المشتريين لمراجعة  
حسابات مصر الجديدة من اعمالها خلال  
اسبوع وسيتم اخطار مودعى فرع مصر  
الجديدة بخطابات مسجلة بارصدتهم  
بعد المراجعة على ان يتم الاعتراض من  
جانبيهم خلال ٣ ايام من تاريخ تسليم  
الخطاب والا يعتبر الرصيد المبلغ لهم  
نهائيا وسيتم تحرير الشيك على اساسه



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩١

## مستأجرة توظيف الأموال من جديد ! مشاكل المودعين لن تحل أمام المحاكم فقط

الحاجة لسوق المال عام ١٩٧٩ - بداية عملية التعامل في سوق المال من الفنى والنسب والمضاربات اليومية - وإن تنصدي لتلك السنوات - وهي واجبه الأول - وإذا كانت بعد انشاء الهيئة قد تخللت في انتظار وسائل الرقابة الفعالة قرابة عشر سنوات - فترك الأمر دون أن تتوهم مسئوليتها .. إلى أن حدثت الكارثة بعد طمعا وبصرها - وأحيانا بعد إصرارها - ثم ما لبثت أن وثبتت الحكومة فجأة - بخطورة جريئة - ولأسباب معية كشفت عنها التحقيقات - فصدر قانون تنقذ الأموال رقم ٨٨ / ١٤٦ لتدارك ما فاتها منذ إنشاء الهيئة عام ١٩٧٩ - وحدثت فجأة لود الأموال - تنقذ في ٩ / ٦ / ٩٠ - ورغم مساعدة العديد من المتخصصين بمطالعتهم وإيمانهم في محاولة لإيجاد حل عاجل يحس به الجماهير - وقد نظرت تلك الحالات بالصنف القرمية والمخارطة والمجالات في مارس وأبريل ومايو ١٩٩٠ - إلا أن الدولة قد انقضت - ومازالت المشكلة دامية حتى الآن .

وقد بلغ حصاد عمل الحكومة خلال هذه السنوات الطوال مسجلا في الذاكرة الذي قاله الدكتور رئيس الوزراء أمام المجلس - أن عدد شركات وفدت إليها ١٠ شركات أصدرت صكوكا - وأما هذه الشركات بسداد الدفعات المستحقة للمودعين وأما لبرنامج الصكوك .. وأن الهيئة تتابع الشركات الآخرين في إصدار

توظيف الأموال .. حل هي مشكلة بلا حل ... يتصور البعض أن الحل النهائي لمشاكل المودعين سيكون أمام المحاكم أو لدى الائتماني أو الهيئة العامة بقرعهم من أن الحل النهائي هو حل تنصدي في الأسس - وهذا يتطلب تقريبا جديدا وبمستوى القضية في تحليل موضوعي الدكتور شوقي السيد الشهير بكلماته توظيف الأموال والمخاطر محمدا ذلك .

إن مشكلة المودعين لدى شركات - توظيف الأموال - مازالت تتركز حالات مأساوية دامية - وهي حالات ليست فريدة - وإنما امتدت إلى عدد كبير من المواطنين - بلغ عددهم مع أفراد أسرهم ١٢٨١٨ مواطنا - أي بنسبة ٥ ٪ من تعداد سكان مصر - كما بلغ حجم الأموال المودعة أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه - وهذه المبالغ لم تصيب المودعين وحدهم - وإنما أصابت القصد مصر في ذات الوقت - بتجميد فروائها - وأموال لهنائها - وجهودهم الطلائع - فضلا عما يسببه ذلك الجمود من حالة ظلام حاله بين أفراد المجتمع والحكومة - إذا ما لبثت المواطنين أن الحكومة انقضت موقفا سلبيا - أو انقضت عن حل مشكلة جديدة لها فروائها ومآسئها وتحت سمع وبصر الدولة .

فلذا كانت الحكومة قد قررت أن تتحمل مسئوليتها - في سوق سوق المال - فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ بإنشاء الهيئة



ردها .. وهكذا فإن الوضع مازال يكشف أن الحكومة لن تلت بمخطوات حاسمة لحل المشكلة .. والاصرة حتى من الاقتراح أو عرض حلول لانتهاء مسألة المودعين

فهناك حالات تم بشأنها صدور قرار التخليص على أموالها وأودع المتهمون بالسجون منذ أكثر من ثلاث سنوات ومماثلت الأحوال محتفظا عليها .. والقائمون على إدارتها مقيدون الحرية حتى هذه اللحظة .. ولم يلق أي من المودعين من هذا الإجراء شيئا .. بل ازدادت النكسة بعدم تشغيل المعدات أو حتى بيعها

وهل ذلك خلا تصور أن حل مشكلة كهذه قد استحال أو صعب حلها سواء من جانب الحكومة بالانحياز للحلول أو الصل حل تنفيذها .. أو من جانب الحكومة ومجلس الشعب بعد مناقشة الحكومة

ولا ريد بهيأت الحكومة معروضا للمناقشة على البرلمان لعلنا نجد حلا حتى ولو تطلب الأمر حلا سياسيا تشريعيها بواجهه به خطرا جلا لمشكلة تحول في جناتها .. جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة ... الخاسر فيها جميعا هي مصر والمودعين معا .. ومن أجل مصر التي هي لكل المصريين

صكوكه .. وإن عدد الشركات التي انعد الرد صديها تسع شركات وعدد المودعين ٢٤٣٦ .. وأنه قد أبلغ الجهاز المدعي الاشتراكي ٤٦ شركة .. والنهاية العامة ٤٧ شركة .. والقضاء مازال ينظر قضية الريان ..

هكذا كان حساب جهد الحكومة خلال الفترة المنصرمة سواء قبل القانون ٨٨ / ١٤٦ .. أو بعده ..

كما أطن السيد المستشار المدعي العام الاشتراكي في التقرير الذي تقدم به إلى المجلس بأن مسألة شركات تحويل الأموال تقتصر عام ١٩٩١ .. وقد صدرت هذه البيانات مسجلة تحت قبة مجلس الشعب لمناقشتها والرد بشأنها ..

ومن غير شك فإن المواطن المصري لن يبريء ساحة الحكومة ومسئوليتها بأحالة الأمر إلى سلطات التحقيق والإدعاء .. وإن يلجأ بأحالة الشركات إلى المحكمة الجنائية .. لأن ذلك في كل الأحوال لا يمثل بالنسبة له حلا للمشكلة .. وإنما يرضيه تماما أن يحصل على أمواله مع التخليص التام للأمرانية .. أو هل أن يحصل على جزء منها .. ويتحصل لجزءا حلها .. أو في أقل القليل يحصل على أمواله بقدر ما تحفظت الحكومة عليه من أموال لا ريد لديه .. هل أن تلجأ الحكومة بتسيول أصول الأموال وحدها سواء بالبيع أو الإبراء أو طرح شهاد لاد استثمار متميزة لمواجهة رده الأموال .. وحتى تتمكن من



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩١

## حفظ التحقيق مع شركة الزهراء لردّها أموال المودعين

قرر المستشار جمال شومان المدعي العام الاشتراكي حفظ التحقيق مع شركة الزهراء للاعلام العربى في البلاغ الذى كانت قد تقدمت به الهيئة العامة لسوق المال في ٢٧ ديسمبر عام ٨٩ ، والذى تضمن ان الشركة تلقت مبالغ مقدارها ١٢ مليونا و ٢٥٣ ألف جنيه من ٢٤٢ مودعا .. بينما وضعت الشركة في برنامج الرد المقدم منها للهيئة حقوقا للمودعين تقل عن ذلك بمبلغ مليون و ٦٦٢ ألف جنيه . ثم تواصلت الشركة مع المودعين فتم حفظ التحقيق معها .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ ابريل ١٩٩١

## مفاجأة في ضرائب الريان : ٩ مليون جنيه بدلا من ٤٨٠

الضرائب .. انتهت مشكلة ضرائب الريان التي كانت تمثل عقبة كبرى وتهدد بوقف صفقة بيع اصول وممتلكات الريان ، فقد حسمت النيابة الامر ونزلت كل العقبات . والدور الآن على ممثل المشتريين لاتمام الصفقة بايداع المبالغ المطلوبة تمهيدا لصرف حقوق المودعين .



المستشار المالي

اعلن ذلك امس المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام راقا انه تم الاتفاق مع مصلحة الضرائب وبعد جهود مكثفة وتعاون من جميع المسؤولين سواء بمصلحة الضرائب او خارجها على تخفيض ٩٦٪ من مبلغ الضرائب التي كانت مستحقة على شركات الريان ليصبح المبلغ المطلوب سدادها للضرائب وبصفة نهائية تسعة ملايين ونصف مليون جنيه بعد ان كان المبلغ المطلوب سدادها ٤٨٠ مليون جنيه .

واضاف النائب العام ان هذه النتيجة التي توصلت اليها النيابة العامة بمعاونة جميع كبار المسؤولين مع مصلحة الضرائب تحقق صالح المودعين والمشتريين معا ، فقد كان المشترون امام المحكمة قد ابدوا استعدادهم لدفع ٢٨ مليون جنيه للضرائب

وطالب المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام المشتريين ان يقبلوا هذا التخفيض الكبير في الضرائب بكرم في معاملة المودعين .

ومن جهة اخرى علم محمد عيل مندوب الاهرام ان رشاد نبيه المحامي ووكيل المشتريين سيعلن لبدأ البيانات التفصيلية الكاملة لما اسفرت عنه مصادقات المودعين لفروع الهرم ومصر الجديدة وسفكس والاسكندرية والمبالغ التي ستدفع للمودعين .

كما يعلن عن اصحاب الحسابات الذين سحبوا اموالهم خلال فترة اضطرابات الشركة وكذلك المدينون للشركة وقيمة المبالغ الخاصة بهم . كما يعلن وكيل المشتريين ايضا عن المبالغ التي قام بدراجها لحقوق المودعين رغم عدم تحرير اصحابها عقودا مع الشركة .

المنياوى النائب العام انه عندما بدأت النيابة العامة تتحاور مع المسؤولين بالضرائب تم اطلاعهم على الاوراق التي في حوزة النيابة واطلعت الضرائب بالتحال النيابة على جميع الاوراق التي لديها وتبين ان الضرائب على شركات الريان مقدرة على اساس ما كان يعلنه المسؤولون بالشركات من مقدار الايداعات ومقدار الارباح والانشطة المختلفة التي يودعونها ، وايضا فان هذه الشركات لم يكن لها دفاتر منتظمة بالمعنى القانوني . فلم يكن امام رجال

واشار النائب العام الى ان مصلحة الضرائب تفضلت باحتساب جميع المبالغ التي دفعتها شركات الريان من قبل من بين هذه الضرائب . فبعد ان وصلنا مع المسؤولين بالضرائب لمبلغ ٢٠ مليونا ونصف مليون جنيه كضرائب تم خصم ١١ مليونا و ٣٠ الف جنيه كانت شركات الريان قد دفعتها من قبل ليصبح المبلغ الباقي ٩٠٥ مليون جنيه فقط وعن كيفية تخفيض مبلغ الضرائب وهو مبلغ ٤٨٠ مليون جنيه اوضح المستشار محمد بدر



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ أبريل ١٩٩١

## □ ممثل المشتريين لممتلكات الريان : لادم وصول الاخطار النهائي للضرائب سيعطل ايداع حقوق المودعين

كتب - محمود النوبى :

اعلن امس رشاد نبيه ممثل المشتريين لاصول وممتلكات الريان انه لم يتلق حتى الآن الاخطار النهائي للضرائب الامر الذى سيعطل ايداع حقوق المودعين فى البنك .. وقال لقد تم فعلا فتح حساب باسم الصفقة فى بنك مصرى وقد اتصلت البنك وحصلت على اسماء المراسلين فى الخارج وارقام الحسابات للاتصال بهم عقب تسلم الاخطار بايداع الشيكات واستغلال فترة اجازة العيد التى ستكون فيها البنوك المصرية فى اجازة

واضاف : اننا لم نتأخر فى الايداع لان العقد تضمن ثمن الصفقة وهو ما سيسفر عنه المصادقات التى كان مقررا ان تنتهى يوم ٢٢ مارس الماضى والعقد اعطى مهلة حتى ٢١ مارس لانتهاء هذه المصادقات ثم حدثت الظروف التى سبق الحديث عنها وان المصادقات لم تنته ولم اخطر بحقيقة المبالغ النهائية من المحاسبين الا قبل لحظات ولم يكن موضوع الضرائب قد تم حسمه ولا يمكن الايداع الا بعد حسم المشكلة .

واكد ممثل المشتريين ان فى مثل هذه الامور المرتبطة بعقود لابد ان يكون تحت يدى المستند المطلوب طبقا للعقد وليس معنى ذلك اننى اتعطل بشئ ما ولكننى اكشف الواقع الذى اتعامل معه .

وقد اسفر البيان التفصيلي للامور الحسابية ان اجمالى عدد الحسابات كان ١٩ الفا و ٧٤١ حسابا منها ١٩ الفا و ٢٢٧ حسابا تم تصفيتها قبل الازمة و ١٢ الفا و ٢٢٨ حسابا حصل اصحابها على حقوقهم اثناء الازمة واصبحوا مدينين بعد المراجعة وان عدد حسابات المودعين الذين لهم ارصدة

واكد ممثل المشتريين انه سيطلب من المحكمة يوم ٢٣ ابريل تحديد جلسة يوم ٢٧ لاعلان اسماء المشتريين وعرض المشاكل التى واجهت الصفقة منذ بدايتها

وفى بداية المؤتمر الصحفى الذى عقده بمكتبه امس وجه ممثل المشتريين الشكر للمستشار بدر المتناوى النائب العام على الجهود العظيمة الذى بذله لازالة الضرائب المعوقة للصفقة وقال ان وصول .. الى تخصيص الضرائب الى ٢٠ مليون جنيه لا يشكل مكسبا للمشتريين لان شروط العقد بالنسبة للضرائب هو اننى كمشتري لا اتحمل مليما واحدا لمصلحة الضرائب وان شركات الريان لن يفرض عليها ضرائب لانها خاسرة واذا تدخل النائب العام لانتهاء هذه المشكلة فلاقتناعه بان مسلك الضرائب كان خاطئا والعقد يعينى منها .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩١

## ممثّل المشترين تسلم إخطار ضرائب الريان

صرح المستشار ساهر درويش مدير  
ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بأنه  
تم بعد ظهر السبت الماضي إخطار رشاد  
نبيه وكيل المشترين بالنموذج ١٩  
الخاص بالتقدير النهائي للضرائب  
المطلوبة على شركات الريان وقدرها ٩  
ملايين ونصف مليون جنيه

ومن جهة أخرى صرح وكيل  
المشتريين بأنه بدأ أمس وفور تسلمه  
الإخطار في اجراءات ايداع الشيكات  
الخاصة بحقوق المودعين بالبنوك وأنه  
سوف يعلن امام المحكمة في جلستها  
المقبلة عن تمام وضع جميع الاموال  
الخاصة بالمودعين كما يعلن اسماء  
وشخصيات المشترين .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ ابريل ١٩٩١

## ٧٥ لجنة تحفظت أمس على أموال الهدى مصر كتبت - الهام شرشر :

اصدر المستشار جمال شومان المدعى العام الإشتراكي قراراً بالتحفظ على أموال وممتلكات شركة الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال والشركات التابعة لها واصحابها طارق عبدالمنعم أبو حسين وشقيقاه عاصم وخالد على ان يشمل التحفظ أموال زوجاتهم وابنائهم

إيداعاتهم البالغة حوالى ٣٦٥ مليون جنيه جمعت من حوالى ٤٠ ألف مودع ، ولم تقدم الشركة إى تبرير لهذا العجز ..  
وقد شكل الجهاز ٧٥ لجنة قامت بمصاحبة قوات الأمن بالتحفظ على أموال الشركة فى محافظات القاهرة والجيزة والمنوفية والاسكندرية والغربية والإسماعيلية والسويس والبحر الأحمر وغيرها و١٥ شركة تابعة لها وعدد من الفيلات الفاخرة والتحف النادرة ومساحات مختلفة لأراضى معدة للبناء ومساحات أخرى لأراضى زراعية ومستصلحة ومجموعة حدائق وعقارات مبنية وعدد من الأسهم فى البنوك والشركات والسيارات الفاخرة ..

كانت هيئة سوق المال قد ابلغت فى ١٣ ديسمبر ٨٩ ان الشركة المذكورة وهى من الأشخاص المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ بشأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال قد تقدمت للهيئة بطلب لتوفيق أوضاعها وتبين من الفحص عدم سلامة الأوضاع المالية والإدارية والمحاسبية للشركة ، وعدم قدرتها على الإستمرار كشركة عاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمارها ، ومن ثم فقد رفض طلبها ، وبادرت الشركة بتقديم برنامج زمنى لرد الأموال لأصحابها تبين للهيئة أنه لا يشتمل على رد جميع الأموال وأنه يوجد عجز فى حقوق أصحاب المودعين بلغ حوالى ٢٥ ٪ من جملة



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣٠٠ أبريل ١٩٩١

## حقوق مودعي الريان بدء صرفها ١٥ مايو

يعلن اليوم ممثل المشتريين لصفقة الريان أمام محكمة جنايات الجيزة التزام المشتريين برد أموال المودعين بموجب شيكات مصرفية موقع عليها من البنك الوطني للتنمية بالفرع الرئيسي بشارع البورصة كما يحدد للمحكمة يوم ١٥ مايو القادم موعدا نهائيا لبدء صرف حقوق المودعين.

وصرح محمد رشاد نبيه وكيل المشتريين بأنه سيسلم اليوم للمستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف الكشف الخاصة بحسابات المودعين في جميع فروع شركات الريان وتشمل أسماء ١٧٨ ألف مودع.

ولن يعلن ممثل المشتريين عن أسماء المشتريين الموجودين حاليا بمصر قبل يوليو القادم وبعد انتهاء صرف المودعين لأموالهم.



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٠ يوليو ١٩٩١

## مجرد رأي

### الشريف مرة أخرى

٤ - موضوع الوحدات السكنية التي تحدث عنها الشريف رفض المسئولون فكرة حصول المودعين على وحدات منها مقابل الأموال المدونة، إن كان كما جاء في استقلاله.

٥ - بصرف النظر عن الأسباب سواء كانت أمنية أو غير أمنية فإن مايقاسيه المودعون بعد نقل مكان التعامل إلى أقصى القاهرة لا يحمل سوى عنوان، الذل، ويكفي التنبيه على المودعين بأن يكونوا في هذا المكان بعد صلاة الفجر (١) ومن بين هؤلاء المودعين من يسكنون في محافظات بعيدة وتكثف وصولهم إلى مكان الصرف قد تلحق مأساة صيرفونه.

٦ - أن مجموعة شركات الشريف التي يقول أنها تضم ٥٧ شركة يزيد رأسمالها على ٢ مليار جنيه علاوة على مثلها قبعة أراض. كل هذه الأصول ليست في الواقع ملك الشريف وإنما هي تمثل أموال المودعين والمشكلة الحقيقية في هذه القضية أن الشريف يعتبر هذه الأصول ملكاً خالصاً له وأن سداد حقوق المودعين عمل قسوي يمن به على المودعين بينما الواقع أن كل مودعي ملكيته هو ملك هؤلاء الغلبة من المودعين!

### صلاح منتصر

مرة أخرى اجنني مضطرا للكتابة عن قضية المودعين في شركات الشريف بعد أن تصورت أن رد الشريف على شكوى المودعين قد قارب بين الاثنين وهو ما لم استشعره من خلال سبل الرسائل التي وصلتني وكلها تمسك بخناق الحاج الذي يبدو أن المودعين قد نفذ صبرهم معه من كثرة ما علموا وذاقوا. ومكثوا يصدقون أن كتابا فتح الباب حتى اندفعوا.

الرسائل كثيرة ولكن مضمونها يكاد يكون واحدا من حيث تأكيد أن ماورد في رد الشريف والذي نشرته على يومين لم يكن صحيحا.

ولعل أوجز مضمون هذه الرسائل في النقاط التالية:

١ - أن قول الشريف بأنه سدد كل الأرباح المستحقة للمودعين للأعوام الماضية غير صحيح. فحين أرباح الأعوام ٨٦ و ٨٩ و ٩٠ والنصف الأول من عام ٩١ بل أين ولماذا تأخر إصدار ميزانيات كل هذه السنوات وهل لذلك علاقة بأسباب السيولة التي يتحدث عنها صاحب الشركة؟

٢ - الكوبون الرابع من مجموعة الكوبونات التي أعطيت للمودعين كان مستحق الدفع في يناير الماضي ولكن تم تأجيله عدة مرات ثم أخيرا صرف منه في فبراير الماضي ١٠٠ جنيه فقط من مبلغ ٧٠٠ جنيه كانت مستحقة لم تصرف حتى اليوم بعد التردد عشرات المرات والإعلانات البهجة التي واجهها المودعون.

٣ - الكوبون الخامس لم يتم صرفه لغالبية المودعين وربما تم صرفه صوريا لعدد بعد على الأصابع ولكن رد المسئولين الدائم هو استقروا نشوف فلوس في السوبر ماركيت!



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩١

## مجسرد رأى اقتراح بطل

ويقوم بنك الاستثمار باصدار شهادات استثمار حتى ولو كانت من نوع جديد وشروط جديدة مؤداها عدم جواز استرداد قيمتها قبل مضي ثلاث أو خمس سنوات وقسّم لمن يرغب من المودعين بعد تسليمهم صكوك الاستثمار التي أصدرها الشريف والتي فُقدت معناها القانوني والموضوعي في ظل الأوضاع الحالية وذلك بتحقيق الحد من التخوف من التضخم الناتج عن تسليم المودعين قيمة ابداعاتهم النقدية خلال الازمة الحالية المفتر لها أن تستمر بحسب نصريحتهم اسويس دوت كوم اربيع سويس وحصول المودعين على فوائد شهادات استثمار البنك مما يعوض جانباً من معلناتهم وبيعهم الأمل في جدية استعادة أموالهم بعد فترة تقم دراستها القنصلية ثم غير ذلك يتواءم للشركة سيولة نقدية مما يتم تحويله اليها بنجته شراء الأصول غير العاملة أو هدف من هذا الاقتراح هو محلول اتخاذ اجراء جدي للخروج بحلول عملية لرفع هدد المساء التي يعيشها الآلاف من المودعين دون أن يجدوا أذناً تسمع أو قلماً يحس بمشكلاتهم انتهت الرسالة ومصير الاقتراح موقوف على تدخل الدولة للمساهمة في الحل وربما كان المعروض في حلجة أو مراجعة وتنقية ، ولكن المهم أن فيه ملامح شمس يمكن أن تشرق وتسد سحب الظلام الكثيف التي يعيشها المودعون

صلاح منتصر

وهذه رسالته اخرى من رسائل مودعي الشريف لكن صاحبها وقد قرا وسمع كثيرا عن متاعب الالف المودعين بحلول أن يتجاوز هذه المتاعب لكي يفكر بصوت عال عن طريق الخروج من المازق يقول محمد حسين حمدي مدير عام بوزارة الشئون الاجتماعية في رسالته

بعيدا عن المسألة التي نعالجها منذ ٣ سنوات والتي اكدت الصحافة فيها بسرد الحكايات فترة عن متاعب المودعين وتلوة عن قهريوات أصحاب الشركة دون أن تتجاوزها الى بسط الحلول والتفكير العملي لتقديم باقتراحات راجيا أن يكون بلادة لاقتراحات اخرى بترك جانباً المساء والنبريات ومنجى الى التفكير في الحلول . واقتراحى ببساطة هو أن يدرس بنك الاستثمار القومي مايمكن الانتفاع به من اراض أو مبان مملوكة للشركة مما هو مخصص لها في موازنة البنك الثالث ( الخطة الاستثمارية ) سواء في قطاع الحكومة أو قطاع الأعمال واطاء الاولوية لشراء هذه الأصول وتحويل الاعتمادات الموجودة بالبنوك المخصصة لها للشركة سواء على دفعة واحدة أو على دفعات سنوية



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ٢٠ — وديع ١٩٩١

## قضية رد الريان للمحكمة تأجيلها لجلسة ٨ يوليو

قررت أمس محكمة استئناف القاهرة تأجيل دعوى رد المحكمة المرفوعة من أحمد الريان ضد المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف رئيس محكمة جنايات الجيزة إلى جلسة ٨ يوليو القادم لطلب الدفاع للاطلاع واستخراج الشهادات المطلوبة.

طالب محامى الريان ببطلان انعقاد الدائرة ٣٠ فى جلسة أمس لأن دور الانعقاد المقرر للدائرة انتهى يوم ٦ يونيو وطبقاً للقانون لا يجوز للدائرة أن تنعقد فى غير دور الانعقاد إلا بموجب قرار من الجمعية العمومية أو من رئيس محكمة الاستئناف وكان يتعين أن يكون التأجيل إلى دور انعقاد الدائرة فى شهر يوليو القادم. كما طلب الدفاع التأجيل للاطلاع على المذكرة التى قدمها المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف منذ يومين حتى يستطيع الدفاع أن يعقب بها على ما جاء بها.

ودفع فريد الديب المحامى بعدم اختصاص الدائرة ٣٠ نوعياً بنظر دعوى الرد لأن المحكمة المعروض أمامها القضية محكمة مدنية فى حين أن الرد يتم فى حق مستشار أو قاض جنائى فيجب أن تنظر أمام دائرة جنائية وطلب الدفاع التأجيل لاستخراج صور رسمية وشهادات خاصة بالدعوى.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩١

## تأجيل نظر قضية الذرة الصفراء الى ٢٩ يونيو الحالى كتب - عبدالغفار رشدى :

تسلمت امس محكمة امن الدولة العليا تحقيقات نيابة الشئون المالية والتجارية فيما عرف بكشوف البركة والتي تضمنت ١٣ شخصا من المسئولين السابقين الذين حصلوا على عمولات مالية من شركات الريان وقد قررت المحكمة تأجيل القضية الى ٢٩ يونيو الحالى بناء على طلب الدفاع للاطلاع وتصوير مستندات القضية .

عقدت المحكمة جلستها فى الحادية عشرة صباحا برئاسة المستشار د حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وحضور محمد شميرين فهمى رئيس نيابة الاموال العامة بأمانة سر احمد رمضان . حيث قدمت النيابة فى بداية الجلسة لهيئة المحكمة التحقيقات الخاصة بما سمي كشوف البركة فى حوالى ٥٠٠ صفحة والتي حفظتها نيابة امن الدولة العليا وقد ورد بها اسماء ١٣ كان احمد الريان قد ادعى انهم حصلوا على مبالغ مالية لتحقيق التسهيلات المطلوبة لشركاته ولكن التحقيق معهم انتهى بعدم ثبوت هذه الادعاءات ضدهم وهم د . رفعت المحجوب وشقيقه عبدالخالق المحجوب وسيد عبدالمجيد رئيس مصلحة الضرائب السابق ومحمد نبوى اسماعيل ونجله محمود ود عبدالرازق عبدالمجيد وعبدالله عبدالبارى ومحمود عيسى رئيس هيئة النقل والمواصلات السابق وكمال الدين رضا وابى احيه رضا وعبدالحيد حسن وطارق الاسمر ومحمد سيد احمد عضو مجلس الشعب السابق

ثم ترفع فى قضية الذرة الصفراء احمد شوقى الحطيب المحامى مؤكدا ثقة الدفاع التامة والمطلقة فى هيئة المحكمة الموقرة وحرصها على ان تكون هى الهيئة التى تفصل فى القضية لما عرف عنها من الحق والعدل ثم طلب الدفاع بالاطلاع على مستندات تحقيقات كشوف البركة والتحقيقات الخاصة بشأن الاحراز والتسجيلات المفقودة فى القضية وتصوير هذه المستندات وقد ذكرت النيابة ان وراء فقدان هذه الشرائط اصحاب المصلحة لى فقدوها لانها تحوى تسجيلات قاضحة عن الرشاوى وغيرها

ثم قررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٢٩ يونيو الحالى لطلب الدفاع وقد جاء من الاستاد عبدالله عبدالبارى انه لم يحدث اى تعامل خاص او شخصى بيه وبين اى من شركات الريان



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ - يوليو ١٩٩١

## مجرد رأي حالة خاصة

الحصول على مستحقتي لدى السيد عبداللطيف الشريف مدير شركة الشريف للمعاملات المالية لعله يتعطف ويساهم في تسكين الأم ابنتي المسكينة حتى يحين أجلها وتستند من الأموال التي في شركته جزءا من ديوني وبعدها اتفقت مع نفسي على أن لا أتعرض للأمراض وليس لدى الوقت ولا المال لعلاج نفسي، وليس لدى قول فيه غير، اللهم اني لا أسالك رد القضاء، ولكني أسالك اللطف فيه.

انتهت رسالة الأم المعذبة ناعية. ع. ا. ا. ورقم صحتها ٤٩٥٤١ وقد كتبت في اسمها بالكمال ورقم تليفونها وعنوانها ولكن عرّضت لئلا تزعج الناس بما قد ينتج عن نشر الاسم فمن المؤكد أن نشر رقم الصك سوف يساعد الحاج، عبداللطيف الشريف على اكتشاف صاحبته وعنوانها وأن نعتز عليه فيمكن الاتصال بمكتبتي وسوف يجد التفاصيل. ولعل اضيق ان من واجب الإنسانية وحقوقها ان يقوم بتسليمها كل مستحقتها ولو من ماله الخاص. ان اهت كثيره معذبة تعاني في صحت بسبب أموالها، ولست اعرف كيف يبارك الله وييسر للذين يديرون أمورهم وهناك كل هذه الماسي التي تشكو اني خالقها!

صلاح منتصر

هذا باب اعرف انني لو ملحتني فلن ينتهي.. وعندي في ملفات الرسائل حالات كثيرة يعاني اصحابها بسبب تعذر حصولهم على أموالهم التي اودعها شركات توظيف الأموال.. والاصل ان الدين هم بغيره ومذلة بالليل. ولكن الدل الاكبر في هذا الزمان لا يعنيه المدين وانما اصحاب الديون الموجودة عند الشركات.. ومن نمذج هذا الدل تلك الرسالة التي اجمست لملها بالضعف الشديد.

تقول الرسالة: ارجو ان يتسع صدرك للرأفة ونشر ماساة ابنتي البالغة من العمر خمس سنوات. فقد ولدت ابنتي سال وهي مصابة بورم خبيث في عينيها. وبعد ثلاثة اشهر من مولدها بدأت رحلة عذابها وعذابى. اجريت لها ثلاث عمليات كان اخرها استئصال العين اليمنى وبعدها انتشر المرض للعين في الغدد اللعابية وزحف على عودها الفكري والحوض. واصبحت المسكينة مقيدة تتزل على نفسها وتصرخ من الالام ليل نهار رغم كم العلاج الذي تاخذه يوميا. ولقد صرفت عليها كل ما املك ما بين عمليات وعلاج بالذرة وعلاج كيميائى وحاليا نعالج عن طريق نقل دم ومحاليل ومسكنات مما اضطررت الى الاستدانة طوال سنوات علاجها من كل من اعرف. وانا رغم ذلك لا اطلب سطرها للعلاج بخارج ولا اطلب مساعدة من الدولة لو شيئا من هذا القبيل. ولكن كل ما اطلبه ان تساعدني في





المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٢ يـونـيـه ١٩٩١

## بيان من عبد الله عبد الباري

### حول كشف البركة

نشرت الصحف أمس اسمي ضمن ما أسمته كشف البركة دفعها ال الريان ، وذكرت اني حصلت على عمولة قدرها ٥ ملايين جنيه عن عملية قيمتها ٥٠ مليون جنيه لطبع كتب التراث في الاهرام ، لكنها لم تتم وانى لم ارد العمولة .

وقد ظهرت الحقيقة من سياق ذلك الاتهام الذي ورد في جلسة محكمة أمن الدولة العليا في قضية الذرة الصفراء والتي قدم فيها الاستاذ شيرين فهمي رئيس نيابة الاموال العامة للمحكمة التحقيقات الخاصة بكشف البركة ، وهي الاتهامات التي وجهها احمد الريان وربييع السعداوي ضد ١٢ من الشخصيات العامة

واؤكد اليوم اننى لم يوجه الى من قبل نيابة الاموال العامة اى اتهام في كشف البركة ، ولم استدع على الاطلاق ، واننى لم اتهم من قبل احمد الريان او غيره ، كما اننى لم اوقع اى عقود مع الريان لطبع كتب التراث بالاهرام لا وقت ان كنت رئيسا لمجلس ادارته ولا بعدها ، كما اننى لم اوقع عقودا بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، وبالتالي لم اتقاض عنها عمولة قدرها ٥ ملايين جنيه وعلى هذا الاساس فلم يكن هناك موجب لرد ما لم اتقاضه .

اما عقود مايو ووكالة مايو فلم تتجاوز قيمتها ٤ ملايين و ٢٠٠ الف جنيه ولم يسدد منها سوى مبلغ مليون و ٨٠٠ الف جنيه وقد دخلت الدار ضمن ميزانياتها المعتمدة ولم اتقاض مليما واحدا عمولة عليها .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ - يونيو ١٩٩١

## مجرد رأي رد من الشريف

الشركات للعمل ولها لاحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ في مجال تلقي الاموال لاستثمارها ان تستمر المنشأة التي تم توفير اوضاعها في العمل كمنشأة مستمرة وبالتالي لا تكون هناك اى حجة الى الزامها برد جميع الاموال السابق تلقيها في مدة محددة وإنما في ضوء برنامج يتناسب مع التطلعات النقدية للمنشأة والتي يكون مصدرها اى اموال جديدة من مودعين احتياطات وارباح مرحلة لهذه الشركات . اية سيولة متاحة من مصدر اخرى . اما ان يفرض على الشركة التي تم توفير اوضاعها برد جميع الاموال خلال ٤ سنوات فإن هذا مستحيل ومتعارض تماماً ولا يتأتى الا من خلال التصفية بالتصرف في الاصول بالبيع وهو أيضاً لا يمكن ان يتم الا في اطار ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي تواجهها السوق المصرية اليوم .. وإلى الغد بإذن الله .

### صلاح منقصر

الذين اتصلوا بي من ضحايا الشريف اكبر كثيراً مما كنت اتصور ولكن امانة الكلمة تحتم علي ان انشر رداً تلقيته من عبد اللطيف الشريف يشرح فيه اسباب الأزمة التي يواجهها نقول رسالة الشريف تنكسر مجموعة شركتنا من ٥٧ شركة صناعية وتجارية وخدمية واستكن تبلغ رؤوس اموالها اكثر من ٢ مليار جنيه علاوة على اكثر من ٢ مليون متر مربع من الاراضي المتميزة بالقاهرة وفسطاط واطوسلطان وكبريت . الا أننا لمؤجنا بموافقة مجلس الوزراء على قيام الشركة كشركة تلقي اموال ولكن بشرط خفض رأسمالها من ١٠٠ مليون الى ٧٥ مليون جنيه اى مطلوب من الشركة التصفية برد الاموال الى المستثمرين مع عدم تلقي بديل لها والاستمرار في ان واحد ومع بداية هذا العام ( ٩١ ) واجهت بعض الشركات التي تساهم فيها شركة الشريف صعوبات ضخمة خارجة عن ارادتها منها السماح بالاستيراد من الخارج لشركات القطاع العام والخاص لنفس انتاج الشركة وبجودة اقل ( تعليق مدام بجودة اقل فعا الخوف من المنافسة ) - تآثر السوق المصرية بموجة الكساد العالمي وتقصص حجم المبيعات وبالتالي عدم توافر السيولة المتوقعة - عدم انتظام التوريد من مجمع البتروكيماويات بالمصرية ورفع الاسعار - تآثر الاوضاع الاقتصادية نتيجة أزمة الخليج حيث انخفض دخل الكثيرين بسبب توقف التحويلات من الخارج . ونتيجة لذلك انكمش حجم المبيعات في كل الشركات مما زاد من حدة مشكلة السيولة النقدية وقد تقدمنا بمذكرة رسمية الى المسئولين لاعادة جدولة مواعيد سداد الكوبونات مما يحفظ حقوق المودعين على اساس ان حرب الخليج ظرف طارئ وتدخل تحت بند القوة القاهرة ولأن اصول شركتنا وهي شركات صناعية يصعب بيعها كما تغذر بيع الاراضي والعقارات بسبب الأزمة الاقتصادية المؤقتة حالياً



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ يونيو ١٩٩١

## مجرد رأي

### الموقف الحالي

يواسل عبداللطيف الشريك  
رده قلنا

مما أدى الى تفاقم أزمة السيولة انه في اواخر العام الماضي اصدرت هيئة سوق المال قرارا بعدم جواز تصرف الشركة في اية اصول مملوكة لها وباسمها كما اصدرت للبورصة كذلك قرارا بمنع بيع الاسهم وهو ما يعني اعدام نشاطاتنا وقد استمر هذا القرار حتى شهر واحد سبق مما استحال معه على الشركة توفير اية سيولة خاصة ان عمل الشركة الوحيد هو العمل في الاسهم.

والى جانب ذلك تسببت حرب الخليج في عودة الكثيرين الى مصر ومطالبتهم بمعونات عاجلة ادت الى تضخم المطالبات اليومية في الوقت الذي استوردنا فيه مصانع دخلت مصر كنا نعاقدنا عليها قبل اصدار القانون ١٤٦ وبحاجات تركيبها وبدء انتاجها الى مبلغ كبير. وزاد من متاعبنا امتناع البنوك عن التعاون مع شركاتنا مما أدى الى اربكتنا عدد اشهر كان من نتيجتها المشكل فما هو الحل؟ الحل هو مراجعة الموافقة ومنع الحظر السابق اصداره وكذلك الموافقة على السماح بفترة لالتقاط الانفاس

وبالنسبة للموقف الحالي فقد اضطرت الشركة من اجل سلامة وامن المودعين والمنطقة الى نقل مكن الصرف من المواقع المعتادة الى مواقع اخرى. وقامت الشركة بصرف كافة الكوبونات المتقدمة بها خلال عام ٩٠ الا ان الظروف التي استجدت خلال النصف الثاني من عام ٩٠ وتوائل ٩١ وضعت الشركة في موقف سيولة صعب. وقد حاولت بمعاونة الأجهزة المعنية تجاوز هذه الأزمة وقمنا بتدبير سيولة قدرها ٢٠٠ مليون جنيه تم صرفها للمودعين وتم صرف الكوبونات ارقام واحد و ٢ و ٣ و ٤ والبالغة جزء صعيد من ١٠٠ مليون ربح. ويتم الآن صرفها ونحن نقوم الآن في جميع مصانعنا بزيادة الانتاج لتحقيق اكبر سيولة من ناتج اعمالنا كما نقوم بكل جهدنا بالاعداد لطرح اكثر من ٢٠ ألف وحدة سكنية خلال الاسابيع القليلة القادمة واتصالاتنا مع المستثمرين مستمرة لادخال بعضهم محل اصحاب الصكوك والحمد لله قل مبلغ الايداعات عن ٧٥٠ مليون جنيه المصرح بها مما يتيح فرصة لتلقي اموال جديدة من مودعين ويجري دراسة كيفية القيام بالسداد خلال الفترة القادمة وبأسلوب علمي دقيق من خلال بيع الاسهم والاصول مع التلقي ان كل واحد واجب. هذا ما تلقينه من صاحب شركات الشريك اضمنه امام اصحاب المال لديه.

صلاح منتصر





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ - يونيو ١٩٩١

## بلاغ الى النائب العام من عبد الله عبد الباري ضد أحمد الريان

تقدم الاستاذ ع. ب. الله عبد الباري ببلاغ الى المستشار بدر المنياوي النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أحمد توفيق عبد الفتاح (الريان) عن تهمة البلاغ الكاذب عندما ادعى حصوله على مبالغ أطلق عليها اسم كشف البركة، والتي انتهت النيابة العامة الى حفظ التحقيقات فيها.

أوضح عبد الله عبد الباري في بلاغه انه لم يتعامل مع آل الريان بصفته الشخصية هو ولا أي من افراد أسرته وانه لم يكن له ابداعات لدى شركاتهم يمكن ان ينال عنها بركات الريان، كما اوضح انه لم يحصل بصفته الشخصية أو الوظيفية الرسمية في الأهرام أو في مايو في أي وقت من الاوقات، على أية مبالغ من الريان تحت أي مسمى من المسميات وان ماذهب اليه أحمد الريان ما هو الا محض افتراء واختلاق وطالب عبد الله عبد الباري في بلاغه بتطبيق المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات على أحمد الريان عن ادعائه الكاذب.



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٩ يـونـيـو ١٩٩١

## «فلاحة» تدير شركة وهمية لتوظيف الأموال !

جنيه . وبعد عامين حولت نشاطها لجمع وتوظيف أموال أهالي البلدة من المودعين وكان بعضهم من الأطباء والمهندسين لم قامت «الفلاحة» مديرة الشركة بالاتفاق مع بعض مساعديها بتحويل عقود المودعين إلى عقود قروض مستحقة لهم في مديونية الشركة . للهروب من قانون توظيف الأموال .. حتى جمعت ما يقرب من مليون جنيه من ضحاياها ورفضت سداد مستحقاتهم فتم مصادرة ماير الشركة والقي القبض على الفلاحة وزوجها وبعض مساعديها كما تم ضبط مستندات المودعين التي تؤكد قيمة ايداعاتهم وبعرض المتهمين على النيابة امرت بحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيق .

كمال حامد

والمهندسين جمعت منهم ما يقرب من مليون جنيه .  
بدا الكشف عن هذه الشركة الوهمية ومقرها بلدة ميت غمر عندما تلقى العميد السيد البدوي مدير المباحث بلاغا .. من مدير إدارة الشباب والرياضة بميت غمر عن امتناع صاحبة شركة لتوظيف الأموال عن رد مستحقات المودعين بالشركة التي تحمل اسم «جاد لتوظيف الأموال» أكدت تحريات العقيد ناجي الحص رئيس مكتب مباحث الأموال العامة والفقيبين أيمن كامل وإيمن خضر قيام فلاحة من البلدة وهي زوجة فلاح اسمه حسن محمد جاد بإدارة شركة لتوظيف الأموال بعد أن سميت الشركة باسم زوجها .. وبدأت نشاطها منذ عام ٨٦ في توريد الأدوات الكتابية براسمال قدره ٤٨ ألف

رغم انها فلاحة لا يتعدى عمرها ٣٥ عاما، ورغم انها لا تجيد القراءة او الكتابة الا ان دهائها كان اكثر خطورة من حملة الشهادات .. وتمكنت من ادارة شركة وهمية لتوظيف أموال ضحاياها . مائلتان من المودعين معظمهم من الأطباء



إشراف :  
حسن أبو العينين



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩١

## تأجيل قضية شركة بدر كطلب الدفاع للتسوية تعديل النفقة لزوج خاضع الى عشرة اضعاف

قررت امس محكمة القيم تأجيل قضية شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال لجلسة ١٩ اكتوبر القادم ليقيم الدفاع صورة موثقة من العرض المقدم عن شراء مصنع الحراية من شركة اجنبية بنحو ٢٥ مليون جنيه وعرضه على جهاز المدعى الاشتراكي لابداء الراى بشأنه وللتسوية..

ولضت المحكمة - برئاسة المستشار ابراهيم زغو وامانة سر سليمان محمد وسهير جبران وصلاح حسن - بقبول طلب المصادرة شكلا والاذن ببيع اموال كل من سمير فوزى داود وحسن السيد ايوب ونادية عبد السلام ندا وابراهيم احمد ابو العزم .

جنيه بدلا من ٥٠ جنيتها ، حيث تعول اولاد ..

ورفضت المحكمة دعوى المراساة والمصادرة في ٣ قضايا مخدرات على اموال كل من محمد فؤاد عثمان والجوهري حامد سليمان ومحمد محمد بريك . كما حكمت بالفاء الامر الصادر من المستشار احمد عبد الرحمن المستشار القنصل بمنع كل من سامية فؤاد محمد وميرفت محمد على من السفر .

كما قضت المحكمة برفع الحراسة عن اموال كل من محمد صلاح الدين شاهين وطفه عبد الله طه بعد ان سددوا ما تقاضياه من خلوات . وقضت المحكمة بفرض الحراسة على اموال كل من عمر محمد القاقب ، استثمار اموال ، وثروت شعاعة مينا ، تسهيلات ، وورقة محمد اسماعيل ابو فلاح . وحكمت المحكمة بتعديل النفقة الشهرية للسيدة عواطف حسن ابراهيم زوجة الخاضع سيد ابراهيم الاشقر الى ٥٠٠



المصدر: لاهـرام

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩١

## رشاد نبيه يعود من امريكا

### لتحديد مصير صفقة الريان

تنتهى اليوم - الأحد - مهلة الشهور الثلاث ، التى حددها رشاد نبيه وكيل المشترين لصفقة الريان ، بتحويل مليار ونصف مليار جنيه فى البنك الوطنى للتنمية من الولايات المتحدة ، بعد فك الوديعة الخاصة بقيمة الصفقة من أحد البنوك الأمريكية .

وكان وكيل المشترين قد أعلن لوسائل الاعلام أن يوم ٣٠ يونيو هو آخر موعد لتحويل قيمة صفقة أموال الريان من الخارج ، عقب فك الوديعة ، فى الوقت الذى صرح فيه حماد عبدالحكم مدير مكتب وكيل المشترين بأن رشاد نبيه سافر ثالث أيام عيد الأضحى المبارك إلى امريكا ، ومن المقرر عودته اليوم - الأحد - ليتحدد الموقف النهائى لأموال المودعين وسيقوم وكيل المشترين - طبقا لما ذكره مكتبه - بإعلان تفاصيل تحويل ثمن الصفقة ، فى حالة انتهاء كافة الاجراءات المتعلقة بها ، وقال أن رنين التليفون لم ينقطع طوال يوم أمس من المودعين ، للاستفسار عن تحويل أموالهم .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ يوليو ١٩٩١

## والى ينفي ما نشرته « الوفد » بشأن بعض مشروعات الريان

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان ما نشرته جريدة « الوفد » امس بشأن اعتزام ٣ هيئات حكومية من بينها جهة تابعة لوزارة الزراعة بإلغاء التخصيص المقرر لبعض مشروعات الريان لا اساس له من الصحة لأن اموال الريان تحت يد النيابة العامة والقضاء ، ولا مجال لبحث أي تصرف في قرار متعلق بهذه الاموال ، ولا تملك وزارة الزراعة أو غيرها اتخاذ اجراءات إلغاء تخصيص بشأنها .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩١

## □ تطور جديد في مسلسل الريان : رشاد نبيه : شيك الصفقة في جيبسى والصرف للمودعين يبدأ بعد ايداعه بالبنك كتب - محمود النوبى :

في تطور جديد بشأن صفقة الريان والاختفاء المفاجيء لمثل المشتريين .. والحلم الذى يداعب المودعين للحصول على مستحققاتهم اعلن مساء امس نجل المحامى رشاد نبيه ان والده تسلم شيكا بقيمة الصفقة من البنك المودعه به النقود بامريكا وهو في طريقه للبلاد وتسليم المودعين لمستحققاتهم .

يتم البدء في الصرف وتسليم المودعين لمستحققاتهم عقب ايداع الشيك مباشرة حيث لا توجد اية عقبات تحول دون ذلك بعد الاعلان عن مواعيد الصرف والاتفاق مع مكتب النائب العام وقد علم مندوب الاهرام بان المشتريين موجودون الان في البلاد عدا اقدمهم الذى يرافقه ممثل المشتريين في امريكا .

جاء ذلك على لسان عادل رشاد نبيه ابن ممثل المشتريين وقال ان والده اكد له ان اتصال تليفونى معه انه تسلم شيكا بقيمة الصفقة وهى مليار ونصف مليار جنيه وان الشيك الان في جيبسى، وهو في طريقه الان للبلاد قادما من امريكا حيث يقوم بتسليم الشيك الى البنك الوطنى للتعمية . واضاف ان الشيك قابل للسحب الفورى .. وسوف



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩١

□ النائب العام الجديد :



## أسلوبى : الدراسة المتأنية .. وسوف أبدأ بقضايا توظيف الأموال

في أول تصريح صحفي للمستشار  
رجاء العربي النائب العام الجديد  
أكد على استمرار أسلوبه في العمل  
الذى حرص عليه طوال ٣٥ عاما  
مضت في خدمة العدالة ، من الالتزام  
القلم بالدراسة المتأنية لكل قرار لكى  
يطمئن قبل أن يصدره أنه سوف  
يجيء محققا للمصلحة العامة .

ويسرى ذلك المنهج - فيما يضيفه  
النائب العام الجديد - على تلك  
التوعيات من القضايا التى يطلق  
عليها « قضايا الرأى العلم » .. التى  
يتجهل فيها المواطنون قرار النيابة  
العلمة .. فبذلك المستشار رجاء  
العربي . انه وان كان يقدر اهتمام  
الرأى العلم ببعض القضايا فلنه  
يحرص كل الحرص الا يأتى  
الاسراع في تحليها على حساب  
الاخلال بعيدا الدراسة المتأنية التى  
لا تهدر حقا قانونيا لاي طرف .

وفي هذا الإطار يبدأ النائب العام  
الجديد - وهو اب لمهندس في الهيئة  
العلمة للبتروك وزوجه كانت تعمل  
وتفرغت لبيتها - بتناول القضايا  
الكبرى الهامة المطروحة في الساحة  
وفي مقدمتها قضايا توظيف  
الأموال .. ويأمل بالدراسة العميقة  
لكافة جوانبها وضع حد نهائى  
لها .. يحقق العدل ويرد حقوق  
الضحايا

ومن مسارات التفكير التى تشغله  
حاليا دراسة مائد يتطلبه انجاز  
العمل من انشاء نوعيات جديدة  
متخصصة من انجيات اذا احتاج  
الامر ذلك ..



المصدر: الاهـ — را م

التاريخ: ٥ يـ — وليـ و ١٩٩١

## إحالة اصحاب شركتين للجنايات لاستيلائهم على أموال المودعين

أحال المستشار حسن الشربيني المحامي العام لنيابتي الشئون المالية والضرائب صاحبى شركتى الفضل والأنوار لتوظيف الأموال لمحكمة الجنايات لاستيلائهما على ١٢ مليون جنيه من المودعين وامتناعهما عن ردها لهم .

وكان أحمد ادريس رئيس النيابة قد تولى التحقيق فى القضية الأولى المتهم فيها أحمد محمود عبدالهادى صاحب شركة الفضل ووجه اليه تهم الحصول على ١١ مليون جنيه من المودعين وعدم إعداده البرنامج الزمنى لرد الأموال اليهم والنصف عليهم بأنه كان يصرف لهم أرباحا تبين لهم فيما بعد انها تخصم من اصل ايداعاتهم

كما حقق اسامة العشرى رئيس النيابة فى القضية الثانية المتهم فيها أحمد محمد معروف صاحب شركة الأنوار للمعاملات الإسلامية لتلقيه ٢ مليون جنيه من ٥٥١ مودعا واثباته بيانات جوهريه غير صحيحة بالاحطار المقدم لهيئة سوق المال .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ يوليو ١٩٩١

## من قريب

### عبث في عبث !!

المسرحية الهزلية التي يشهدها الراى العام في مصر الآن . باسم . فلوس الريان . . هي مسرحية طفيلة من نوع الكوميديا السوداء . يخرجها محام رئيسي خفيف اليد واسع الحيلة ومعه ابيه وساعى مكتبه ومعظم أبطالها شخصيات وهمية لا يعرف احد عنها شيئاً .

يظهر هؤلاء الأبطال في خلفية المسرح . مثل الأشباح حيث يخيم ظلام متعمد يتفكرون في أزياء مختلفة فلا تكاد تعرف هل هم من الجزيرة العربية . ام من جزر البهاما . ام من سويسرا ام من امريكا . ام لاجود لهم على الإطلاق ولكنهم يحملون لافتة كتب عليها . عصاة المشتريين . وتتجسد اللافتة امام عيون المشاهدين بين حين وآخر . تتراقص امام انظارهم . فيخيل إليهم من سحر المحامى الرئيسي أنها دولارات تسعى . وانها قد تحولت إلى أنهار من أوراق البكنوت في طريقها إلى جيوبهم .

ونحت قاتير هذا الوهم . يتحول المتفرجون الضحايا من اطفال وارامل ورجال ونساء إلى شخوص قلعة متحركة . يرقصون معاً . رقصة الأمل . ياكلون ويشربون وينزأون ويبيعون ويموتون . وينشرون . ثم تتوقف الموسيقى فجأة ويغمر المسرح ضوء باهر يعنى العيون . فلا يرى الناس شيئاً . غير شخص امه في ملابس بهلوان يعطي نفسه بأوراق الصحف . يزعق ماعلى صوته ان الفلوس قلعة وانها بجري نحو بلها إلى السوق . وان وكيل المشتريين وحامل اختامهم سوف يظهر على الأرض مع المسيح الدجال . فلا تفقدوا صبركم . ولا تياسوا من رجعة الله .

هذه المسرحية الكوميديية تجري تمثيلها منذ أكثر من عام . تتخللها رقصات استعراضية . يقوم بها وكيل المشتريين او من يتوب عنه او يقدمها الريان الكبير نفسه من وراء قضبان السجن ولا يلبس من فاصل كوميدي ماسلوى تحت عنوان . كشوف البركة . يشاهدها ملايين الناس من أبناء شعب مصر فيضحكون ويبكون في نوبات هستيرية متقطعة والحكومة تنظر من ركنها الحصير دون ادنى اكرثات وكيل المشتريين سافر وكيل المشتريين عما انه يكتب الشيك انه بصرفه ثم فحاة انه اخفى

والغريب في الأمر ان بعض فصول المسرحية جرى عرضها في قاعة احدى المحاكم بحضور هيئة المحكمة والسبلة والمحامين . وتطوعت الحكومة لتسوية الضرائب وتم تخفيف الضرائب وظهر النائب انعام بنفسه على شاشات التلفزيون يعلن ان الفلوس في الطريق وكل مودع سيحصل على حقه كاملاً غير منقوص

والمسرحية مازالت مستمرة . اما كيف تنتهى فهو موضوع المسابقة التي سبشر عنها في الصحف قريباً .

بسلامة أحمد سلامة



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ٨ يوليو ١٩٩١

## الناس والأقتصاد

### إجابات لرئيس هيئة سوق المال

عشرات الرسائل اتلقاها يوميا من المودعين بشركة السعيد للاستثمارات المالية عقب ما نشرته لرسالة الاسبوع الماضى والمتضمنة دهشة الناس حول ما تعلنه الشركة من إصدار صكوك جديدة بصرف عنها ٢٢,٥٪ تحت حساب الأرباح - ونسيت الشركة أن هذا الحساب اسمه في علم المحاسبة ( حساب الأرباح والخسائر ) ولكن يبدو أن الشركة تعلم الغيب وأنه لن تكون هناك أية احتمالات للخسارة فحذفت كلمة الخسائر .. وعلى كل حال ندعو الله جميعا أن يطرخ البركة في كل أموال المودعين جميعهم ومثل الدهشة أن المودعين يتعجبون وهم يقرأون أن الصكوك الجديدة سوف تصرف هذه النسبة التي تفوق عائد اذون الخزانة بينما لم يعلقوا أى أرباح عن صكوكهم منذ عام ١٩٨٨ . هذا بخلاف تغيير مواعيد الصرف دون مراعاة للموعد المحدد في الصك

والمودعون في دهشتهم هذه يحملون هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبة مسؤولية ما يجرى . وقد وجهنا تساؤلات القراء الى الدكتور محمد حسن هج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال وقد ألدنا رئيس الهيئة بإجابات عن هذه التساؤلات

قل أرجو التفضل بالاحاطة بأنه فيما يتعلق بصرف الأرباح عن سنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ فتعلمون سيادتكم أن تحديد الأرباح - تمهيدا لتوزيعها وفقا لأحكام القانون - يرتبط بالانتهاء من إعداد الميزانية والقوائم المالية للشركات الثلاث . وقد تسلمت الهيئة بتاريخ ١٩٩١/٧/٥ الميزانيات والقوائم المشار إليها عن الفترة المالية الأولى المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١ مرفقا بها تقارير مراقبي الحسابات وقامت بفحصها واختار الشركات الثلاث بملاحظاتها لاتخاذ اجراءات الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة للشركات تمهيدا لاعتماد الميزانيات وتوزيع الأرباح في ضوء نتيجة النشاط الظاهرة بالمراكز المالية

وبجدر التنويه في هذا الصدد عن أن الميزانيات وغيرها من القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات سيتم نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل قبل انعقاد الجمعيات العامة للشركات الثلاث حتى يتعرف اصحاب صكوك الاستثمار على الأوضاع المالية لتلك الشركات .

والى تحدى لنستكمل رد رئيس الهيئة العامة لسوق المال

عبدالرحمن عقل



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩١

## الخاسر والاقتصاد

### اجابات لرئيس هيئة سوق المال

ومازالت الرسائل ترد اليها تحمل الشكوى من تاخر صرف صكوك شركات السعد للاستثمار . بالرغم من اعلامها عن طرح صكوك جديدة .. آخر هذه الشكوى باسم احمد محمد حسين من فارسكور ، الذى يرغب - على حد تعبيره - فى نقل الصورة بصدق الى هيئة سوق المال وهو يتساءل كغيره كيف تصدر صكوك جديدة ، باللان والشرع ، فى حين ان الشركة لم ترد الصكوك القديمة فى مواعيدها ويقول ان ما جاء بتاريخ ١١ يونيو الماضى باحدى الجرائد اليومية على لسان المسئولين بالشركة بانه تم اعادة الاموال كلها للمودعين ما هو الا افتراء ، فهو لم يسترد حقه ابريل ١٩٩٠ حتى الآن .

ونفس الرسائل التى انلقاها من مودعى شركة السعد تتكرر لمودعى شركة الشريف من عدم الوفاء بقيمة الصكوك فى مواعيدها المحددة ففى رسالة فتحى عوض مجاهد من الاسكندرية يقول انه مهندس بالمعاش وادع تحويشه عمره فى شركة الشريف ولا يستطيع ان يجد عائدا من امواله ليعيش ويشترى الدواء له ولأسرته .

على كل حال نحن نذكر بهذه الامثلة أجهزة الرقابة والمستولين من الحكومة او هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبات بسرعة مراجعة اوراق شركات تلقى الاموال واتخذ ما يلزم نحو نشر ميزانيات تلك الشركات حتى يلف المودعون واصحاب الصكوك على حقيقة اوضاع هذه الشركات

وزكمل اليوم رد الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال على ما الير من شكوى تجاه شركة السعد .....

ولما يتعلق بالمبالغ التى سبق توزيعها تحت حساب الارباح خلال سنتي ٨٨ ، ٨٩ ، التى قامت الشركات بخصم جزء من استحقاقات صكوك الاستثمار لاجل التسيو النهائية بعد اعتماد القوائم المالية فسيتم ايضا تسويتها بعد انعقاد الجمعيات العامة للشركات . هذا وقد سبق لمجلس ادارة الهيئة ان ضمن قرارات الموافقة على تأسيس وقيد الشركات الثلاث اعتبار المبالغ التى سبق صرفها تحت الحساب حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ مبالغ غير قابلة للاسترداد من اصحاب صكوك الاستثمار ، وقد تابعت الهيئة من خلال تقارير مراقبي الحسابات التزام الشركات بهذا القرار .

اما بخصوص بعض الشكاوى والنش يتضرر اصحابها من قيام شركات السعد بتاجيل صرف بعض صكوك الاستثمار التى حل موعدها خلال شهر يونيو ١٩٩١ .. فلقد قامت الهيئة بإرسال الشكاوى الى الشركات الثلاث مع التنبيه بالزالة اسبابها وانتظام صرف الصكوك طبقا للمواعيد المحددة وفقا لبرنامج اصدار صكوك الاستثمار المقدم الى الهيئة .

كما قررت الهيئة فى اطار ذرود الاشراف والرقابة الواردة بالقانون ايجاد مجموعة من الخيارات لتفتيش على الشركات الثلاث لمعخص الميدانى لشكوى اصحاب صكوك الاستثمار وكذا متابعة التزام الشركات باحكام القانون ولائحته التنفيذية وستتحض الهيئة الاجراءات المناسبة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج التفتيش .

والهيئة يسعد بها ان تقدم لسيداتكم ولجريدة الاهرام بخالص الشكر على الجهود المبذولة فى مجال التوعية المستمرة باوضاع الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها

مع خالص تحياتى وتقديرى  
رئيس الهيئة

د . محمد حسن فحج النور .

عبد الرحمن عقل



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٠ يوليو ١٩٩١

## بيان من محمد جبر حول قرارات الحرية

جامعا من الاستاذ مرنضى منصور المحامى  
بصفته وكيلا عن السيد / محمد جبر أن  
مأثـر بالصـحف مؤخـرا عن عزل مجلس  
ادارة شركة دار الحرية صحيح بالنسبة لما  
اتخذته الجمعية العمومية للشركة من قرار  
بالعزل وتعيين المفوض العام بعد انسحاب  
مجلس الادارة من الاجتماع وذلك في حضور  
مندوبى مصلحة الشركات وهذا العزل حق  
مكفول للجمعية العامة طبقا لقانون شركات  
المساهمة .

اما بصدد ماأثـر عن صدور حكم ضد  
الاستاذ محمد جبر والاستدلال به على أنه  
عن مظاهر الانحرافات المالية المزعوم نسبتها  
له . فانه يعنيه أن يوضح أن ذلك الحكم  
صدر ضده غيابيا في قضية شيك وقع  
بصفته العضو المنتدب بالشركة ومن ثم فلا  
يتعلق بعمليات شخصية ، وقد تقاعس  
مجلس الادارة عن تسوية تلك المديونية  
للمؤسسة الصحفية الدائنة بالرغم من  
المساعي التى بذلها وأثـرت عن موافقة  
المؤسسة الدائنة على تيسير شروط السداد  
مما يحتفظ معه العضو المنتدب بكافة حقوقه  
القانونية



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩١

## مجرد رأي

### كشوف البركة .. !

ظلمت الصحافة اسم ، كشوف البركة ، عندما أطلقت على المبلغ الذى ذكر الريان فى تحقيقات أجرتها معه النقيبة فيما اشتهر باسم قضية الذرة الصفراء انه دفعها لبعض الأشخاص لتسهيل عملياته .. وغير ذلك ظلم الريان بعض هذه الشخصيات عندما نسب اليها حصولها على الاموال التى ذكرها ..

وبصرف النظر عن الظلم ومن ظلم من فإن المؤكد ان اسم كشوف البركة شيء وهذه المبلغ شيء آخر .. كشوف البركة عبارة عن ودائع مالية اودعها اصحابها شركة الريان ولكن الرجل اختصها من دون الودائع الاخرى باهتمامه فكان ان لوهم اصحابها ان الله يترك في تلك الودائع وبدلا من ارباح ٢٥ او ٣٠ في المئة التى كان يوهم الكل بها فانها الممت ارباحا وصلت الى بعض الاحيان الى مئة في المئة .. رشوة خفية يعنى . اما المبلغ الذى قال الريان انه دفعها لبعض الشخصيات فهو رشوة علنية لا تخضع لاي بركة .. !

ولقد نجح احمد الريان في صرف الاهتمام الى اسماء هذه الشخصيات بينما الواجب ان نسأل . كيف وانت تدبر اموال المودعين باسم الاسلام والشريعة وتطلق حديثك التى تجعلها عنوانا لديك .. كيف ابحت لنفسك ان تقدم هذه الاموال لهؤلاء الاشخاص الذين ذكرتهم وانت تعرف انها رشوة . واذا كنت قد درست الدين وعرفت تعليمه فالأ تعرف ان الراشى والمرتشى فى النار ؟

وكيف يستقيم الكسب الحلال اذا كُن ملوثا بالرشوة ؟

ان كشوف البركة التى هى رشوة خفية . والاموال التى قدمها الريان كرشوة علنية لم يكن الفساد فيها من طرف واحد وانما من طرفين تعددت اسماء احدهما بيبي محمد . سم المصروف . سى فى شخص الريان .. وهذا ملكنا نحذر منه منذ بدأت شركات توظيف الاموال مرتدية ثياب الاسلام ومطلقة لحية الدين وممسكة بمسبحة الايمان .. كنا نحذر من اغراءات المال الكبيرة التى لدى مثل احمد الريان وكيف انها فادرة على نشر الفساد وتخريب الزعم في الوقت الذى يوهم الناس بالاسلام .. نعم هناك خربو الزمة في كثير من المواقع ولكن المنهم الاول في تخريب الزعم هم الذين يندفعون لانهم بهذا الدرع لا يكتفون فقط بلغني خربت ذمتهم وانما هم اخطر من ذلك . يفرون الذين يتمسكون بالعلم والشرف على الانزلاق الى مستنقع الرشوة .. ان كشوف البركة وعمولات الرشوة ليست غلط مسئولية الذين حصلوا عليها ولكنها قبل كل شيء مسئولية الذى دفع وقدم الرشوة والفسد الزعم وخرب الضمير في الوقت الذى كان يوهم مودعيه بأنه يوظف اموالهم في الحلال !

ويايها الحلال كم من حرام ارتكبت باسمك ؟

صلاح منتصر



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٨ يوليـو ١٩٩١

## صفقة بيع ممتلكات الريان .. هل تتحقق في اول نوفمبر القادم ؟!

وسط مشاعر التوتر والقلق التي يعيشها المودعون بشركات الريان منذ الاعلان عن صفقة بيع هذه الشركات .. حدث امس تطور جديد في عملية ايداع قيمة الصفقة عندما اعلن رشاد نبيه ممثل المشتريين المجهولين حتى الآن : موعدا جديدا لصرف الاموال يبدأ اول نوفمبر القادم . واكد ممثل المشتريين انه تسلم ثلاثة شيكات مصرفية من المشتريين لا يجوز القلؤها او الرجوع فيها شريطة عدم الاعلان عن اسمائهم او شخصياتهم لحماية لاموالهم

وفي مؤتمر صحفي عقده ببنقبة المحامين شهده عدد كبير من الصحفيين والمودعين - اعلن ممثل المشتريين نجاح الصفقة . واضاف انه سلم النائب العام شيكا على نفسه بمبلغ مليار و ٥٣٩ مليوناً و ٨٨٩ ألف جنيه على ان يبدأ الصرف للمودعين بعد اول نوفمبر القادم مباشرة طبقا للجدول الذي سيعلن في حينه . وأشار إلى ان الصفقة كان قد تقرر إلغاؤها منذ ثلاثة اسابيع بعد الحملة الصحفية ضده وضد المشتريين الذين راوا معها انه يستحيل عليهم العمل في مصر بعد ان دمغتهم الصحافة المصرية بانهم من رؤوس الاخوان المسلمين في الخارج مما يجعلهم مهددين في ثرواتهم بمصر عند حدوث أي خلاف بين نظام الحكم وهذه

الاتجاهات مستقبلا وهم في حليقة الامر لا صلة لهم بأي نشاط حزبي او ديني . وقال انه اعتكف والمشتريين في مكان بعيد في محاولة مستعجلة لاقتناعهم بالغاء قرارهم بالانسحاب وان نجاحه في عدولهم كان مرده استقلاله للموالف العظيم للدولة من الصفقة وتثبيت سعر الدولار منذ ١٩ ابريل الماضي حمية لاموال الصفقة من المضاربة عليها حتى اليوم رغم انه كان معلوما في ذلك الوقت ان الصفقة ستتم خلال شهر على الاكثر ورغم ذلك احتفظت الدولة بوعدها مما يؤكد مساندتها لهم . وانها لن تكون ضدهم في وقت من الاوقات . واضاف : ان المشتريين الذين مازالت بالخارج طلبوا تاجيل اعلان اتمام الصفقة لمدة ثلاثة اشهر نظروف جدت لهم هذه الايام تفرض عليهم الا تعرف اسمائهم او يطلع احد على الشيكات الصادرة منهم باسمه لانه عن طريق ذلك يمكن معرفة اشخاصهم مما يسبب خطرا على مراكزهم المالية التي مازالت بالخارج وعلى حياتهم طبقا لوجهة نظرهم . وكانت مفاجاة جديدة قبل يوم من الميعاد المحدد للايداع فاشتراط لذلك ان يتسلم شيكات الصفقة او يطلع النائب العام عليها فرفضوا لخوفهم من التعرف على اشخاصهم قبل تمام تصفية مراكزهم في الخارج لكنه أكد لهم ان الدولة لن تترك ضدهم في اي وقت من الاوقات .

وفي ختام المؤتمر الذي تابعه محمود النوبى مندوب الاهرام - اعرب عن شكره لهيئة محكمة جنابات الجيزة التي تنتظر قضية الريان وللنقابة العامة في حرصهما على اتمام الصفقة لصالح المودعين .. وسأله الصحفيون : وماذا لو حل يوم اول نوفمبر ولم يسدد لمن الصفقة ؟ اجاب رشاد نبيه : ادخل السجن على الفور بتهمة اصدار شيك بدون رصيد . ومن جانبه أكد المستشار رجاء العربي النائب العام لاحمد موسى بان ممثل المشتريين قدم إلى النيابة صباح امس شيكا بمبلغ مليار و ٥٣٩ مليوناً و ٨٨٩ ألف جنيه . يستحق صرفه في اول نوفمبر ٩١ . وهو مسحوب على بنك مصر فرع طلعت حرب . وان النيابة وافقت على قبول الشيك من ممثل المشتريين بصفته . لضمان الجدية في ايداع لمن صفقة اموال الريان .

وأشار النائب العام الى ان رشاد نبيه قدم الشيك إلى المستشار ساهر نرويش مدير إدارة التحفظ . ووقعه امامه . وتحفظت النيابة بأصل الشيك . القبل للصرف لحساب إدارة التحفظ . وان النيابة ليست طرفا في القضية سوى انها معقلة خلال جلسات المحكمة . التي تنتظر قضية الريان . وقال : ليس للنائب العام اي تعليق حاليا على الاجراءات التي يمكن إتخاذها في حالة عدم وفاء رشاد نبيه بوعده اول نوفمبر القادم .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ يوليو ١٩٩١

## مجرد رأي

### ليس شيكا !

ذكرت جريدة الاخبار وهي نصف تليفزيوني . المؤتمرون الصحفي . الذي علقه محامي المشتريين السريين لصفحة الريان مانعه : وفي مكتب النائب العام المستشار رجاء العربي اطلعت الاخبار على الشيك وهو شيك محدد باسم ... ( المحامي ) لصالح ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بمبلغ مليار و ٥٣٩ مليوناً و ٨٨٩ الف جنيه بتاريخ الاربعاء ١٩٩١/٧/١٧ وتاريخ استحقاقه ١٩٩١/١١/١

انتهى النص ... اما التعليق فهو ان اي شيك يحمل تاريخين لا يكون شيكا وانما يمكن ان يكون كمبيالة او اي ورقة مدنية . ولهذا فان حكاية ان المحامي كتب شيكا على نفسه بتاريخ ١٧/٧/٩١ وتاريخ استحقاقه ١١/١ هو كلام مخضرم في النصب والمناورة . يضاف الى ذلك ان هذه الورقة حتى على فرض تسعيتها . شيك . لانعكس المفهوم القانوني للشيك كاداة وفاء . وانما بالطريقة الاستعراضية التي رواها الاستاذ وكيل المشتريين المختفين هي ورقة ضمان لاسداد الوفاء . وهذه قضية يعرفها جيدا المشتغلون بشئون القانون ...

ثم ان حكاية ان ياتي شخص معروف ان رصيد حسابه في البنوك صفر ويكتب ورقة يقول فيها ادفعوا لي اي جهة ١٥٣٩ مليون جنيه بالصورة التي رايناها لا تختلف كثيرا عن توقيع شيك من هذا النوع الذي يقول اصرفوا لحسابه ٣٦٥ يوما سعيدا مع الفارق طبعاً بين النوعين لان الثاني فيه مجاملة رفيعة اما شيك الاستاذ المحامي فهو مناورة سخيفة ... !

هذا عن موضعه الشيك المضحك الذي يصلح قصة مسرحية . ثم ننقل الى بيان الاستاذ الذي ادلى به ووصف فيه الجهد الخارق الذي بذله مع المشتريين . بعد ان هددوا بالغاء الصفقة بسبب الحملة الصحفية التي راي فيها المشترون انه يستحيل عليهم العمل في مصر بعد ان دمغتهم الصحافة . ( لاحظ كلمة دمغتهم هذه ) بانهم من رؤوس الاخوان المسلمين في الخارج مما يجعلهم مهددين في قرواتهم بمصر عند حدوث اي خلاف بين نظام الحكم وهذه الاتجاهات مستقبلاً .

ولا اعرف مالذي يعيب المشتريين انهم من الاخوان المسلمين . ولذا حكاية دمغتهم . هذه ومحاولة تبرئتهم بانهم ليسوا من الاخوان وكان ذلك رجس من عمل الشيطان ... مع ان اي واحد يقوم بهذا الذي يقوم به المشترون ويدفع فعلاً الثمن ويعوض المودعين - حتى لو كان من الاخوان - على الرؤوس وينكرونه بالخير ... هذا اذا كان هناك اصلاً مشترون □

### صلاح منقصر



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٢ يـوليـو ١٩٩١

## تأجيل قضية الذرة الصفراء لجلسة الخميس ضم تقرير لجنة العشرة لفحص حسابات الريان كتب - عبدالغفار رشدي :

تسلمت امس محكمة امن الدولة العليا التي تنظر قضية الذرة الصفراء تحقيقات نيابة جنوب الجيزة في قضية فقد احرار القضية وتم ضم تحقيقات نيابة مكافحة التهريب من الضرائب ونيابة الشئون المالية ضد شركات الريان وتقرير لجنة العشرة التي تم تكليفها من النيابة العامة لفحص حسابات الريان . وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة الخميس القادم .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بامانة سر احمد رمضان . ول بداية الجلسة اثبتت المحكمة حضور المتهمين وايضا ١٥ شاهداً للاثبات طلبتهم النيابة ثم ترفع احمد شوقي الخطيب محامى المتهم كمال الدين رضا فاعلن تمسك الدفاع بهيئة المحكمة وثقته الكاملة فيها وطالب بسرعة الفصل في القضية ثم طالب الدفاع بضم تحقيقات النيابة فيما عرف بـ بكشوف البركة ، والتي قرر النائب العام حفظها بما يعنى عدم صحة الاتهامات الواردة بها . وكذلك تحقيقات النيابة في واقعة اختفاء احرار التسجيلات الخاصة بالقضية . وصورة من تقرير لجنة العشرة والتي انتدبتها النيابة لفحص حسابات شركات الريان والتي توصلت الى وجود مبلغ ٥٠٠ الف جنيه في مصروفات الريان تحت بند حسابات معلقة لاسم مجدى حسنى كمال رضا . ثم ترفع محمد شيرين فهمى رئيس نيابة الاموال العامة لذكر ان النيابة قد سلمت للمحكمة صورة من القضايا المطلوب ارفاقها . وسيتم ارفاق كافة تحقيقات فقد الشروط حين يكتمل الانتهاء منها



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ يوليو ١٩٩١

## من قريب

### فيل أموال الريان !!

الفصل الثاني من الكوميديا  
الريانية شهيداً هذا الأسبوع ..  
ارتفع الستار عن نفس المحامي  
الداهية وأصبح الحيلة . بعد أن  
ظل أعوانه يبحثون عنه عدة  
أسابيع . وهو يتصل بهم  
تليفونيا من أماكن مختلفة ليضلل  
الذين صدقوا وعودهم . فظهر  
المحامي هذه المرة في قلب نقابة  
المحامين كما يظهر أمين الهندى  
في إحدى مسرحياته المشهورة .  
وقد شعر اطراف بنظرونه ووضع  
المنديل تحت الطربوش ورفع  
شمسيته الى أعلى . وعلى وجهه  
انثر من غبار السفر والإرهاق .  
ليعلم أنه كان في مهمة خطيرة  
لأنقاذ الصفة . بعد أن أوشكت  
الصحافة وأحدث الناس أن  
تفسدها ..

أما المهمة فهي غسل أموال  
الريان . وتنظيفها وتسليكها  
وتجفيفها . لتصبح جاهزة  
للصرف .. ليس الآن ولكن في وقت  
لاحق ..

وقد كان المشهد بالفعل يستحق  
أن يكون فصلاً من كوميديا  
مضحكة مبكية

وقف المحامي النبيه أمام  
عيسات التليفزيون وكاميرات  
التصوير . وقد وضع أمامه ثلاث  
ورقات لا يعرف أحد محتواها ..  
في الورقة الأولى أن الشكوك  
والإتهامات التي اتسارها  
الصحافة . لزعت مشترى  
الصفة على حياتهم وأموالهم .  
وأنه أمضى أياماً وليالي وهو  
معتكف مع المشتريين في مكان  
لا يعرفه أحد . في محاولات  
مستميتة . ليقتنعهم بالعدول عن  
الانسحاب عن الصفة . ويعيد  
الطمأنينة الى نفوسهم .

أما في الورقة الثانية فهو قد  
نجح في اقتناعهم ولكن فجأة  
طلب ثلاثة منهم تأجيل الصفة  
لمدة ثلاثة أشهر أو ثلاث سنين .  
لو ثلاثة قرون . قل ربي أعلم .  
بعدتهم . بسبب ظروف طارئة .  
وتحمل المحامي الداهية صلاً  
ينحمله بشر . فطلب شرطاً لذلك  
أن يتسلم هو منهم الشيكات  
وتعهد بالآ يطلع عليها أحد .  
حتى لا تعرف شخصياتهم . ولا  
تكتشف أوراقهم . ولا تضل  
مصالحهم .

وكانت الورقة الثالثة أن يصير  
هو من جانبه ورقة بيضاء .  
سماها البعض شيكاً وسماها  
الآخرون كميلاً بمن الصفة .  
يتسلمها النائب العام ولا تصرف  
إلا في أول نوفمبر . ولسبب غير  
مفهوم فقد تسلمها النائب العام  
بالفعل ..

ولا يوجد شيء يشبه ماحدث  
غير لعبة الورقات الثلاث التي  
نراها منصوبة في الموائد الربطية !  
كانت هذه المشاهد تتوالى .  
بينما كانت تجري أحداث أخرى  
مشابهة لبنك ذى رؤوس أموال  
عربية في لندن . اتهم بالغش  
والاحتيال والقتال في أموال  
المودعين . فقرر بنك إنجلترا  
تجميد أمواله والتدخل لحماية  
حقوق المودعين .

وفي البلاد المنخفضة لايسمح  
أحد لمجرم بأن يفلت بجريمته  
مهما كانت صغيرة . وأما في  
بلادنا فالمجرم يفلت بموافقة  
الجميع وتحت سمع القانون  
وبصر وبشرى الحكومة  
وأصحاب الحقوق المسلوقة  
وهذا هو الفرق

سلامة أحمد سلامة



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٦ يوليو ١٩٩١

## ضم صورة من اوراق علاج فتحي الريان لقضية الذرة الصفراء وتأجيلها لجلسة الاثنين كتب - عبدالغفار رشدي :

قررت محكمة امن الدولة العليا تأجيل قضية الذرة الصفراء المتهمة فيها كمال الدين رضا وكيل اول وزارة الزراعة السابق لجلسة الاثنين القادم وشرح للدفاع باستخراج صورة من اوراق علاج فتحي عبدالفتاح الريان وضمها للقضية لتحديد مسؤوليته في قضية الرشوة .

ففي بداية الجلسة التي عقدت برئاسة المستشار محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبدالحكم وحضور محمد شيرين فهمى رئيس نيابة الاموال العامة وامانة سر احمد رمضان طلب الدفاع عن كمال رضا ضم اوراق علاج فتحي الريان بمستشفى بهمن بطوان للأمراض النفسية بطولان ومستشفى د. احمد عكاشة حيث كان يعالج من الادمان - التعرف على طبيعة مرضه ومدته وفروجه ومدى مسؤوليته عن تصرفاته المالية وتعاملاته خلال فترة المرض والتي وقعت اثناءها قضية الرشوة .

كما طالب الدفاع بضم اخر حسابات شركات الريان والخاصة ببيع ممتلكاته وعدم الاكتفاء بتقرير لجنة العشرة .

وقد رد المحامى عن احمد الريان بأن طلب ضم اوراق وتقارير علاج المرحوم فتحي الريان لا يثبت ان ماكان يعالج منه هو مجرد انهيار عصبي بسبب تعثر احوال شركاته ومشاكله التي بدأت تتضح في تعاملاته المالية ، وانه كان يعالج بتناول حبوب هسيتا دوله المهدنة .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣٠ يوليو ١٩٩١

## سماع شهادة الدكتور يوسف والي في قضية الذرة الصفراء تأجيل نظر القضية إلى ٢١ أغسطس القادم كتب - عبدالغفار رشدي

وافقت محكمة أمن الدولة العليا على إعلان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي بالحضور لسماع شهادته في قضية الذرة الصفراء المتهمة فيها كمال الدين رضا وكيل أول وزارة الزراعة سابقاً بحصوله على رشوة قدرها ٢,٥ مليون جنيه في صفقة الذرة الصفراء. وسماع شهادة ٣ مسئولين آخرين بوزارتى الزراعة والتموين. مع تأجيل نظر القضية لجلسة ٢١ أغسطس القادم علقت المحكمة جلساتها صباح أمس برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبدالحكم بحضور محمد شيرين فهمى رئيس نيابة الأموال العامة وبإمانة سر أحمد رمضان.

خلال الفترة من ٨٢ حتى الآن. وكذلك العقد المبرم بين هيئة السلع التموينية وشركات الريان في صفقة الذرة الصفراء بتاريخ ٢ أبريل عام ١٩٨٧ وحجمها ٢٠٠ ألف طن بسعر ١٨ مليون دولار.

إلى ١٩٨٧. والاستماع إلى شهادة المهندس عبدالرازق بدوى وكيل وزارة استصلاح الأراضي سابقاً وعضو اللجنة العليا للأعلاف وعصام شبانة رئيس الهيئة العامة للحوم والدواجن والمشرف على شركات الدواجن وعضو اللجنة العليا للأعلاف. كما طلب الدفاع تقريراً من وزارة-التموين واللجنة العليا للأعلاف عن موقف الذرة الصفراء

وقد طلب الدفاع عن كمال الدين رضا من هيئة المحكمة سماع شهادة الدكتور يوسف والي نظراً لحصول المتهمة منه على تفويض كامل بالنسبة لكل القرارات الصادرة من وزارة الزراعة ومعرفته لظروف الاحتياج إلى تنفيذ صفقة الذرة الصفراء في حينها. وكذلك سماع شهادة الدكتور رجاء الأمير رئيس هيئة السلع التموينية التابعة لوزارة التموين سابقاً وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦



المصدر: الاهرام - رام

التاريخ: ٧ أغسطس ١٩٩١

## مجرد رأي

### حتى لو كان شيكا

أما إن . الشيك . الذي كتبه محامى الريان وقد ذكر بيان رسمى أنه يحمل تاريخا واحدا لا تاريخين وأنه بهذا الوصف تنطبق عليه اوصاف الشيك ولا يدخل في عداد الكمبيالات أو الاوراق التجارية ... فلن هذا لايعنى أبدا أن اموال المودعين أصبحت في الصون والامن . وأن المسألة كما قد يتصورون لا تتجاوز بضعة أشهر لم يصل المحصول . وبينما القطن ويقتصر أصحاب الاموال اموالهم ! وإذا كانت اخطر اللعبات بالنسبة للاعبى السيرك هي القفزة الثلاثية في الهواء . فلن ملأكم به السبد المحلى هو نوع من هذه الحركات البهلوانية التي يقوم بها لاعبو السيرك وهو مطمئن تماما أنه سيقط فوق شبكة قانونية تحميه

وقد كتب لي البعض أن القانون يمنع كتابة شيك بتاريخ مؤجل وأن الشيك يجب أن يكون بتاريخ يوم كتابته وإلا فما العمل إذا كان صاحب الشيك قد كتبه بتاريخ مؤجل ثم وافاه الاجل قبل تاريخ الاستحقاق ؟

وخبراء القانون - فصل الشيكات بالذات - لا يرون أن القانون يمنع كتابة شيك بتاريخ مؤجل بل أن المنع في المعاملات التجارية كتابة مثل هذا النوع من الشيكات .. ولكن الأصل أن الشيك من الناحية الجنائية أداة وفاء ... أى أن كتابته أو سلجه يسجل على نفسه أنه حصل على ما يقابل المبلغ الذي تعهد بسداده في أية صورة من الصور سواء في شكل نقد أو سلع أو خدمات والأصل - لكى يقوم الشيك بهذا الدور كدالة وفاء - أن يكون للساحب يوم كتابة الشيك رصيد في البنك المسحوب عليه الشيك بقيمة المبلغ المحرز

والتفكير المنطقي يقول أنه كل على النائب العام في يوم تلقى الشيك من المحامى الذي كتبه لن يسأل عن رصيده في البنك لماذا لم يجد هذا الرصيد خضع المحامى صاحب الشيك للقانون الجنائي ولكن المحامى النكى يعرف أنه رغم هذه القفزة البهلوانية التي قام بها إلا أن هناك شبكة واقية تحميه وهي . قانون سرية الحسابات . المطبق حقا منذ فترة قصيرة والذي يمنع على البنك أن يكشف حتى للنائب العام عن رصيد حساب صاحب الشيك إلا في ٣ حالات محددة هي أن يأتى العميل بالكشف عن الحساب . أو أن تكرر شك جريمة أو شبهة جريمة موبة ويطلب النائب العام أو من يمثله من محكمة الاستئناف الكشف عن الحساب أو أن يكون هناك حبر ثابت ويلجأ المسحوب عليه الشيك إلى محكمة الاستئناف والحالات الثلاث كما هو واضح لا علاقة لها بشيك الـ ١٦٨٥ مليون جنيه وبقنالى فليس أمام النائب العام سوى قبوله وانتظار موعد استحقاقه ثم إرساله إلى البنك لصرفه فلماذا جاء الرد بالرجوع على الساحب ثار التساؤل الكبير وهل قبض المحامى شيئا في مقابل تحرير هذا الشيك حتى يمكن تقديمه لمحكمة الجنائيات ؟ سؤال يمكن أن يستمر سنوات حتى يجيب عنه القضاء

### صلاح منتصر



ما هو الموقف .. إذا لم يصرف الشيك أول نوفمبر؟ وكيف التصرف .. إذا طلب مصدره مهلة أخرى للداد؟

مواجهة

المستشار رجاء العربي : ففقتنا مؤاندا  
في اذارة المشروعت .. بضاف الى الابداعك



رجاء العربي □

تم بين ممثل المشتريين .. وبين احمد توفيق الريان الذي لا تزال يده مغلولة عن التصرف في ممتلكاته .. ولا تزال قضيتهم منظورة امام المحكمة .. وبالعطية عقد الشراء غير عقد الوعد بالبيع .. وفي هذا الاخير يمكن لاي طرف التراجع في اي وقت ..

كان يمكن بالفعل ان يقدم وكيل المشتريين الشيك الاخير الى محكمة الجنائيات .. ولكن لان المحكمة كانت متولقة وقت تقديم الشيك .. للنظر في دعوى رد المحكمة .. ودعوى الخصومة التي لجل نظرها الى ١٥ اكتوبر القادم .. لقد رأى وكيل المشتريين ان يتقدم بشيكة الى اذارة التحفظ بالنقيلة العامة .. ولم يكن

وقد جاءت اجابات النائب العام واضحة تماما .. تجل حقائق الامر للرأي العام .. وتؤكد الحرص الكامل على اعتبار اول مبلغ الاحمية : ائحة كل فرصة ممكنة لانهاء الماسلة .. وسرعة رد اموال المودعين المتلهفين على استردادها ..

قل المستشر رجاء العربي النائب العام :  
□ يهمني ان توضح بداية للرأي العام وبالاخص للمودعين .. ان النقلة العامة ليست لها اية علاقة بابة قضية .. سواء في توظيف الاموال او غيرها .. الا من خلال دورها في القامة الادعاء امام المحاكم .. وقد بدرت النقلة العامة بتقديم ال الريان في قضية جنائية في ٢٥ فبراير من عام ١٩٩٠ الى محكمة الجنائيات .. وفي ذات الوقت تحفظت على اموال المتهمين في انتظار ما يصدر من حكم سواء فيما يتعلق باموال المودعين ، او ما يقضى به ضد المتهمين وذلك لتنفيذ الحكم .. ومن هنا قول ان الرأي العام يتظلم النقلة العامة كثيرا حينما يحملها او ينتظر منها دورا غير المحدد لها قانونا ..

غير صحيح بللرة ان اذارة التحفظ بالنقيلة العامة كانت طرفا في صفقة الريان .. فالامر في حقيقته عبارة عن عقد وعد بالبيع

تسللات عديدة مريرة تستبد بلودعين لدى الريان .. الذين طالت معلقهم من تكرار الوعد التي لا تصدق يصرف ابداعهم .. وضمتها امام المستشر رجاء العربي النائب العام .. بعد ان قيل مؤخرا شيكا من وكيل المشتريين في صفقة الريان .. الشهيرة بمنتحق المداد من عسبة الخاص في اول نوفمبر القادم ..

في ملحة التسلات الحارة لاصحاب الناس :  
- ما هي بقطيطة الامكانات القانونية للنقيلة العامة في حرم مسلسل الهائل : المسمى بـ « صفقة الريان » ؟  
- اذا كان الامر كله بيد القضاء .. ولا دخل للنقيلة العامة فيه .. كما يعلن النائب العام الامن خلال القامة الادعاء امام محكمة الجنائيات وتنفيذ ما قد يصدر عنها من احكام .. فلماذا قدم اليها الشيك الاخير لاساسا .. ولم يقدم الى المحكمة ؟

- والى اى مدى تتواءم الحكومات القانونية .. لسلامة الشيك ؟  
- ومذا يمكن ان يحدث لو تعذر صرف الشيك في موعده ؟  
- وكيف يكون الموقف لو طلب وكيل المشتريين مهلة أخرى بعد اول نوفمبر ؟

- وهل تحفلت عوائد من اذارة النقلة العامة لمشروعات الريان المتخلفة عليها ؟ والى اين تذهب هذه العوائد اذا وجدت ؟

- اليس في سلطة النقلة العامة صرف مبلغ من الابداعات لبعض المودعين الذين تثبت مستنداتهم مواجعتهم لكوارث انسانية وصحية لا تطيق الانتظار ؟  
وغيرها تسلات عديدة ملحة ..



لا أريد أن اتحدث الآن فيما قد  
تنبه من إجراءات عندما يحل  
موعد استحقاق الشيك ويتبين أنه  
ليس له رصيد... أو لا يتفق مع ما  
وعد به مصدره... وذلك حتى لا  
يتخذ من حديثي ذريعة لاتخاذ أي  
إجراء مضاد يضر بمصالح  
المودعين... الذي يهمنا قبل كل  
شيء..

إذا حدث وتقدم وكيل المشتري  
بطلب مهلة أخرى بعد أول نوبعبر  
لسداد أموال المودعين... فإن الأمر  
بكل ما يصحبه من مبررات سوف  
يخضع لدراسة من الناحية  
الجنائية... سواء بالنسبة لموقف  
الشيك إذا لم يصرف.. أو بالنسبة  
لطلب المهلة الجديد.

فعلا حققت إدارة التحفظ  
بغنيابة العامة في قيامها بإدارة  
مشروعات الريان المتحفظ عليها..  
حققت عوائد في البعض منها..  
وسوف تضاف حصيلة هذه العوائد  
إلى أرصدة المودعين، ويجرى  
توزيعها عليهم بنسب ابداعاتهم  
عند ردها اليهم..

صادمت أموال الريان تحت  
التحفظ ولم يصدر بعد حكم بشأنها  
فإن الغنيابة العامة لا تملك مطلقا أية  
سلطة قانونية في صرف أية مبالغ  
من الإيداعات لأية حالات إنسانية..  
مع تقديرنا الكامل لقسوتها على  
البعض..

لما مانع من قبوله كورقة من أوراق  
القضبية.. فلعلة يصدق.. وتحل  
المشكلة وديا.. ويكون هذا في  
مصلحة المودعين.. وهذا يفسر سبب  
قبول الغنيابة العامة للشيك.. لا  
لأنها طرف رسمي في الصفقة كما  
يعتقد البعض خطأ... ولكن لأنها  
تحرص على عدم انطاعة أية فرصة  
لرد أموال المودعين.. واجهاض أية  
محاولات لاستغلال رفض الغنيابة  
العامة لتسلم الشيك في أيهم  
المودعين بأنها هي التي تسد  
الفرص البودية لاسترداد  
إبداعاتهم...

من المواقف التي تؤكد أن الغنيابة  
العامة لا علاقة لها بصفقة الريان  
وإن وكيل المشتري ليست له صفة  
عندها.. رفض الغنيابة لطلب تقدم  
به وكيل المشتري بعد تقديم  
الشيك.. يرجو فيه التصريح له  
بالمركز على المشروعات موضع عقد  
الوعد بالتبيع لتفقد أوضاعها..  
لأنها لم يسدد ضمن الصفقة.. ولا  
حتى جزءا منه كعربون.. لا يكون  
له أي حق في زيارة المشروعات  
المتحفظ عليها..

الشيك الذي تسلمناه بمبلغ  
مليار و ٥٤٢ مليون و ٨٠٠ ألف  
جنيه مصري يمثل في ظاهره شيكا  
بكل مقوماته القانونية السليمة..  
فالشيك يحمل تاريخا واحدا  
للاستحقاق في ١١/١١/١٩٩١..  
ومسحوبا على بنك مصر فرع طلعت  
حرب تحت رقم ٩٢٥٠٢١ من دفتر  
شيكات باسم محمد رشاد نبيه  
وصاحب الأمر المستشار مدير إدارة  
التحفظ بالغنيابة العامة والذي جرى  
توقيع مصدر الشيك أمامه.. وقد  
قمنا بحفظه في خزانة حديدية  
خاصة موجودة في مكان ما



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٠ أغسطس ١٩٩١

## ٦ شركات أموال بالجيزة حصلت على تراخيص من الغرفة التجارية

بلغ عدد شركات الأموال التي حصلت على تراخيص من الغرفة التجارية بالجيزة ست شركات يقراوح رأسمالها بين خمسين ألفا وأربعة ملايين جنيه ، وذلك خلال يونيو الماضي .

وصرح السيد عباس العتباتي وكيل الوزارة ومدير الغرفة التجارية بالجيزة بأن هذه الشركات تعمل في مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير والتسويق وتوزيع كافة السلع وإنشاء مطاعم عائنة .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٩١

## قانون لا يحتمل التأجيل

لامراء ان تفتى الظواهر الاجرامية في مجتمع ما . يهدد امنه ويزعزع السلام الاجتماعى فيه . كما ان المناخ المهيىء للانحراف يؤثر بالسلب على جميع المخططات التنموية ويعوق تحقيق النتائج الملهية منها .

وترجع الاشارة - في هذا النطاق - الى مأسه مصر في السنوات الاخيرة في الميادين الاقتصادية بخاصة من تسبب في إنقاذ القوانين وكثرة معدلات الجرائم ذات الطابع الاحتيال سواء في مجال الاعلان عن مشروعات وهمية لبيع الوحدات السكنية ام في نطاق ما تفرته شركات تلقي وتوظيف الاموال من نشاط غير مشروع سخرت لخدمته - بغير ضوابط موضوعية او حدود مرسومة - وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حتى تضخمت الكارثة . واستفحل الضرر الذى اصاب قطاعا عريضا من المواطنين مازالت محاولات تطويق معاناتهم الشغل الشاغل لعدد من الجهات وكثير من المحللين .

ومن عجب - انه في ظل المناخ السائد المقوم بالشعور بفقدان الثقة والاحباط وخيبة الامل . والمحاولات الجارية لاحتواء الفكبات التى اصابته الاقتصاد المصرى نتيجة نشاط الشركات المشار اليها . والتخفيف قدر الطاقة من اغرارها بالبائسة تعاود وسائل الاعلام المقروءة بخاصة الترويج لنشاط الشركات المشار اليها . وتبرز ما يشاء ان تنشره من اعلانات بالصيغة التى تراها . دون رقابة وبغير تحقق من سلامتها ومدى مطابقتها للواقع والقانون . مما دعا البعض الى ابتعاد هذه الظاهرة . والجا رئيس الهيئة العامة لسوق المال الى الاصحاح عن ان الاعلانات تلك لم تعد تخضع - طبقا لاحكام القانون - لرقابة تلك السوق ولا تحتاج الى اعتمادها . مبادات الشركات المعلنة قد وفقت اوضاعها .

ومن ناحية اخرى . يطالع المواطنون في وسائل الاعلام المقروءة اعلانات ضخمة بارزة عن عرض وحدات سكنية للبيع . ثم يفاجئون - في وسائل الاعلام ذاتها - باعلانات من جهات اخرى تحذر من التعامل في هذه الوحدات بدعى ان لنا حقوقا عليها تمنع من تصرف الغير فيها . بما يمثل ذلك من عبث غير مسئول باموال المواطنين واهدار خطير لمصالحهم .

ويتادى عما سلف جميعه ان ظاهرة الاعلان في المجالات سالفة البيان تحتاج الى تنظيم محكم يستوجب وضع الرقابة عليها وفرض الضوابط والقيود حماية للمواطنين وصونا للاقتصاد المصرى . وتحقيقا للسلام الاجتماعى .

ويشار في هذا الصدد الى ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها . قد واجه ظاهرة الاعلان عن اوجه نشاط الشركات التى تلقت اموال الجمهور لتوظيفها . فحظر - في المادة ٣٠ منه - على دور النشر ووسائل الاعلام المختلفة مقروءة او مسموعة او مرئية الاعلان عن اى نشاط من انشطتها خلال مدة توفيق اوضاعها الا بعد اعتماد صيغة الاعلان بصوره المختلفة من الهيئة العامة لسوق المال . على ان يتضمن الاعلان بيانا برقم وتاريخ الموافقة وعاقب القانون في المادة ٢٢ منه على مخالفة هذا الحكم بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على مائة الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

كما يحظر الاعلان عن اى نشاط من أنشطة الشركات التى تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون الا بعد استيفاء الاجراءات المبينة في الفقرة السابقة .

لغنيا . تنظيم الاعلان عن بيع وتاجير الوحدات السكنية باضافة مواد الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان يكون نصها .

• لا يجوز الترخيص بقائمة مبنى بغرض التمليك او تاجير وحدة او اكثر من وحداته للغير الا اذا قدم طالب الترخيص مع طلبه صورة رسمية من سند ملكيته للأرض المزمع القائمة المبنى عليها او السند الرسمى الذى يخوله البناء في تاريخ طلب الترخيص .

• يحظر على الافراد وعلى دور النشر ووسائل الاعلام المختلفة الاعلان او النشر عن تمليك او تاجير وحدات المبنى كلها او بعضها الا بتصريح من الوحدة المحلية المختصة .

ويجب ان يقدم الاعلان الى الوحدة المحلية متضمنا جميع البيانات المنصوص عليها في المادة ١٢ مكرر من هذا القانون والقروض التى تكون قد تمت مع البنوك او الهيئات وما تستلزمه اللائحة التنفيذية من بيانات اخرى ولا يجوز التصريح به الا باستيفاء هذه البيانات .

ويتم النشر بصيغة الاعلان التى نعتدها الوحدة المحلية ويجب ان يتضمن الاعلان المنشور بيانا برقم وتاريخ التصريح وجهة اصداره .

• مع عدم الاخلال باى عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او في اى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على مائة الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من اعلن او نشر دعوة الى الجمهور لشراء او تاجير وحدات خاضعة لاحكام هذا القانون على خلاف الاحكام المقررة فيه .

ويعاقب بذات العقوبات كل من اصدر او تسبب عمدا في اصدار ترخيص بناء دون تقديم المستندات المنصوص عليها في القانون . وكذلك من اصدر تصريحاً بنشر اعلان عن مبنى لم يتم ترخيصه او بغير ان يكون الاعلان مستوفيا البيانات المقررة في هذا القانون .

ان الامر لم يعد يحتمل الانتظار للقوانين خير من العلاج . والمبادرة الى المواجهة لازمة قبل ان يسقط العديد من الضحايا . ويلغوا الاوان .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ اغسطس ١٩٩١

## المدعى الاشتراكى يصرف مستحقات المودعين فى شركتى توظيف

أمر المستشار جمال شومان المدعى العام  
الاشتراكى بصرف جميع مستحقات المودعين  
لدى اصحاب شركتين لتوظيف الاموال والتي  
تبلغ نحو مليونى جنيه .

وصرح المستشار محمود ابو العلا مدير  
ادارة الاموال بأن امر الصرف بالنسبة  
لهاتين الشركتين يأتى فى اطار خطة الجهاز  
التي اكد عليها المدعى الاشتراكى وبأن  
٩١ سيشهد نشاطا مكثفا لتصفية وانتهاء  
مشكلات شركات توظيف الاموال حيث  
يتولاها جهاز المدعى العام الاشتراكى .

وقد تحققت السيولة النقدية اللازمة  
لخاضع الاول وهو محسن داود العجيل  
والخاضع الثانى وهو احمد فتحى  
وسوف يبدأ الصرف اعتبارا من اوائل  
الاسبوع القادم



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٦ اغسطس ١٩٩١

## المدعى الاشتراكى يحفظ التحقيق مع شركة بعد سداد صاحبها ٨ ملايين جنيه للمودعين والبنوك كتبت - الهام شرشر :

قرر المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى حفظ التحقيق مع اشرف صقر حسين صاحب شركة صقركو انقريراينوس بالعطارين بالاسكندرية بعد ان سدد كافة ديون الشركة .

الشركة العربية للشحن والتفريغ والترسانة بالاسكندرية تصل الى حوالى ٣٥ الف جنيه وقد قام المشكور في حقه خلال التحقيقات بسداد كافة المبالغ التى حصل عليها في مجال توظيف الاموال ، كما قام بالسداد والجدولة للبنوك والجهات الحكومية لذا اصدر المدعى الاشتراكى قرارا بحفظ التحقيق ورفع التحفظ وامر باخطار مدسلة وثائق السفر والهجرة برفع اسمه من قوائم المنوعين من السفر .

واكد المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة الاموال ان هذا القرار تم في إطار خطة الجهاز التى تركز على ان يكون عام ٩١ هو عام انتهاء موافق شركات توظيف الاموال والتى يتولاها . الجهاز وسداد مستحقات المودعين فيها .

وكافة التحقيقات التى باشرها المستشار عادل السعيد باشراف المستشار احمد فريد عبد السلام في الشكاوى التى تقدم بها عدد كبير من المواطنين ضد صاحب الشركة المذكورة . قد اسفر عن توقفه عن السداد كما انه امتنع عن رد اصل ابداعاتهم التى وصلت نحو مليونى جنيه .

كما كشفت التحقيقات ان الشركة قد حصلت على تسهيلات ائتمانية بلغت ٤ ملايين جنيه مصرى و٥٣٦ الف دولار من ٩ بنوك ، كما حصلت على مبالغ اخرى من



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥ أغسطس ١٩٩١ طس

## الشاهد الأول في قضية الذرة الصفراء يروى أسرار التسجيلات التي تمت للمتهمين كتب: عبدالغفار رشدي

استمعت أمس محكمة أمن الدولة العليا لأقوال الشاهد الأول في قضية الذرة الصفراء وهو عضو بالرقابة الإدارية الذي تولى الإشراف على التحريات وأجراء التسجيلات حيث روى الأسرار التي تناولتها هذه الشرائط وعلاقة المتهم الأول بباقي المتهمين وزوجاتهم. ثم قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة الاثنين القادم ليتوجه الدفاع باستئنه إلى الشاهد الأول.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار د. محمد حسني عبداللطيف ومضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبدالحكم بحضور محمد شيرين فهمي رئيس نيابة الأموال العامة وأمانة سر أحمد رمضان. وفي بداية الجلسة أذكر المتهمون أنهم تفاوضوا رشادى بينما اعترف أحمد توفيق الريان بأنه قدم شيكا بقيمة مليون جنيه لخمد حسنى رضا الذى أرسلها إلى كمال الدين رضا. وقد قدمت النيابة للمحكمة مواعيد حجز المتهم محمد حسنى رضا بقسم المعادى وبالحبس الاحتياطي بليمان طره. ثم تحدث الشاهد الأول في القضية مصطفى على أبورابييه عضو الرقابة الإدارية الذى استعرض مواعيد وأساليب وصول صنقة الذرة الصفراء من الخارج، ثم تحدث عن الأسرار التي وردت على لسان المتهمين في الشرائط التي تم تسجيلها في القضية بناء على إذن من النيابة والتي أقر فيها المتهم الأول كمال الدين حسنى رضا وكيل أول وزارة الزراعة في حديث تليفوني مع ابنته هالة بأن المبالغ التي يمارس بها زوجها كمال القرش - وهو المتهم الرابع في القضية - أعماله هو السبب فيها وأنه هو الذى أوجدها له لأن زوجها لم يرث أى شيء وأنه يبعثه إلى

الريان ليأتى منه بهذه المبالغ حيث يقسمها معها. كما توجد مكالمة أخرى بين كمال القرش وأخته نيللى وهي في نفس الوقت زوجة محمد أشرف كمال رضا - المتهم السادس في القضية - يعترف فيها كمال القرش لأخته بأنه يقوم بالعبء الأكبر في تحصيل المبالغ من شركة الريان - وأنه يتعرض لمخاطر في ذلك نظراً لكبر حجم هذه المبالغ التي يجعلها في سيارته وهذا الحديث تم بمناسبة محاولة كمال القرش بيع شقة الزوجية وكان كمال رضا بصفته والد زوجته ينصح ابنته ويحذرها من أفعال زوجها كمال القرش لأنه يمتلك أموالاً تقنيه عن بيع هذه الشقة. ثم ذكر الشاهد أن الشيك الذى قيمته ١٠٠ ألف جنيه باسم محمد حسنى رضا مسحوب من شركة الريان على بنك التنمية الوطنى بالجيزة وشيك آخر بـ ٢٠ ألف دولار مسحوب من شركة الريان لصالح كمال الدين رضا وقد وجدت صورة منه بمنزله يوم القبض عليه وتبين أن كمال الدين رضا ليس له أى ودائع أو حسابات لدى شركة الريان.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ أغسطس ١٩٩١

## دفاع الريان يتنازل عن دعاوى رد ومخاصمة المحكمة

أعلن أمس دفاع الريان تنازله عن جميع طلبات رد هيئة المحكمة وعضو اليمين وقضايا الطعن كما تنازل عن مخاصمة رئيس المحكمة وقررت المحكمة سماع مجدى حشيش فى جلسة اليوم واستكمال سماع الشاهد فى قضية الذرة الصفراء غدا الخميس .

وفى بداية الجلسة قال فريد الديب محامى الريان انه وممدوح الوسىفى يودان التاكيد على تقديرهما للمحكمة واحترامهما للمستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف رئيس الدائرة والمستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم عضوى المحكمة ويثقان ثقة مطلقة فيهما ، ونعلن تنازلنا عن الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى دعوى الرد فى قضية الذرة الصفراء وتنازلنا تنازلاً نهائياً عن الطعن بالنقض فى حكم محكمة الاستئناف برفض دعوى رد الدكتور حسنى عبد اللطيف فى قضية الريان وفى قضية الذرة ، وايضاً تنازلنا عن طلب رد عضو اليمين كما أكد المحامى تنازله عن دعوى المخاصمة ضد رئيس المحكمة



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٩١

□ في محاكمة الريان :

## الحساب القانوني : أصول الريان قبل قانون تكفي الأموال كانت ١,٥ مليار جنيه

كتب - محمود النوبسي

قررت أمس محكمة جنحيات الجيزة - المنعقدة بمرحلي المعارض - تاجيل قضية أحمد الريان إلى جلسة ٢١ أكتوبر القادم لاستكمال دفاع مجدى حشيش المراقب المالي لشركات الريان. وقد أكد المراقب المالي في شهادته أن المركز المالي لشركات الريان كان في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ مليارات ونصف مليار جنيه.

وبدأت الجلسة استجوابات المحكمة لطلب دفاع الريان بإعادة دفاع شهادته مجدى حشيش تأسيسا على إعلان أقواله في محاضر الجلسات السابقة لغياب محامي أحمد الريان. وقد أقر المراقب المالي بأن تقابل مع الزحوم قاضي الريان واتفق معه على تأسيس شركة الريان للمعاملات المالية وقال إن المركز المالي للشركة قوى وكلفت بتأسيس الشركة في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقد أشيع في هذه الفترة بأن شركة الريان

خسرت ٢٠٠ مليون دولار في البورصة الأمر الذي أدى إلى هجوم المدعى بسحب ودائعهم وقد استطعت التصرف وتغيير السيولة اللازمة.

وأضاف الشاهد: أعدت تقريرا عن شركات الريان ولاحظت عدم وجود مستندات وعدم معرفة حجم الارصدة بالخارج. وطلبت من قاضي الريان موافقة المحاسبين القانونيين بشهادة صحة الارصدة بالخارج. كما أن الشركة كانت تزال نشاطا في أسواق المال العالمية وتساهم في بعض الشركات بالخارج ولا يوجد أي انعكاس لهذه المعاملات بسجلات الشركة. وقال أنه عندما بدأت آثار الصراع بين الأخوة الريان تطفو على السطح اشتدت موجة السحب وقد تصدى الريان لهذه الموجة في بادئ الأمر برد الارصدة لأصحابها واستندت الشركة -أرصدة مدحة وعجز الريان عن إيجار السيولة ولجأ إلى توقيع الشيكات المؤجلة للراغبين مع أوائل عام ١٩٨٨ وبدأ انهيار

الشركات وتوقفت جميع مرافق شركات الريان وهجرها العاملون خشية بطش المدعين. وكنا كمحاسبين قانونيين غير قادرين على استكمال أفعال ميزانية الشركة. وقال إن أحمد الريان تول رئاسة مجلس الادارة وقدم في ٤ تلكسات تفيد وجود أرصدة للريان بالخارج في حدود ٤٠٠ مليون دولار أي مايعادل حوال ٩٠٠ مليون جنيه وإذا أخيفت هذه المبالغ إلى أصول الريان وأرصدته في مصر والتي بلغت حوالى ٦٠٠ مليون جنيه يكون إجمالي أصول الريان ١٥٠٠ مليون جنيه وهي تعادل قيمة الايداعات في ١٠/٦/١٩٨٨ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وكان يقضى بمنع الشركات من تلقي الأموال من الجماهير قبل الفعل به وإن تنرقف عن التلقى وقد أدى هذا الأمر إلى تعقيد المشكلة أمام الريان للحصول على موارد سائلة لرد أرصدة المدعين وأخفق أحمد الريان من منزله إلى مواقع أخرى لايعرفها المدعون.





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٩١

## **أوضاع شركات توظيف الأموال مجلس الشعب يطلب تقريراً عاجلاً منها كتب : محمود معوض :**

طالب الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من الحكومة أن تقدم بقرء رسمي على السؤال الذي لقيه النائب معنوح فودة لوزير الاقتصاد حول المبررات التي استندت إليها هيئة سوق المال عند الترخيص لبعض شركات توظيف الأموال بمزاولة نشاطها طبقاً للقانون ٤٦ لسنة ٨٨ وتسائل العضو عن الشركات التي وافقت عليها الهيئة ووفقت أوضاعها ومدى انتظامها في سداد مستحقات المودعين طبقاً لالتزاماتها القانونية .  
وقد طالب الدكتور فتحي سرور بإعداد تقرير عاجل حول هذا الموضوع بعد أن تلقى المجلس عدداً من الاستفسارات من الجماهير والمودعين .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩١

## رئيس هيئة سوق المال

**فملا بعض الصكوك تأخر صرفها  
وسوف نتخذ الإجراء المناسب تجاهها  
وقريبا نضع حساب الأرباح والخسائر أمام المودعين**



وقد أرسلنا بها الى مراقبي الحسابات لاعادة تصوير الميزانية بما يفصح عن المركز المالي الحقيقي لكل شركة. وكانت هذه المهمة ان تنتهي تماما .. وعلى هذا فسوف تعقد الجمعيات العمومية للشركات خلال وقت قريب. ونتبين من الميزانيات على وجه التحديد حساب الأرباح والخسائر.

تتركز في النقاط التالية:  
• بالنسبة لفتح الباب لتلقي ايداعات جديدة .. فهذا حق لشركات السعد

بموجب القانون ١٤٦ الذي تم على أساسه توفيق أوضاعها .. ومن ثم فان هيئة سوق المال لم

تصرح بحق كفالة القانون

• وعن تأخر صرف بعض الصكوك في مواعيدها المحددة .. فان هذا الأمر يأخذ مسارين: هناك صكوك تأخر أصحابها أصلا في صرفها .. وحولت الى بنك قناة السويس .. وهناك بالفعل صكوك تأخرت شركات السعد الثلاث في صرفها .. وكشف التفتيش عن هذه الحقيقة .. وسوف تتخذ الهيئة الاجراء المناسب تجاه هذا الموقف

• وأما عن حساب الأرباح والخسائر .. فقد بعثت اليها الشركات بميزانيات كان لهيئة سوق المال عليها ملاحظات وتعليقات ..

ما هي الحقيقة وراء الشكوى التي تلقيتها من عدد كبير من المودعين بشركات السعد الثلاث ؟ يقول الشاكرون انه رغم صدور صكوك الاسترداد تحت اشراف الهيئة وطبقا لجدول زمني للوفاء بها. ورغم ان هذه الصكوك في حكم الشيك او الكمبيالة. فلم يتم صرف اى مبلغ في ميعاده. ويضربون مثلا بالصك الدولارى المستحق في ابريل الماضى والذي لم يتم صرفه حتى الآن .. بالإضافة الى انه لم تتم إضافة اية أرباح الى قبالتنا الأساسية منذ عام ١٩٨٧ .. بل على العكس من ذلك تخصم اية مبالغ تقاضيناها تحت حساب الأرباح.

• ويتساءل الشاكرون: إذا كانت الشركات لم تحقق أرباحا، فعلى اى أساس تصرح لها هيئة سوق المال بالاعلان عن قبول ودائع جديدة مع صرف ٢٢٪ تحت حساب الأرباح ؟

بكل أمانة المسئولية يرد الدكتور حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال مؤكدا على أمور هامة.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩١

## الدين والإقتصاد

### جدولة شيطانية

احتفظ بخطابات لأحضر لها ثاني يوميا من مواطنين لقدوا اللغة في سوق المال. لتعذر استرداد حقوقهم. وقد تسولت هذا الموضوع أكثر من مرة. إلا أن بعض هذه الخطابات التهمتني بأنني قد سلمت الكلام. وفقدت حملي للقضية... والحقيقة أنني سلمت المناقشة وما ظلت حملي لهذه القضية لأنها تتصل بمئات الآلاف من المواطنين. وبالتالي فهي قضية رأي عام. ولكن المدهم أن لجهة الدولة بالرغم من انارة هذه القضية على كل المستويات إلا أنها مازالت لا ترد وإذا عنت أظفت. وتفضل في معظم الأحوال الصمت. واحذر الناس في تفسير ذلك الصمت الرهيب.

مواطنون يعملون في الإمارات العربية يقولون انهم اكتتبوا منذ نحو ١٤ عاما في اسهم شركة ابن سينا للعلاج والخدمات الطبية واكتتب بالدولار. ومنذ هذا التاريخ لم تقم الشركة بصرف أي عائد ويخشون أن تكون الشركة قد اعتبرت هذا الاكتتاب بمثابة تبرع منهم.

شركة اجيبكو (المصرية للدواجن) لم تصرف أي عائد منذ ٤ سنوات وتتجاهل خطابات المكتتبين المتكررة ولا يصرف المدخول مصير أموالهم.

تحت عباءة قانون تلقى الأموال قامت شركات تلقى الأموال بإصدار صكوك ثم جدولتها بطريقة شيطانية بحيث يحصلون على حوالي ٧٠٪ من مستحقاتهم في الحام الأخير للصك ورضى الناس بهم، ولكن شركات توظيف الأموال لم ينصلح حالها... فتعريف لم يصدر ميزانية حتى الآن وهيئة سوق المال تقول انها كتبت إليه بأنه مخالف للقانون... فهو لم يصدر الميزانية ويتعذر في دفع الأقساط. وغير ملتزم ببرنامج سداد الأقساط بالرغم من تلك الجدولة الشيطانية التي اقرتها هيئة سوق المال أما شركة السعد فقد ماظلت في سداد صكوك يونيو ١٩٩١ للمودعين ولم تصرفها حتى الآن. وفي نفس الوقت تعلن عن إصدار صكوك جديدة. وتصرف ارباحها فوراً في الشهر التالي وبواقع ٢٢.٥ ٪ ليس هذا غريباً وعجيباً. فمن أين تأتي الشركة بالعائد في الشهر التالي.

الناس يتسامحون لماذا لا يتحرك المسئولون على جميع المستويات رغم ما يكتب في الصحف باعتبار أنها مشكلة جماهيرية؟

لماذا توقف أيضا صرف الأرباح بالرغم من أن المال يستثمر وقطعا له عائد. وهو من حق أصحاب هذه الأموال؟ وتلك قضية أخرى سوف تبدو مشكلتها وقت صدور ميزانيات هذه الشركات وقد يتعمد عدم ظهور أرباح بها عموما أن هيئة سوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات قطعاً سيكونون هم «حراس» لأصحاب الأموال من أي تلاعب في الميزانيات ومن المضحك المبكى أن شركات توظيف الأموال التي وفقت أوضاعها. تغير تعذر أوضاعها وعدم انتظامها في السداد أو تحقيق أرباح يعود إلى آثار حرب الخليج علما بأن حرب الخليج بدأت عام ١٩٩٠. وهم لم يصرفوا أرباحاً قبل حرب الخليج بنحو ٣ سنوات. هذه أقوال الناس في خطباتهم التي لا تنتهي يومياً ولو كتبت أسماؤهم لاحتلت مساحة العمود كله دون ذكر الموضوع نفسه.

منذ أيام نشر بالصفحة الاقتصادية أن عضواً بمجلس الشعب قدّم طلب استجواب للحكومة حول وضع شركات توظيف الأموال التي وفقت أوضاعها. ونحن ننتظر من الحكومة أن ترد على طلب الاستجواب بحقيقة الموقف فقد تعودنا من الحكومة الاتخاف شيئاً. ومطلوب من مقدم الاستجواب أن يحلّل الحكومة حتى يلف على حقيقة ذلك الصمت من كل أجهزة الدولة في مواجهة متركبه شركات توظيف الأموال في حق المواطنين بل في حق سوق المال كلها.

إذا تدخلت الحكومة بقوة ويحزم لحل مشكلة سوق المال وشركات توظيف الأموال الثلاثة فهو البداية لتنشيط سوق المال في المستقبل.

عبد الرحمن عقل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩١

أي منطق وأي قانون يقلل أن  
تمثل شركة ما أموال المودعين لما  
يقرب من أربع سنوات. ومن الإعلان  
عن ميزانية الشركة؟ ودون دفع ذلك  
عن الأموال المستفجرة. ودون صرف  
توزيعات الصكوك في مواعيدها.  
هل وضعت هذه الإجراءات في  
القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨، الدكتور.  
أم أن كلمة "يجوز" تعطي الحق  
للهيئة الحرة في تطبيق العقوبات من  
عدمه. وما الذي يمنع الهيئة من  
استخدام هذه العقوبات، بدلاً من  
مجرد تحويلها للنيلبة فقط؟  
قلت لأحد أصحاب شركات توظيف  
الأموال... عليك أن تلتزم بتطبيق  
القانون وإلا ستعاقب إلى النيلبة....  
قلت أسعد يوم في حياتي أن ذهب إلى  
النيلبة... قلت: ألا تخاف من النيلبة  
قال لا أقصد ولكن... سكة النقاش في  
مصر طويلة، وسوف استريح من  
المودعين ولن ادفع شيئاً طوال فترة  
النقاش التي قد تمتد إلى أربع أو  
خمس سنوات!!... قلت وقتها لماذا  
تضيعنا الوقت والجهد في إصدار  
القانون؟

عبد الرحمن عقل

## القانون والاقتصاد

### قانون في إجازة

في أحد تصريحات الدكتور سعد،  
ممن لجج الدور رئيس الهيئة العامة  
لصوق المال قال: "أنه بسبب تكرار  
مخالفات الشركة (بعض شركة  
التصريف لتوظيف الأموال) فقد قام  
بتحويل المسؤولين فيها إلى النيلبة  
ثلاث مرات أخرى في ٩٧/٨/٥ وفي  
نص التصريح بتسليم سيده فلالاً  
والآن ما الذي يمكننا أن نفعله أكثر  
من ذلك؟

وعلى ظهر هذا التصريح تلقت  
مبعلاً من الخطابات يرد فيها المودعون  
على تسليم الدكتور... ويبدو أن  
الغضب الذي يعيش فيه المودعون قد  
دفعهم إلى دراسة ومراجعة القانون  
الذي أعدته هيئة سوق المال...  
وبعضهم يقولون للدكتور رئيس  
هيئة سوق المال ماذا يمكن أن  
يفعله؟

يقول مودع... يا سيدي الدكتور  
لماذا التوجه إلى النيلبة وقد حددت  
المادة ١٢ من القانون أسلوب التعامل  
مع الشركات المخالفة.

المادة ١٢ تجيز لمجلس إدارة هيئة  
سوق المال خلال عدد من الإجراءات  
وتنصر هذه الإجراءات إلى الإجراء في  
المظرة (د) التي تنص على حل  
مجلس إدارة الشركة المخالفة بموافقة  
الوزير وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا  
تتجاوز ستة أشهر يعرض في نهائيتها  
الأمر على الجمعية العمومية بغير  
التمرية لاختيار مجلس إدارة جديد  
للشركة. لو انقضى أي إجراء تراه  
الجمعية منسحباً.

الشركات التي صدر من لجلها  
القانون: خالفت القانون شكلاً  
وموضوعاً فهل استخدمنا معها هذه  
العقوبة المنصوص عليها في القانون؟  
يقول مودع آخر: يا سيدي  
الدكتور... لقد حول القانون لمجلس  
إدارة الهيئة بموافقة كلتي اعضائه  
فرض العقوبات مباشرة حيث تنص  
المادة ١٣ على شطب قيد الشركة إذا  
ثبت مخالفتها لأحكام القانون أو  
لأحكام التنظيمية أو إذا اثبتت  
سياسة غير بمصالح أصحاب  
الصكوك ويلتزم على شطب قيد  
الشركة وقف نشاطها الذي تعارضه  
ولمحا لأحكام القانون نهائياً. وللتزم  
برد قيمة الصكوك إلى أصحابها خلال  
المدة المحددة بقرار الشطب، فإذا لم  
تقم الشركة برد قيمة الصكوك خلال  
المدة المحددة جاز لمجلس إدارة الهيئة  
أن يقرر تصليتها، ويعين مجلس  
إدارة الهيئة المصلي ويحدد التعبه.  
هل استخدمت الهيئة هذه  
الجزاءات التي نص عليها القانون  
بإلزام من مخالفة الشركات شعلاً  
وموضوعاً للقانون؟



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

□ رئيس هيئة سوق المال يرد على المودعين بشركة الشريف :

## أهلنا الشركة ٢ فترات متتالية لازالة مخالفاتها ثم أهلنا المسؤولين بها الى النيابة في ٢ تواريخ متتالية



مستحقات مودعيها في ظرف عام ، في حين تركت الشركات التي ولغت أوضاعها تتلاعب بالفلتون على مسمع ومراى منها .

ويقول المودع عبدالعزيز مصطفى فرج في رسالته :  
حين بلغت سن المعاش في عام ١٩٨٦ أودعت كل مدخراتي ومكافأة نهاية الخدمة ونصيبى في صندوق الزمالة في شركة الشريف للتذمية الاقتصادية بهدف أن أجد علدا يعيننى على تكاليف الحياة الباهظة واسترداد ما احتاج اليه من وديعتى عند زواج أحد الأولاد .. ولكن منذ عام ١٩٨٨ امتنعت الشركة عن صرف أية أرباح . ولم تلقم حتى بصرف الصكوك في مواعيدها وهي من أصل الوديعه . ثم انتقلت الى مبنى خاص بها في مدينة السلام ، وأصبحت مطالبا بأن أتحمل جهدا لا أطيقه صحيا في الذهاب عدة مرات الى مقر الشركة لعل أوفق في صرف ١٠٠ جنيه لا أكثر .. أين إذن الموقوف المتناسب والحلسم الذى تحدث عنه رئيس هيئة سوق المال ؟

□ وأجه الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال رسائل المودعين بكل وضوح وصراحة .. وقال :  
- فعلا هناك توقف عن صرف الكوبونات بدأ من حوالى سنة وكانت لجنة تفتيش من الهيئة قد اكتشفت ذلك .  
- دعونا مجلس إدارة الشركة للانعقاد طبقا للخطوات التى جردها القانون ١٤٦ وبحضور ممثل من الهيئة وذلك بتاريخ ٩١/١٢/٤ وأوضحنا كل ملاحظات الهيئة وتعهد مجلس إدارة الشركة بإزالة المخالفات خلال شهر .  
- أرسلنا بعدها لجنة ثانية للتفتيش على الشركة ووجدت أن ذات المخالفات قائمة .

- عرضنا الأمر على مجلس إدارة هيئة سوق المال في ٩١/٢/٩١ وانتهى الى أهمل الشركة لفترة شهر آخر لتصويب مخالفاتها ، والا أحيل المسئولون بها الى نيابة الشؤون المالية والتجارية أعمالا للقانون .  
- ولما استمر الأمر على ما هو عليه قمنا بتحويل المسئولين في الشركة الى النيابة ثلاث مرات متتالية في ٩١/٣/٩١ ثم في ٩١/٦/٩١ ثم في ٩١/٨/٩١ واتسأل الآن ما الذى يمكننا أن نفعله أكثر من ذلك ؟

لعبت الايضاحات التى قدمها الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال على هذه الصفحة القضية تأخر صرف بعض صكوك شركات السعد وما صرح به من اتخذ الهيئة للجراء المتناسب تجاه هذا الموقوف .. لقيت تقديرا واهتماما كبيرين من المودعين في بعض الشركات الأخرى .

منذ تفتيت من كثيرين من المودعين بشركة الشريف للتذمية الاقتصادية رسائل تطلب ايضاحا أيضا لموقف الشركة بعد أن تأخرت مثل شركات السعد عن صرف بعض الكوبونات للمودعين ..

يقول المودع محمود حسن السيد طه أن الكوبون الخاص لشركة الشريف حل ميعاده في ٩١/٤/٩١ ولم يصرف .. وكذلك حل بعده ميعاد صرف الكوبون الس ٩١/٧/٩١ ولم يصرف .. ويتوقع قياسا على ما جرى أن يحل موعد صرف الكوبون السابع في ٩١/١٠/٩١ ولا يصرف منه سوى مبلغ ١٠٠ جنيه فقط وبالحجز لحد قد تصل الى ٦ أشهر .

ويقول المودع فاروق محمد أحمد شعبان أن شركة الشريف توقفت عن صرف الأرباح لمدة ثلاثة أعوام بالرغم من مواصلة انقلجها .. وتوقفت كذلك عن صرف بقية كوبونات صكوك التمويل في مواعيدها بحجة عدم وجود سيولة مالية .. ويضيف المودع قائلا : «أنا حتى الكوبونات لرقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ امتنعت الشركة عن صرفها دفعة واحدة مخالفة بذلك أحد بنود الصك والذى تنص على أنه في حالة عدم انسلم القسط في الموعد المحدد يتم تجنيب القيمة في حساب خاص باسم صاحب الصك وتكون القيمة القيمة كاملة للصرف الفوري . ويتساءل المودع : لماذا تترك هيئة سوق المال مسوق المتفرج على معاناة المودعين .. والعجيب أنها ظلت من الشركات التى لم توفق لوضعها ضرورة صرف كلفة



حسن فح النور □



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

## الاحتجاجات العمالية في مصر: مطالبات بالإصلاح الإداري

جمال شومان



رجاء العربي



في يونيو الماضي وقف النقيب إبراهيم النعشي تحت الشجرة بلقي ببيان عاجل عن مشكلة المواطنين مع شركات توظيف الأموال . وقال النقيب ان عشرات الآلاف من أسر المصريين تعيش هذه الأيام في محنة شديدة بسبب توقف شركة الشريف عن مبداء القسط الرابع المستحق في شهر يناير والقسط الخامس المستحق في شهر أبريل . ولقد لجأت الشركة الى حيل لارهاق النفس . فتطلت مكتب صرف المستحقات من وسط مصر الجديدة الى آخر شارع جسر السويس مما يكبد النفس مشقة كبيرة للوصول الى هذا المكتب . ويظف المواطنون في طوابير عذاب مستمرة من الصباح الباكر حتى الظهيرة . ومن يصططع ان يحصل منهم على خمسين جنيها من مستحقاته التي تبلغ الآلاف يكون قلنزا في هذا اليوم

وقال النائب موجهها كلامه لرئيس المجلس ان المواطنين اليوم محاصرون بمشاكل عديدة لارتفاع الاسعار من ناحية وضريبة المبيعات من ناحية ثانية وتكبد شركات التوظيف من ناحية ثالثة . وتهيب بالحكومة ان تدخل فوراً لتفريج عن أموال الناس

وتسائل الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس يومها لن من اعضاء الحكومة يوجه اليه العضو طلب الاحاطة العاجل ورد العضو قائلاً او جهه الى الدكتور رئيس مجلس الوزراء وايضا الى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعاد رئيس مجلس الشعب يتسائل قائلاً اود ان اعرف من هو الوزير المختص ورد النائب قائلاً الوزير المختص هو الوزير الذي تقبض هيئة سوق المال . ورد رئيس المجلس قائلاً .. من متاعب الحكومة هذه الأيام انها أصبحت تتحمل ماسي التعامل مع القطاع العام ، فهي تتحمل ماسي القطاع العام وتتحمل ماسي القطاع الخاص ايضاً .

ورد العضو قائلاً كنكم راع وكل راع مسئول عن رعيته . ولقد قلتم سيادة الرئيس في المرة السابقة ان هذه علاقة تعاقدية ، وانت استلانا في القانون . وحتى لو كانت العلاقة علاقة تعاقدية ، الا انه يندرج تحتها عشرات الآلاف من المصريين ، ولا يمكن للدولة ان تتفك مكتوفة الأيدي ..

وتسائل الدكتور سرور قائلاً هل تم ابلاغ المدعي العام الاشتراكي في هذا الشأن وقال على اية حال سيتولى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الرد . ووقف الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد يقول .. نتيجة عدم انتظام شركة الشريف في الدفع . طبقاً للجدول المتفق عليه مع الهيئة العامة لسوق المال .. فقد ابلغت النيابة العامة منذ اكثر من ثلاثة اشهر والامر الآن في يد النيابة العامة

ولقد مرت عدة اشهر على ذلك ، وما زالت المشكلة قائمة ، وما زال المواطنون يعانون . ولم يعلم أحد بقرار النيابة وموقفها .. واذا كن ذلك مشكلة ضحايا الشريف ، فما بالك من مشكلة ضحايا الرئيس .. وهل ستظل الحكومة مغلقة اذانها بلهجين والطين ولا تريد ان تسمع او ترى او تدخل .. والسؤال الكبير ما هو موقف النائب العام من كل هذه القضايا وموقف المدعي العام الاشتراكي وهما الجهازان اللذان تقع الكفة في ملعبهما الآن !!



□ رئيس هيئة سوق المال يرد على المودعين بشركة الشريف :

## أهملنا الشركة ٢ ثغرات متتالية لازالة مخالفاتها ثم أعلنا المسئولين بها الى النيابة في ٢ تواريخ متتالية



مستحقات مودعيها في ظرف عام . في حين تركت الشركات التي وفقت اوضاعها لتلاعب بالقلنون على مسمع ومراي منها .

ويقول المودع عبدالعزيز مصطفى فرج في رسالته : « حين بلغت سن المعاش في عام ١٩٨٦ اودعت كل مدخراتي ومكافأة نهلية الخدمة ونصيبتي في صندوق الزمالة في شركة الشريف للتنمية الاقتصادية بهدف ان اجد عائدا يعينني على تكاليف الحياة الباهظة واسترداد ما احتاج اليه من وديعتي عند زواج أحد الاولاد .. ولكن منذ عام ١٩٨٨ امتنعت الشركة عن صرف اية ارباح . ولم تلتزم حتى بصرف الصكوك في مواعيدها وهي من اصل الوديعة . ثم انتقلت الى مبنى خاص بها في مدينة السلام . واصبحت مطالبا بان التحمل جهدا لا اطيعه صحيا في الذهاب عدة مرات الى مقر الشركة لعل اوفق في صرف ١٠٠ جنيه لا اكثر .. أين إذن الموقف المناسب والحاسم الذي تحدث عنه رئيس هيئة سوق المال ؟ »

□ واجه الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال رسائل المودعين بكل وضوح وصراحة .. وقال : - فعلا هناك توقف عن صرف الكوبونات بدا من حوالي سنة وكانت لجنة تفتيش من الهيئة قد اكتشفت ذلك . - دعونا مجلس ادارة الشركة للانعقاد طبقا للخطوات التي حددها القانون ١٤٦ وبحضور ممثل من الهيئة وذلك بتاريخ ٩٠/١٢/٤ واوضحنا كل ملاحظات الهيئة وتعهد مجلس ادارة الشركة بإزالة المخالفات خلال شهر . - أرسلنا بعدها لجنة ثانية للتفتيش على الشركة ووجدت ان ذات المخالفات قائمة .

- عرضنا الامر على مجلس ادارة هيئة سوق المال في ١٦/٢/٩١ وانتهى الى أهمل الشركة لفترة شهر آخر لتصويب مخالفاتها ، والا احيل المسئولون بها الى نيابة الشئون المالية والتجارية اعمالا للقانون . - ولما استمر الامر على ما هو عليه قمنا بتحويل المسئولين في الشركة الى النيابة ثلاث مرات متتالية في ٣/١٦ ثم في ٦/١٦ ثم في ٩١/٨/٥ واتسامل الآن ما الذي يمكننا ان نفعله اكثر من ذلك ؟

لقيت الايضاحات التي قدمها الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال على هذه الصفحة للقضية تاخر صرف بعض صكوك شركات السعد وما صرح به من اتخاذه الهيئة للاجراء المناسب تجاه هذا الموقف .. لقيت تقديرا واهتماما كبيرين من المودعين في بعض الشركات الاخرى .

منذ تلقيت من كثيرين من المودعين بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية رسائل تطلب ايضاحا ايضا لموقف الشركة بعد ان تاخرت مثل شركات السعد عن صرف بعض الكوبونات للمودعين ..

يقول المودع محمود حسن السيد طه ان الكوبون الخامس لشركة الشريف حل ميعاده في ٩١/٤/١٧ ولم يصرف .. وكذلك حل بعده ميعاد صرف الكوبون السادس في ٩١/٧/١٧ ولم يصرف .. ويتوقع قريبا على ما جرى ان يحل موعد صرف الكوبون السابع في ٩١/١٠/١٧ ولا يصرف منه سوى مبلغ ١٠٠ جنيه فقط وبالحجز لمدة قد تصل الى ٦ اشهر .

ويقول المودع فاروق محمد احمد شعبان ان شركة الشريف توقفت عن صرف الارباح لمدة ثلاثة اعوام بالرغم من مواصلة انتاجها .. وتوقفت كذلك عن صرف بقية كوبونات صكوك التمويل في مواعيدها بحجة عدم وجود سيولة مالية .. ويضيف المودع قائلا : « حتى الكوبونات ارقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ امتنعت الشركة عن صرفها دفعة واحدة بخلافه بذلك أحد بنود الصك والتي تنص على انه في حالة عدم اتسامل القسط في الموعد المحدد يتم تجنيب القيمة في حساب خاص باسم صاحب الصك وتكون القيمة القيمة كاملة للصرف الفوري . ويتسامل المودع ، لذا توقف هيئة سوق المال موقوف المتفرج على معاناة المودعين .. والعجيب انها طلبت من الشركات التي لم توفق اوضاعها ضرورة صرف كافة



د. حسن فحج النور □



## إذا كانت الحكومة تعامل الأمر .. فما موقف النائب العام والمدعى الاشتراكي !!

جمال  
شومان



رجاء  
العربي



في يونيو الماضي وقف النائب ابراهيم النعكي تحت القبة يلقي ببيان عاجل عن مشكلة المواطنين مع شركات توظيف الأموال . وقلل النائب ان عشرات الآلاف من أسر المصريين تعيش هذه الايام في محنة شديدة بسبب توقف شركة الشريف عن سداد القسط الرابع المستحق في شهر يناير والقسط الخامس المستحق في شهر أبريل . ولقد لجأت الشركة الى حيل لارهاق الناس ، فنقلت مكتب صرف المستحقات من وسط مصر الجديدة الى آخر شارع جسر السويس مما يكبد الناس مشقة كبيرة للوصول الى هذا المكتب . ويكبد المواطنون في طوابير عذاب مستمرة من الصباح الباكر حتى الظهيرة . ومن يستطيع ان يحصل منهم على خمسين جنيها من مستحقاته التي تبلغ الآلاف يكون فلئلا في هذا اليوم

وقل النائب موجهها كلامه لرئيس المجلس ان المواطنين اليوم محاصرون بمشاكل عديدة فارتفاع الاسعار من ناحية وضريبة المبيعات من ناحية ثانية ونكبة شركات التوظيف من ناحية ثالثة . ونهيب بالحكومة ان تتدخل فوراً لتفرج عن أموال الناس

وتسائل الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس يومها لمن من اعضاء الحكومة يوجه اليه العضو طلب الاحاطة العاجل ورد العضو قائلاً او جهه الى الدكتور رئيس مجلس الوزراء وايضا الى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

وعاد رئيس مجلس الشعب يتساءل قائلاً اود ان اعرف من هو الوزير المختص ورد النائب قائلاً الوزير المختص هو الوزير الذي تتبعه هيئة سوق المال . ورد رئيس المجلس قائلاً .. من متاعب الحكومة هذه الايام انها أصبحت تتحمل ماسي التعامل مع القطاع العام ، فهي تتحمل ماسي القطاع العام وتحمل ماسي القطاع الخاص ايضاً .

ورد العضو قائلاً كنكم راع وكل راع مسئول عن رعيته . ولقد قلتم سيادة الرئيس في المرة السابقة ان هذه علاقة تعاقدية ، وانت استاذنا في القانون ، وحتى لو كانت العلاقة علاقة تعاقدية ، الا انه يندرج تحتها عشرات الآلاف من المصريين . ولا يمكن للدولة ان تكف مكتوفة الأيدي ..

وتسائل الدكتور سرور قائلاً هل تم ابلغ المدعى العام الاشتراكي في هذا الشأن وقال على اية حال سيتولى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الرد . ووقف الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد يقول .. نتيجة عدم انتظام شركة الشريف في الدفع . طبقاً للجدول المتفق عليه مع الهيئة العامة لسوق المال .. فلقد ابلغت النيابة العامة منذ اكثر من ثلاثة اشهر والامر الان في يد النيابة العامة

ولقد مرت عدة اشهر على ذلك ، وما زالت المشكلة قائمة ، وما زال المواطنون يعانون . ولم يعلم احد بقرار النيابة وموقفها .. واذا كان ذلك مشكلة ضحايا الشريف ، فما بالك من مشكلة ضحايا الريان .. وهل ستظل الحكومة مغلقة اذانها بالمعجيين والعطين ولا تريد ان تسمع او ترى او تدخل .. والسؤال الكبير ما هو موقف النائب العام من كل هذه القضايا وموقف المدعى العام الاشتراكي وهما الجهازان اللذان تقع الكثرة في ملعبهما الان !!



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ أكتوبر ١٩٩١

## قضية شيكات الريان تأجيلها الى ٢٥ نوفمبر القادم

قررت محكمة جنح مستأنف بولاق  
الدكرود تأجيل نظر قضية شيكات الريان  
لجلسة ٢٥ نوفمبر القادم وذلك لقبول  
المعارضة الاستئنافية في الحكم الصادر ضد  
الريان بالسجن ١٨ عاما والتي تقدم بها  
دفاعه

وكان هذا الحكم قد صدر بتاريخ ١٠  
يونيه الماضي .

عقدت الجلسة برئاسة محمد عطوة رئيس  
المحكمة وعضوية خالد محمود وطارق المراسي  
بإمانة سر جمعة علام

وقد حضر احمد توفيق الريان الجلسة  
ومعه المحاميان فريد الديب وممدوح  
الوسيمي حيث ذكر الدفاع ان اتمام صفقة  
الريان التي وقعها رشاد نبيه المحامي سيكون  
كفيلا بسداد قيمة الشيكات وطلب الدفاع من  
هيئة المحكمة ضم قضايا الشيكات المنظورة  
امام الدائرة الى الدائرة الاخرى التي تقوم  
بنظر قضايا شيكات مماثلة ضد الريان .  
لتوحيد الدفاع منها كما طلب الدفاع  
استصدار شهادة من مصلحة السجون تثبت  
ان احمد توفيق الريان كان بسجن مزرعة  
طرة ولم يحضر الى جلسة الحكم ضده



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ أكتوبر - ١٩٩١

## رئيس شركة السعد سافر لفحوص طبية وإمكاناته تفسطى اموال المودعين

طنطا - مكتب الأهرام - أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أنه لا تعليق عنده حول ما نشرته الصحف عن هروب رئيس شركة السعد للخارج ، وأكد أن كافة ما يخص شركات توظيف الأموال معروض حاليا على القضاء والنيابة للحفاظ على أموال المودعين . وصرح السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بأنه قام بالاتصال برئيس هيئة سوق المال للتأكد من سفر رئيس شركة السعد ، وتبين أنه سافر لأجراء بعض الفحوص الطبية ، وأن رئيس الهيئة أكد أن الامكانيات المادية للسعد تغطي حاليا أموال المودعين وأنه ينوى عقد الجمعية العمومية يوم الخميس القادم .



## مجرد رأي

### رسالة الى الشريف

ولذا كان الربان قد استفاد منك فكرة جميع الاموال فقد تعلمت انت عنه ، حلاوة ، الامتناع عن اعطاء المودعين اموالهم وفي بركات الملايين .. ولما اعلن فج انور احلك للنيابة تهللت اساريرك وصحت قللك : جلك الفرع لانت والى - من تجربة الربان - ان - سكة التفاضل ، طوبلة المدى تبيع لك استثمار الملايين في البنوك .

يا حاج عبد اللطيف : لم تكن شيئا منكورا لم امتلات خزائلك بالليارات واصبحت لديك ٥٧ شركة باسمك واسم زوجتك واولادك القصر فكيف قبلت نملك ، الاسلامية ، استثمار اموال المودعين اربع سنوات دون ان تدفع لهم عائد هذه الاموال وكيف استراح ضميرك ، الحى ، الى ان تعرضت مئات الآلاف من المواطنين الذين ملات ، جوفك ، باموالهم للضياع والخلة ان مئات الآلاف الذين اكلت اموالهم ضحوا يدعون الله بما تسحقه نظير المعاملة التى يعانونها وسوف يغلبك الموت قريبا مهما طلى عمرك وسيضعونك في الكفن الطالى من الجيوب مشيعا بلعنات المظلومين !

محمود الخزاوى - احد المودعين  
بلمك رقم ١٣٩

### صلاح منتصر

اعرف انتك بدات حياتك في غربة صغيرة كنت تصنع فيها اكياس البلاستيك تبيعها بقروش معدودات .. لم تلتق ذمتك الفكر عن فكرة جميع اموال المواطنين ومطراتهم نظير منحهم نسبة حقبة من الربح لقبل الناس عليك مرتاحين الى ما كانوا يلقونه من حسن المعاملة وسهولة صرف الارباح دون مشكل .. لم ما لبت ان بلغ عدد المودعين اموالهم لديك مئات الآلاف المراهم الربح العائل .. ولما رسفت قدمك في هذا الميدان تعلم منك ال الربان هذه اللعبة لمرسوما بزيادة امرين عندك : الاول اطلقة لعبتهم اكثر منك والذى زيادة نسبة الارباح عندك .

لم كان ما كان بعد القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذى الزم شركات توفير الاموال بان توفى لوضعها ، وتلتق ذمتك الجبار عن لكمة المودعين باعطائهم ، صكوكا ، تضمنت كوبيونات تحمل تر اربح للصرف تضمنت مبلغ لكمة كل ثلاثة اشهر .. وحملت اربع سنوات تصرف هذه الكوبيونات واجلت ٩٠٪ من المبلغ الى السنة الرابعة وهو دهاء تعرضت عليه ورضينا .. كما رضينا بلجبارك المودعين بالدولار على الصرف بالجنيه المصرى مع اجبارهم تحت وطأة شدة حاجتهم على التوقيع بانهم صرفوا بالدولار .. !

ولكن الشيطان ما لبت ان داعب ذمتك ، الاسلامية ، فحرمت المودعين من اللواء بعهدك معهم بصرف هذه الكوبيونات في مواعيدها التى حددتها انت رغم ما فيها من مكر وغين .. وعملت عدم قنرك على السداد بتأخير حرب الخليج وهى حجة واهية لان حرب الخليج كانت في ١٩٩٠ وانت ممتنع عن صرف ارباح ٨٨ و٨٩ و٩٠ وهى ميزانيتك .. اين هي ؟



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢٧ أكتوبر ١٩٩١

## الناس والاقتصاد

### الصمت الرهيب

السيد / .....

لحبة طيبة وبعد

كتبت مشكورا منذ فترة عن  
مأسائنا مع شركة الشريف  
وانتظرت في لهفة أى رد فعل من  
جانب المسؤولين دون جدوى فهل  
هفت الى هذا الحد حقوق قطاع  
عريض من هذا الشعب يصل انينه  
لمسؤوليه دون مجيب ؟ إلى من نشكو  
الامنا وعذابنا إذن .. واين هي  
حكومتنا واين هيئة سوق المال وقد  
خولها القانون الكثير .. بل أين  
نوابنا الافاضل الذين اوصلناهم الى  
هذا المجلس للتصديق وجمع  
توقيعات الوزراء لمصلحتهم  
الخاصة ... الا يشعرون بما نحن  
فيه ؟

لماذا لا يتدخل رئيس الحكومة  
وقطاع عريض من هذا الشعب يئن  
ويستجير ؟ ان ما يقل من اننا  
وضعنا مخزنا بمحض ارائنا  
لهذا قول مبرود عليه بان الدولة  
هي السبب فالاعلام وقتها لم ينه  
الشعب .. بل وبعض مسئولى الدولة  
لموا بالفتح مشروعات هذه  
الشركات والبخر بعضهم ايضا  
فيها ..... وتركوا الغلبة في مهب  
الريح يهضمهم الالم وتلك بهم  
الحاجة وتكس معهم الكيوبونات  
المستحقة السداد دون أى رد فعل .  
لقد كنا نحصل على ما نريد دون  
اى علة قبل ان تتدخل الدولة  
بحجة حماية اموالنا لكنها بعد  
تدخلها اضاعتها واضاعتنا معها .  
وبالله عليك ان كانت هذه  
الشركات مخالفة للقانون فكيف  
قلت وكيف تركت لاكثر من عشر  
سنوات دون وقفة ؟ هل ضرب  
المسؤولون على اذانهم كاهل الكهف  
لم يسمعوا او يروا طوال هذه  
السنوات ؟

ان ميرانيات الشريف منذ عام  
١٩٨٨ لم تظهر حتى الآن ولم يتم  
صرف كوبون الرابع ولا الخامس  
ولا السادس الذى حل ميعة هو  
الاخر ولم تتحرك هيئة سوق المال  
للشريعة بالنسبة لعدم الصرف او  
الميرانيات التى لم تظهر طوال اربع  
سنوات رغم صلاحيتها القانونية  
ورغم شكاوانا المتكررة لها فبالله  
عليك بهذا نفس ذلك انصمت  
الرهيب ؟

اننا نفوض امرنا الى الله واريد  
مع ملايين المودعين حسبنا الله  
ونعم الوكيل في كل مسئول يتقاعس  
عن نجدتنا وفي كل كاتب يبخل بقلمه  
دفاعا عن حقوقنا خوفا او طمعا  
والهمنا الله الصبر حتى يحكم  
بيننا .

هذا وقد وقعت على رسالتى بخط  
يدى لاعطائك من اى مسئولية ان  
حتمت عليك امانة الكلمة نشرها فان  
ابداى بسجن الدولة اهن  
واشرف الف مرة من وجودى  
بمعتل الشريف ... بصحراء جسر  
السويس ولا عزاء للشرفاء  
عبدالرحمن سلامة

هذه شكوى من مئات الشكاوى  
التي احتفظ بها بخلاف المكاتبات  
التليفونية اليومية والتي بئن  
اصحابها مما جرى ويجرى على  
ايدى اصحاب شركات توظيف  
الاموال .. ليس الشريف وبنده .  
ولكن كلهم . والذي صدر القانون  
١٤٦ لتنظيم وضمان رد حقوق  
المودعين اى منذ ثلاث سنوات ولم  
تصل اليهم حقوقهم . بل ولم  
تستخدم كل نصوص القانون .  
ووقف القانون عاجزا .. والنقضى في  
مصر هو باب الفرج لاصحاب هذه  
الشركات .

وتكتب والحكومة تقرأ ولكن  
لاستيع ولاسبب ... ورمانة الكلمة  
فقد حذت بعض العبارات  
الانفعالية من كلمة صاحب الرسالة  
لانها عبارات قد يحاسب عليها  
القانون . وحتى لايصبح المودعون  
متهمين . بينما المتهمون الحقيقيون  
لا تمتد اليهم نصوص القانون الذى  
صدر بشأنهم ..

عبدالرحمن عقل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ ديسمبر ١٩٩١

## □ في قضية الذرة الصفراء : الدكتور يوسف والي يرسل خطاباً للمحكمة بدلاً من حضوره والمحكمة تصر على حضوره للدلاء بشهادته أمامها كتب - عبدالغفار رشدي :

أصرت محكمة جنايات الجيزة أمس على حضور الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة حيث كلفت النيابة بإعلانه للحضور للمرة الثانية

من الحضور وأوضح انه شخصياً ليست لديه معلومات عن وقائع قضية الرشوة وذكر انه سبق له ايضاح ذلك بكتابه المؤرخ في ٢٢ يناير ١٩٨٩ والذي ارسله من قبل الى المستشار النائب العام السابق رداً على طلب موافاته بمعلومات عن القضية والذي ورد فيه انه أخطر كمال رضا بضرورة التزام شركة الريان بالسعر المقدم اما بخصوص خطاب الضمان المقدم من شركة الريان في ١٤ يوليو ١٩٨٧ فهذا الموضوع لم يعرض عليه وورد بخطابه السابق ايضاً ان كمال رضا كان مفوضاً من د . يوسف والي بنظر كافة المناقصات الخاصة بالوزارة وفق القانون ١٧٦ لسنة ١٩٨٣ اما بشأن حصول كمال القرش زوج ابنة كمال رضا على عمولة فقد نفى الدكتور يوسف والي انه أخطر بهذا الامر وفي نهاية الجلسة اصرت المحكمة على اعلان د . يوسف والي للشهادة في الجلسة القادمة والتي تحددت يوم ٢٢ ديسمبر الحالي

وقد تلقت المحكمة صباح أمس خطاباً من د . يوسف والي رداً على طلب المحكمة شهادته في قضية الذرة الصفراء المتهم فيها كمال الدين رضا وكيل اول وزارة الزراعة السابق . وقد ورد في الخطاب الذي وجهه الى المستشار النائب العام وتلاه امام المحكمة محمد شيرين فهمي رئيس نيابة الاموال العامة انه علم بأمر استدعائه للشهادة في القضية وكان يود الحضور تلبية لقرار المحكمة الا انه نظراً لارتباطات كثيرة يتمدر التحال منها لم يتمكن



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩١

## حبس صاحب شركة مكة لتوظيف الأموال لاستيلائه على أموال المودعين

أمرت نيابة مصر الجديدة بحبس صاحب شركة مكة لتوظيف الأموال حيث استولى على مليون وربع مليون جنيه من أموال المساهمين كما زور عقد تأسيس الشركة . وقد أمرت النيابة بضبط المستشار القانوني للشركة .

فقد تقدم عشرة أشخاص بينهم ٧ مساهمين و ٣ مؤسسين ببلاغ إلى الحسيني محمد الحسيني وكيل النيابة قرروا فيه أن اسامة سعد الدين رئيس مجلس الإدارة تلاعب في عقد تأسيس الشركة واشترك أسماء وهمية في العقد وباع لنفسه ولزوجته ولأولاده ممتلكات الشركة ونصب نفسه رئيساً لمجلس الإدارة وفوجئوا بأن رئيس مجلس الإدارة يطالبهم بتسديد باقي الأسهم وقد بلغت جملة المساهمات أكثر من مليون جنيه .

أشرف على التحقيقات المستشار يوسف رضوان المحامي العام لنيابة شرق القاهرة .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ديسمبر ١٩٩١

□ مناقشات في مجلس الشعب حول قروض الاسكان واموال المودعين بشركات الاموال :

## صدقي : إصلاح الخلل في الأجور وتحسين أحوال العاملين تدريباً أجر ٤ أشهر لمن تنتهي خدمته قبل استنفاد رصيد اجازاته الاعتيادية كتب - عبدالجواد علي ومحمود المناوي :

اعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ان الحكومة تدرس حالياً إصلاح الخلل في الأجور بين العاملين بالدولة . كما انها ستعمل على تحسين احوال العاملين بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة . ووافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور احمد فتحي سرور . وحضور رئيس الوزراء . ووزير المالية والدولة للتنمية الإدارية على مشروع قانون بتعديل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

القطاعين العام والخاص . وقال محمد ابو سريرة : لقد عانينا كثيراً من القروض ولا بد من رقابة على هذه القروض حتى لا تشكل عبئاً على الاقتصاد . وأوضح حمدي الطحان اننى ارفض هذه الاتفاقية لأنها جاءت متأخرة عن موعد تنفيذها بنحو سنتين . وقال فاروق متولى لاشك ان هذه الاتفاقية تعد إضافة للاقتصاد المصري . وان نحفظى الوحيد عليها هو تأخرها عن الوصول الى المجلس نحو سنتين . وبعد المجال باب المناقشة وافق المجلس على الاتفاقية

كما وافق المجلس على اتفاقية التمهيد المقدمة من اليابان لاعادة تأهيل ميناء قناة السويس وأكد المهندس جاسب الله الكفراوي وزير الاسكان والتنمية ان هذه الاتفاقية تمثل الخطوة الاولى في خطة كبرى لتطوير موانئ الصيد في مصر .

وقد وافق المجلس على اتفاق الضمان الخاص بالقروض الممول من البنك الاقتصادي الاوربي الى بنك القاهرة لتمويل مشروع شركة اطارات السيارات بالاسكندرية . ودارت مناقشة تحدث فيها الدكتور زكريا عزمي فأكّد ان هذا القرض يعد إضافة للصناعة المصرية . ونسأل عن اسباب تأخير تقديم الاتفاقية الخاصة به الى مجلس الشعب

وأجاب الدكتور مورييس مكرم الله وزير التعاون اندولى كانت هناك دراسات لمتية للقرض وبعد ما اكتملت قدمناها الى المجلس

وقال عبدالفتاح ديب هذا القرض ضرورى لتوفير احتياجات السوق المحلية من اطارات السيارات واراد ان يكون للقطاع الخاص نصيب فيه

وأشار توفيق عبده اسماعيل ان انه لابد من وجود مساواة في توزيع هذا القرض بين

يقضى المشروع بان اذا انتهت مدة خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد اجرة الاساسي مضافا اليه العلاوات الاجتماعية التى كان يتقاضاها عند انتهاء خدمته . بما لا يجاوز اجرا ٤ اشهر . ولا تخضع هذه المبالغ لاية ضرائب او رسوم

وكان المجلس قد استمع في بداية اجتماعه امس الى الاعضاء فتحي بيومى . وسوس الكيلاسى . ومحمد رجب وخالد محبى الدين . واحمد طه . وتوفيق رغلول حول عدد من القضايا ذات الصلة الجماعية لاحاطة الحكومة بها علما . شملت معاملات بنك التنمية والائتمان الزراعي مع الفلاحين . وزيادة اسعار الفائدة على قروض الاسكان التعاونى الميسرة . وعدم صرف تمويلات نوع الملكية لبعض الفلاحين . وموقف اموال المودعين بشركات توظيف الاموال . وحل مشاكل الطلبة المجهولين من جامعات اجنبية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ نيم—بر ١٩٩١

## وجبة نظر

### « فرقة » الإفلاس

المسلسل الثاني ابتداءً بإرجالة ... بينما المسلسل الأول لا يزال مستمرا ... فقد حكمت المحكمة بإعلان إفلاس السعد في بداية للمسلسل الثاني وحكمت المسلسل الثاني - حكمت شركة السعد - قصة في غلبة الغرابة والاستهبال فهي قصة النملة التي قتلت الفيل " النملة هنا عبارة عن كمبيالة بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لم يدفعها السعد لأحد البنوك الذي قام برفع قضية عليه وحصل على حكم بإفلاس الشركة والمبلغ في حد ذاته اتفه من أن يتوقف السعد عن سدادته تلك الشركة التي تعلن عن دفع ٢٢ ٪ علنا للناس .. والمبلغ اتفه من أن يقتل عنه أحد البنوك فالديون المهدومة التي للبنوك تزيد على ٤ مليارات جنيه .

وإذا فعلت البنوك ما فعله هذا البنك لأفلس جميع الشركات في مصر سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما أو حتى بالين ومكوجية فالديون شبه المهدومة التي على القطاع العلم للبنوك تبلغ ٣٦ مليار جنيه . فماذا نستخلص من هذا الحكم ؟

هل هو بداية للجديية واستقصاء الحقوق بالقانون وبسرعة الصاروخ وفي مبالغ لا تزيد على حق واحد من المودعين الغلبة الذين يدعون ليلا ونهارا على السعد في شهر العسل الذي يقضيه بالمغرب ؟ أم هو بداية لمسرحية هزلية جديدة بطولة السعد ؟

أغلب الظن أن المسرحية الهزلية بدأت لتخرج من نطاق القانون ١٤٦ لتلقى الأموال ليحتضنها قانون التجارة الصادر بأمر عال من الحاضرة الحفانية في ١٣ نوفمبر عام ١٨٨٣ .. والذي يأمر ناظر حفانية حكومتنا بتنفيذه .. والذي ينص في المادة ٢٠٨ على أن المحكمة تحكم بإشهار الإفلاس بناء على طلب الوكيل عن الحاضرة الخديوية .. أن السعد في حماية الحاضرة الخديوية في إفلاس تستغرق إجراءاته عشرات السنين . أما المودعون فانهم في حماية الله ورعايته وهو أقوى بلان الله

عصام رفعت



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ ديسمبر ١٩٩١

## وقف نظر قضية رشاد نبيه واستمرار حبسه لحين الفصل في رد المحكمة

قررت محكمة جناح الأزبكية وقف نظر قضية الشيك بدون رصيد المتهم فيها رشاد نبيه المحامي ممثل مشتري صفقة الريان لحين الفصل في طلب الرد المقدم منه مع استمرار حبسه .

وسوف تحدد محكمة شمال القاهرة دائرة للنظر في طلب الرد خلال الايام القادمة . كانت محكمة جناح الأزبكية قد عقدت جلساتها أمس في التاسعة صباحا برئاسة جمال الخولي بحضور أحمد عبد العزيز رئيس نيابة الأزبكية وامانة سر أحمد الجمال واستمرت الجلسة لمدة دقيقة اعلن خلالها رئيس المحكمة قراره . ولم يحضر المتهم رشاد نبيه الجلسة بينما حضر عنه ٤ محامين بالاضافة الى عدد محدد من المدعين ومعهم عبد الحليم رمضان ونبيه الوحش المحاميان عن المدعين بالحق المدني حيث طلبا ضرورة رد اموال المدعين وتوقيع أقصى عقوبة على رشاد نبيه ممثل المشتري لصفقة الريان .

وكان رشاد نبيه قد استأذن المحكمة في الجلسة الماضية في عدم حضوره جلسة أمس توفيرا لاجراءات الامن التي تتخذ في كل جلسة خشية على حياته من المدعين .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ ديسمبر ١٩٩١

## من قرأ ب

### القضاء ليس مسئولا !

الار الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء مواجه الناس حين صرح قبل عدة ايام بان شركات توظيف الاموال ليست غير جماعة من النصابين الذين خدعوا الناس واستولوا على مدخراتهم .. وبالدات اولئك الذين عملوا في هذا المجال قبل صدور القانون ١٤٦

وهي الرغم من اعتراف رئيس الوزراء بهذه الحقيقة المرة . إلا أن موقف الحكومة مازال يستند الى أن هذه المشكلة برمتها تخضع لاحكام القضاء . ولن مانقوم به هذه الشركات من الاعيب ومماطلات لاشان للدولة بها ولاتحمل مسئوليتها .

وقد كان من الممكن أن يكون هذا المنطق صحيحا . لو أن قوانين الاستثمار واستثمار توظيف الافراد مدخراتهم في البنوك والشركات . وغيرها من المعاملات المالية المعروفة والفننة في الاقتصاد الحركات قد استقرت وشاعت بين الناس . بدرجة كافية تحميهم من عمليات النصب والخداع . ولكن سياسة الانفتاح العشوائي التي انتهجتها الدولة في مرحلة من المراحل . والتي سارت بطريقة اعتباطية دون ضابط أو رابط . ودون اهتمام بتنوير الناس وتوعيتهم ... تركت مئات الآلاف من المدخرين البسطاء ضحية غيلان شركات توظيف الاموال ولقنتهم درسا قاسيا أن يبقوا منه قبل جيل أو جيلين . قبل أن يغامروا مرة أخرى باستثمار أموالهم في مشروعات انتاجية حتى لو ضمنتها الحكومة !

ومما يضاعف من شكوك الناس ومخاوفهم . إتهم يشاهدون الآن كل مسرحيات شركات توظيف الاموال . من الربن الى السعد الى الشريف . تعرض فصولها في قاعات المحاكم . أي ألام القضاء . دون أن تبدو في الأفق يدرة تشير إلى أن إجراءات التقاضي سوف تنتهي في يوم من الأيام ويستردون حقوقهم .. بل يبدو وكأن أصحاب هذه الشركات قد استغلوا من القانون ومن بعض المحرسين في التلاعب بخصوصه والتحايل على إجراءاته . لكي يفلتوا بالبقية الباقية من أموال المودعين . أو الهرب للخارج ! وبعبارة أخرى فالمشكلة لم تعد مشكلة قانونية يفصل فيها القضاء . ولكنها بلغت مشكلة سياسية اجتماعية تستدعي تدخلا من الدولة . ولا ينبغي أن نهون من حجم الغضب والسخط الذي يستشعره مئات الآلاف ودم يرون مدى العبث والتلاعب بحقوقهم

إن استمرار مشكلة شركات توظيف الاموال دون حل . لن يؤدي إلا إلى احجام الناس عن استثمار أموالهم ومدخراتهم في المشروعات والمجالات التي تطالب الافراد ورأس المال الخاص بالاسهام فيها .. إنها دعوة للنصابين وتحذير للناس كي يضعوا فلوسهم مرة أخرى تحت البلاطة . !!

سلامة أحمد سلامة



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٦ ديسمبر ١٩٩١

## مواصلة التحقيق في بلاغ هيئة سوق المال ضد شركة السعد الشركة سددت ٢٩ مليوناً فقط من ١٧٦ مليون جنيه اجمالي ايداعات المواطنين كتب - مصطفى الطرابيعشى

واصلت نيابة الشئون المالية والتجارية سماع اقوال المسؤولين في هيئة سوق المال بشأن شركة السعد للتجارة والتنمية التي امتنعت عن صرف ٤ صكوك حل ميعاد سداد قيمتها للمودعين قيمتها ٦٢ مليون جنيه وقد قرر افئنان من عديري الشركة ان اجمالي المبالغ المستحقة للمودعين لدى شركة السعد ١٧٦ مليون جنيه لم يتم سداد سوى ٢٩ مليون جنيه فقط

١٢ مليون جنيه وهي عبارة عن صك مارس وسبتمبر ١٩٩٠ ومارس وسبتمبر ١٩٩١ ويمثل المبلغ قيمة ايداعات المودعين بالنقد المصري والاجنبي مقدماً بالحسبة المصري وانهم مدير شركة السعد بعدم الوفاء بالتزامها بسداد قيمة الصكوك الاربعة طبقاً للجدول الزمني المقدم منها والموافق عليه من الهيئة العامة لسوق المال واصاب المستثمرين بالهزيمة ان الشركة اضطرت سوق المال بقرار مجلس ادارتها تعيين عاطف محمد سلام عضو مجلس ادارة شركة السعد نائباً لرئيس الشركة وار الشركة قد أدت بعض الأعداد التي تم تقبلها الهيئة لتعليق نجاحها في السداد كاعلانها عن دعوة اصحاب الصكوك لتسليمها وعدم حضورهم وان الازدحام الشديد على منافذ الصرف حال دون سداد الصكوك المستحقة

كما قررت رواء محمود خطاب مديرة ادارة الرقابة على الشركات بالهيئة العامة لسوق المال ان الصك الرابع الذي حل ميعاد سدادها بعد توقف الشركة عن سداد الصكوك الثلاثة الاولى حل بعد ابلاغ الهيئة التقابلية عن توقف الشركة عن الصرف للمودعين وان قيمة هذا الصك ٣١.٧ مليون جنيه وان الشركة لم تقم بموافاة الهيئة بما يقيد سداد اى مبالغ تحت حساب صرف قيمة الصك كما ان الهيئة قامت بحصر المودعين في الشركة وسجل اسمهم ٢٥ الفا و ٩٤٦ مودعاً وان اجمالي مبالغ ايداعات المودعين في الشركة ١٧٦ مليون جنيه تم سداد ٢٩ مليون جنيه فقط حتى الان

وسوف تواصل النيابة تحقيقاتها حيث تستمع الى المسؤولين في شركة السعد

من المديرين في هيئة سوق المال وقد قرر احمد احمد خير الدين مدير عام الرقابة على شركات بالهيئة العامة لسوق المال ان الصكوك التي حل ميعاد سدادها للمودعين ولم تقم شركة السعد بسدادها قيمتها

وكان سعيد البكرى رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية قد واصل تحقيقاته في بلاغ هيئة سوق المال ضد شركة السعد للتجارة والتنمية بإشراف المستشار عادل فهمى المحامى العام حيث استمع الى اقوال اثنين





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ ديسمبر ١٩٩١

## براءة مدير بنك الأهرام ونائبه من تهمة تسهيل استيلاء الريان على أموال البنك كتب - سمير السروجي

قضت محكمة أمن الدولة العليا أمس ببراءة أحمد توليق الريان ومحمد مختار عبدالوهاب مدير عام بنك الأهرام ونائبه محمد رضوان فهم وذلك في قضية بنك الأهرام الذي اتهم بتسهيل استيلاء شركة الريان للمعاملات المالية على مبلغ ٢٧٥ ألف دولار أمريكي من أموال البنك بعد قرار التحفظ على أموال وشركات الريان وقد طالب رئيس المحكمة من الأجهزة الأمنية والرقابية على اختلاف أنواعها بالتزام الدقة فيما تقوم بضبطه من قضايا أو تجريه من تحريات . وكان قد صدر حكم ضد المتهمين بالاشتغال المشاقة لمدة ١٠ سنوات عام ٨٩ والغته محكمة النقض فاعيد محاكمتهم من جديد امام دائرة جديدة التي اصدرت حكمها بالبراءة أمس .

استغرقت جلسة النطق بالحكم ٥ دقائق برئاسة المستشار أحمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ومحمد عبدالرحيم اسماعيل وبحضور ايهاب حكيم وكيل نيابة الشراعية وامانة سر نعيم شهاب وقاروق ابوالحاج



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩١

## وجهة نظر

### بالقانون : شركات النهب والسرقه

قال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في لقائه الفكري بسلطة جامعة الاسكندرية ان شركات توظيف الاموال مجموعة من ، النصليين ، ونسى الحديث عن شركات اخرى تفوقها في دهاء القائمين عليها في امور النصب والاحتيال والنهب والسرقه وضياع اموال المساهمين فيها - الا وهي شركات الاستثمار التي تم تأسيسها باموال المصريين العاملين بالخارج . . وماذا يقول عن واحدة من هذه الشركات وهي ، شركة دوفك للبطاطين ، والتي طالعنا الصحف في الاسبوع الماضي . باعلان عن بيع جميع عناصرها المادية والمعنوية في المزاد العلني وفاء لسداد ديونها التي تفوق رأسمالها للبنوك بأمر المحكمة . . والقريب في امر هذه الشركة التي ستباع في المزاد - دون ان يتحصل المساهمون فيها على ملين واحد منذ نشأتها عام ١٩٧٨ - انها كانت تعمل من اجل الكسب طبقا لجدواها الاقتصادية التي شجعت المصريين بالخارج للاكتتاب فيها - حيث انشئت بنظام المناطق الحرة بالعامرية بالاسكندرية ومعفاة من الجمارك والضرائب لمدة عشر سنوات . لكن بدلا من ان يسعى مجلس ادارتها الى تحقيق هذا الهدف - سعوا الى الابتزاز بصورة تفوق في بشاعتها ما فعله اصحاب شركات توظيف الاموال وحصلوا على قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة تفوق رأسمال الشركة . ثم اوصلوها الى حافة الهاوية بعد ان انتفخت جيوبهم وكانت النتيجة الحجز عليها بالكامل تنفيذا لحكم المحكمة حيث لا تكفي قيمة اصولها لسداد الديون التي تحصلت عليها من البنوك . وعلى الرغم من ان المؤدعين بشركات توظيف الاموال لديهم بعض الامل في استرداد بعض ما اودعوه من اموال بها - الا ان هذا النوع من الشركات امثال شركة دوفك للبطاطين لا يجزئ المؤسسون بها على مراجعة الشركة او وكلاء الدائنين للمطالبة بقيمة اسهمهم فيها والا تعرضوا للمطالبة بدفع اموال اخرى وفاء لسداد ديون الشركة عملا بعبدا ، الغنم بالغرم ، وهذا يمثل قمة النصب القانوني ..

لذا لا يفتح رئيس الوزراء ملف هذه الشركة وغيرها من الشركات الاخرى المماثلة التي تخصصت في النهب وسرقه اموال المصريين العاملين بالخارج ، حتى تعود الثقة مرة اخرى في الاكتتاب بشركات الاستثمار وشركات قطاع الاعمال التي ستنفتح ابوابها للاكتتاب العام قريبا ، وحتى نضع حدا لمجالس ادارات مثل هذه الشركات التي يسرقون وينهبون بالقانون ، ونضع حدا لمنع مزيد من الضحايا من المواطنين الكادحين .

حسين الشاعر



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩١

## السعد يعارض في حكم الافلاس الصادر ضده

عارضت شركة السعد للتجارة والتنمية  
امام الدائرة ٢٦ افلاس محكمة الجيرة  
الابتدائية في الحكم الصادر ضدها بالافلاس  
من نفس الدائرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر الماضي  
غيبياً .

وقررت الدائرة تأجيل نظر القضية الى اول  
يناير القادم . وذلك للنظر في طلبات اخرى  
مقدمة من المودعين برفض هذه المعارضة  
نظراً لوجود ديون اخرى على شركة السعد  
للتجارة والتنمية غير مبلغ الـ ٥٠ ألف جنيه  
الذي قامت الشركة بسداده .



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٦ ديسمبر ١٩٩١

□ في قضية رشاد نبيه :

رفض طلب رد المحكمة

وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصروفات

قررت الدائرة الثامنة بمحكمة شمال  
القاهرة رفض طلب الرد المقدم من رشاد نبيه  
المحامى وممثل المشتريين لصفقة الريان  
لرئيس محكمة الأزيكية جمال الخولى مع  
تغريمه ٢٠٠ جنيه والزامه بالمصروفات . لأن  
طلب الرد قدم على غير سند من القانون أو  
الواقع .



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٢ نيمـبر ١٩٩١

## عرض جديد من الريان لرد الأموال المحكمة تطلب من النيابة ابداء رأيها كتابة كتب - محمود النوبى :

اعلن امس محامي احمد الريان - امم محكمة جنبلت الجيزة - ما اسماه بالعرض الجديد لرد اموال المودعين على الفور بحيث يحصل المودع الذى تفراوح ابداعائه حتى الف جنيه على ٥٠٪ من امواله نقدا ومن ١٠٠١ الى ٢٠٠٠ جنيه على ٢٠٪ من امواله نقدا ومن ٢٠٠١ الى ١١ الف جنيه على ١٥٪ من مستحقاته نقدا اما باقى حقوقهم فيحصلون عليها فى شكل بضائع وفى شكل اصول ثلثة كالاراضى الزراعية والاراضى الخلاء قدم فريد الديب محامى الريان برنامجا الجديد لى بداية الجلسة وقال : بان المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تلقى الاموال نصت على ان تقدم شركات توظيف الاموال برنامجا لرد الاموال خلال فترة مدتها سنتان ولم يحدث ذلك لان المحكمة سبق ان وافقت على عرض رشاد نبيه الذى لم ينفذ .

وقد بات متعينا على المتهمين ، ال الريان ، ان يبحثوا عن وسيلة لتقديم برنامج لرد الاموال واضاف المحامى : بان القانون لم يحدد اسلوبا محددا لرد الاموال ومن هنا فان من حقنا ان يكون رد الاموال طبقا لمبدأ الوفاء بمقابل . وفى حدود الامكانيات المتاحة فان الريان يستطيع ان يسد نقدا ١٢٢ الف مودع ممن تصل ابداعاتهم حتى مبلغ ١١ الف جنيه وتبلغ ردا عنهم ٤٧٦ مليون جنيه . وقال المحامى : بان المودعين الذين تزيد اموالهم على المبلغ المذكور وعددهم ٥٢ الف مودع سيحصلون على مستحقاتهم بالاشتراك فى المصانع والاراضى الغشاء والزراعية والمحصولات التجارية . واكد ان القيمة الحقيقية لممتلكات الريان تفوق حقوق المودعين . وقال انه خلال اسبوع واحد سيتم رد اموال اكثر من ١٢٢ الف مودع . وقررت المحكمة التاجيل لجلسة غد الاثنين ، وطلبت من النيابة ابداء رأيها مكتوبا فى العرض الذى قدمه المتهم لرد اموال المودعين .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور محمد جلال وكيل النيابة وامانة سر احمد رمضان وعبدالحاميد بيومى .





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ١٩٩١

# إحالة برنامج الريان لرد الأموال إلى هيئة سوق المال لدراسته كتب - محمود النوبى :

أعلنت أمس النيابة أمام محكمة جنايات الجيزة أنها أرسلت العرض الجديد لبرنامج رد الأموال الذى قدمه ال الريان إلى هيئة سوق المال لدراسته وتقديم تقرير شامل عنه وأكدت النيابة أنها لن تفر حجر عثرة أمام أى حل لرد الأموال حرصا على أموال المودعين

وكان الدفاع قد استكمل فى بداية الجلسة مناقشة الشاهد الرابع عشر مجدى حشيش المحاسب القانونى لشركات الربان



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٩ نيسان — مايو ١٩٩١

## سلطات المطار تمنع

### مستولين بشركة السعد من السفر

منعت سلطات الأمن بمطار القاهرة الدولي اليوم سفر نائب رئيس مجلس ادارة شركة «السعد للتجارة والتنمية» وعضو مجلس الادارة المنتدب لشركة السعد للاستثمار الى باريس .

وكان محمد حسن محجوب نائب رئيس مجلس ادارة شركة السعد للتجارة والتنمية وعاطف محمد حامد سلامة العضو المنتدب لشركة السعد للاستثمار قد وصلا الى مطار القاهرة للسفر على الطائرة المصرية المتجهة الى باريس وبعد انتهاء إجراءات سفرهما عاد ضابط الجوازات وأبلغهما بأنهما مدرجان وممنوعان من السفر وعادرا المطار مرة أخرى .



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩١

## صرف ٢٥٪ لضحايا صاحب شركة توظيف اموال

امر المستشار جمال شومان المدعى العام  
الاشتراكى بصرف نسبة ٢٥٪ من الديون  
المحققة لدائنى الخاضع احمد على مسعود في  
اوائل الاسبوع المقبل

وكان قد سبق صرف نسبة ٥٥٪ للدائنين  
في دفعات وقدرها ١٧٦ ألفا و ٥١٨ جنيها  
لضحايا توظيف الاموال قبل الخاضع  
المذكور وصرح المستشار عبدالله ندا مدير  
ادارة الاموال بان المدعى الاشتراكى امر  
ايضا بصرف ١٠٪ كدفعة اولى لضحايا  
توظيف الاموال من دائنى شركة نيوكايرو  
للخدمات المتطورة وذلك خصما من اجمالى  
الديونية المحققة . وقدرها ١٥٨ ألفا و ٤٥٥  
جنيها .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٢

## من قريب

### معتقل الشريف !!

الاستعلام .....  
تتلو مشكوراً موضوع  
شركات توظيف الأموال وتضاعلت  
متى ينتهي المسلسل ؟ وكما هي  
العادة فلن يجيبك مسئول واحد  
عن هذا التساؤل لأن الصمت  
أصبح سمة وشعاراً لهذه  
الحكومة التي تحركت فقط لخلق  
هذا الفهم الذي أبتلع مدخرات  
الشعب ثم نكمت مطمئنة ليسهر  
المودعون همأً وعمداً .

انفى لدعوك يسيدى لزيارة  
معتقل الشريف بصحراء جسر  
السويس لترى بنفسك عشرات  
الآلاف من المعتبين الذين ضاعت  
حقوقهم وتسمع بانفك صراخ  
اليتامى والأرامل والمرضى وذوى  
الحاجة .

لقد وفق الشريف أوضاعه  
طبقاً للقانون هو حبر على ورق بحمل  
رقم ١٤٦ صدر في عام مشنوم هو  
١٩٨٨ وقام بتسليم مودعيه  
صكوكاً لسداد رأس المال خلال  
أربع سنوات دون أى عائد مع أن  
شركائه تعمل ولم تتوقف  
كغيرها . وبذلك سمحت له  
الحكومة ممثلة في هيئة سوق المال  
الموفرة بإبتلاع أرباح المودعين  
أربع سنوات كاملة ولا يخطى على  
سيلتكم لأن العائد السنوى لهذه  
المدخرات يقدر بالملايين .

ومع ذلك توقف عن صرف  
الكوبونات المستحقة السداد  
وتعبنا من الشكوى لهيئة سوق  
المال المخونة قانوناً والتي تلقى  
علجزة أماله ولا تستخدم كل  
نصوص القانون معه وتفض  
بصرفها عن عدم ظهور ميراثية  
طوال أربع سنوات بغية ابتلاع  
الأرباح . ولا تدرى سبباً لكل هذا  
التدليل والصمت القتل ؟

إن لدى الشريف أصولاً هي في  
الحقيقة ملك المودعين لكن هيئة  
سوق المال تساعد على امتلاكها  
دون مقبل ظاهراً فمن أرباح  
المودعين يسند رأسمالهم وذلك  
إذا ملست له السبولة وإلا فله  
حرية التسيط المريح للكوبون  
الواحد أو التوقف نهائياً دون  
محاسبة أو مساءلة .

إذا كانت الحكومة حقيقة تريد  
الحل فإن هذه الأصول تزيد في  
قيمتها عن جملة المدخرات فلماذا  
لا تتكلف البنوك لتخصيص قرض  
بضمان هذه الأصول ويتم الصرف  
للمودعين عن طريقها أو يتم بيع  
جزء من هذه الأصول في مزاد  
علني يكفى لسداد المدخرات أو  
يمنح المودعون أسهماً في هذه  
الشركات ؟

ويبدو أنه لن تكون هناك نهاية  
لهذا المسلسل ولن يتم صرف  
الكوبونات المتأخرة ولن تظهر  
ميزانيات السنوات الأربع  
الماضية لإبتلاع الأرباح وليضرب  
المودعون رؤوسهم في الحائط  
وليصرخوا بأعلى الأصوات  
ولتكتب الصحف مقتضاه فكل  
تباعث المسافة بيننا وبين نوابنا  
الأفاضل بعد أن أوصلناهم إلى قبة  
المجلس ليكون لهم حق المسامحة  
والاستجواب .

عبدالرحمن سلام

أحد الضحايا المعتبين

●●● مازال هناك أمل في أن تنجز  
حكومة عاطف صدقي ما وعدت به  
أخيراً . بأن تتولى بيع أصول  
شركات توظيف الأموال ورده  
حقوق المودعين . وعلى الرغم من  
أنه لا يبدو أن ثمة دراسات جادة  
قد أجريت لتنفيذ هذا الوعد . فلن  
بضيع حق وراءه مطالب .

سلامة أحمد سلامة



# ممتلكات شركات توظيف الأموال تباع أم تباع؟



ويقول الدكتور عبد المنعم راضي استاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة عين شمس: البضوك في رأيي ليست جهة اختصاص على الإطلاق فليكن يمكن فقد أن يسهل عملية البيع في حالة الانحياز للتصليح أما ما هو خلاف ذلك فليس من عمل البنك لأن اختصاصه مصرفي بحت.

واعتقد أن هناك كلمات عديدة لديها القدرة على إدارة مشروعات عملاقة وبالنسبة لغيره هناك أية صعوبة أمام عمل هؤلاء من أصحاب الخبرة في إدارة أي أصل من أصول شركة أو أخرى من شركات توظيف الأموال.

ولكن الذي نريد أن نؤكد عليه أن أغلب مشروعات هذه الشركات تعمل أنشطة متبعية وغير متجانسة كبيع السيارات مثلا والعقارات في نفس الوقت أو تجد شركة منها كانت تبيع شاحنات لتسويق التلحاجات وفي نفس الوقت تتول الإنتاج في النجارة والصيد أي أن المشروعات في رأيي هنا مجرد أنشطة صورية لا تعكس أية جدية ومن الواضح أن أغلبها متعلق ولا يبدل في رأيي عن سرعة التخلص من مثل هذه المشروعات إذا ما سلمنا تجلوا أن نطلق عليها اسم المشروع خاصة أن الذي تولى إدارة النشاط في كل شركة هنا الرائد حديثا السن لا خبرة لهم لانتقال القرارات.

وليس صحيحا أن الأصول ستباع بضعين بخس في ظل الركود الحالي لأن أغلب هذه الأصول سعرها الحالي سيكون مجاوزا للسعر الحقيقي له عند صدور القانون وفي كل الأحوال فليس من المصلحة الانتظار لطرف آخر فالأمر المؤكد أن الانتظار ليس من مصلحة المودع ويجب أن نعلم بداية أن المودع قد جزءا من وديعته والهدف لابد أن يقص على سرعة حصوله على الجزء الآخر وإذا كان المودع قد أنتظر أربع سنوات كاملة استغنت في توليف الإوضاع وما شابه ذلك فهل المطلوب منه أن ينتظر أربعة أعوام أخرى من أجل التوصل إلى إدارة تلجئة للأصول تعيد إليه قدره من الأموال بعد فوات الأوان وتكون قد فقدت قيمتها الفعلية مع تزايد معدلات التضخم وأيضا مع ارتفاع أسعار الفائدة على المدخرات داخل الجهاز المصرفي؟



دكتور عبد المنعم راضي

فالأصول التي تباع بها ستكون متواضعة.

فلماذا كل التصرف في الأصول سريعا كان العائد لمجموع المودعين قليلا والمخس أو تمهلنا حتى تسبح ظروف السوق وحالة العرض والمطلب يمثل هذا الإجراء أي أن هناك عنصرا هاما لا يمكن إغفاله وهو الوقت... والأمر وفقا لذلك يتطلب إدارة هذه الأصول ولو نظرنا إلى مجموعة استثمارات هذه الشركات نجد أنها تشتت على عقارات سواء كانت أراضي فضاء أو مبنية وأيضا ملكية كلفة أو جزئية في مشروعات سواء كانت زراعية أو خدمية كصوبر مراكب أو محطات بنزين أو ورش أما النوع الثالث فأموال سائلة وهو ما تقترح توزيعه على الفور.

وفي رأيي أن البنوك يمكن أن تكون جهة اختصاص بالنسبة للأموال السائلة وشبه السائلة فتتولى أمر هذه الأصول حين ضمان وصولها وتوزيعها بالسرعة التي أشرنا إليها أما الأصول الأخرى فليكون ليست بالضرورة جهة اختصاص أساسية وهناك مبررون قد يكون لديهم من العلم والتجربة ما يسمح لهم بإدارة مشروعات صناعية ولكنهم لا يجتنبون بالضرورة في إدارة مجموعة من المحلات التجارية ولذا أرى ونظرا لعدم وجود شركات متخصصة في الإدارة لدينا حتى الآن - أن يتم اختيار مجموعة من الأشخاص أصحاب الخبرة العلمية والعملية من بينهم هذا العمل والبنوك تلجئهم لإدارة بعض هذه الأصول وفقا لطبيعة كل نشاط على أن يكون العائد بالفائدة لهم نسبة من الربح الذي يحقق من إدارة النشاط ولا مانع من أن يتم ذلك تحت إشراف أحد هيئات الخبرة.

## مودعون يطالبون ببيع أصول الشركات ومودعون مستعدون لتحمل انتظارا لعائد الإدارة



المودع الذي ينتظر

ويقول مودع آخر إن الحل هو بيع وتصليح الأصول ولا حل آخر - لما من يصر بديلا آخر خلاف ذلك فهو يقطع ليس مودعا ذات مرة ضياع أمواله ولم نصيبه الصدمة في مقتل كما حدث معنا نحن مودعي شركات التوظيف.

ويتصل مودع آخر ويقول يمكن أن يعود كل المودع لو تم بيع هذه الأصول بثلثين بخمسة بما يجعلنا في النهاية نحصل على ٢٠ أو ٢٥ في المئة من وديعتنا بعد كل هذا الانتظار؟

أنتي-أرى أن ما جعلنا نصبر طوال الفترة الماضية يمكن أن يجعلنا نصبر لفترة أخرى حتى تدار هذه الأصول بسلوب اقتصادي يمكن به أن تسترد أكبر قدر من أصل وديعتنا وكلنا مضاعف من عوائد لهذه الأموال لو كانت قد وضعت في الجهاز المصرفي الآن وفي هذه الفترة بالذات والتي جاوزت فيها أسعار الفائدة على الودائع نسبة ١٨٪ وليس معقولا أن تكون خسارتنا مغللة في ضياع عوائد هذه الودائع ثم نلحق بعد هذا الانتظار الوديعة نفسها حينما يحصل على جزء متواضع منها لو تمت التصليح في ظل الركود الحالي الذي تشهده الأسواق. ثم تعود لتطرح السؤال على المتخصصين هل التصليح والبيع أمر لا غنى عنه لهذه الأصول؟ وهل فكر البنوك على إدارة الأصول؟ أم لابد أن يعقد بهذه المهمة لجنة فنية أخرى؟

يقول الدكتور وجيه شندي وزير الاستثمار السابق: أنتي بداية أرفض البيع الفوري للأصول أيا كانت لأن هذا الاتجاه ليس في مصلحة المودع بأي حال من الأحوال والاستثناء الوحيد هو الأموال المملوكة لشركة توظيف الأموال فلا يبيع عن الأسراع في توزيعها فوراً وبدون تردد على المودعين والمفروض أن تكون هناك رغبة جادة في التخفيف عن جزء من معاناتهم على وجه السرعة أما الأصول الأخرى كما أشرت لبيعها على الفور فليس من مصلحة المودع لأن السوق لا يمكن في ظل الوضع الحالي أن تسطيعها وبالتالي

بصرف النظر عما إذا كانت أصول شركات توظيف الأموال يمكن أن تغطي بالكامل أو لا تغطي حقوق المودعين وتكفل لهم استرداد كلفة وديعتهم لدى هذه الشركات إلا أنه من المؤكد أن الأصول بكافة أشكالها وأحجامها يمكن أن تسهم في استرداد الجزء الأعظم من أصل الوديعة وهو ما يمثل في حد ذاته النظرة الواقعية للمودع ومودعها أن استرداد الوديعة بأكملها أمر صعب المثل للغاية.

ولو طرحنا بديلين محددين أمام قطاع المودعين أما تصليح هذه الأصول وبيعها ليحصل على حصته من قيمتها الإجمالية على الفور وبدون انتظار فستستفيد بالقطع بحالة ركود السوق وضيق الائتمالات على شراء سلع أو آخر والمحصلة بالطبع هي تواضع السعر وبالتالي تراجع نصيب المودع منها مقارنة بأصل الوديعة.

والدليل الآخر أن ينتظر المودع لحين أن يعود إلى جهة فنية متخصصة لفترة على إدارة هذه الأصول على نحو يحقق به عوائد ملائمة تمثل تمويضا حقيقيا له بعد أن تحمل ما تحمله من معاناة تفوق طاقة البشر خلال الفترة الماضية.

ولذا رجحنا البديل الثاني هل يمكن أن تقوم البنوك بهذه المهمة يحتاج؟ رغم أن هناك تأكيدات طرحت داخل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب بأن أحد البنوك المعنية أصبح بحالة من الذعر حينما تطلب إدارة أصول شركة كبرى من هذه الشركات أو بمعنى آخر هل تكون هناك مملكة القراطين التلغول لو قلنا أنه من الأجدي أن تدار أصول شركات الأموال بسلوب العلمى لتحقيق مصالح المودعين. وطالما أن هناك جهات قادرة على القيام بهذا العمل ماذا يقول المودعون؟ وماذا يقول المتخصصون؟

عدد من المودعين يرغبون الفترة كلفة ويرى أنها غير قليلة للمنقشة.

ويقول أحد المودعين أن هناك شركات ولغت أرباحها وفقا للقانون ووفقا للتعليمات التي أقرتها هيئة سوق المال وشركات أخرى لم توفى أوضاعها ومع ذلك فالمودع سواء في هذه أو تلك حالته أسوأ ما يكون ففكرته أصابت هذا وذلك دون تفرقة سواء في ظل التضخم أو عدمه فبعد تأني بعد أن هذه الفترة التي نمر فيها المصير تمضي. لنطلب الانتظار لفترة أخرى لحين أن يعهد لجهة بإدارة الأصول؟ وما هي ضمانات النجاح حتى لو افترضنا أن هناك قدرة لدى البعض على





المصدر: الاهرام

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٢

## مظاهرة امام مقر الشريف للمطالبة بصرف الصكوك

تجمع صباح أمس مجموعة كبيرة من  
مؤدعي الشريف في مظاهرة امام مقر شركة  
الشريف بمصر الجديدة ، بالقرب من الميرلاتند  
مطالبين بصرف قیعة الصكوك المستحقة  
لهم .

تبين انهم ذهبوا إلى الفرع المختص  
بصرف الصكوك بجسر السويس الا انهم لم  
يتمكنوا من الصرف فتجمعوا امام المقر  
الرئيسي مطالبين بمساعدتهم في صرف  
مستحققاتهم .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ فبراير ١٩٩٢

## فشل عروض الريان لإدارة بعض مشروعاتهم

فشلت العروض المقدمة من آل الريان لإدارة بعض مشروعاتهم وأنهت إدارة التحفظ بمكتب النائب العام المناقشات التي جرت بهذا الشأن .

وكان قد عقد اجتماع بينهم ظهر أمس حضره المستشار رجب فراج مدير إدارة التحفظ وأنهى دون الاتفاق على شيء مراوغة آل الريان كعادتهم حيث تراجعوا عن إيداع مئتمن التأمين الذي اتفقوا عليه في الاجتماعين السابقين ، وقرروا دفع هذا المبلغ بأسلوب غير المتفق عليه وبطريقة ملتوية عن صريق وسيط حتى لا يظهر أي شيء من أموالهم المهربة للخارج .

تعا انهم قدموا عرضا يؤدي الى التصارع بين المودعين على ممتلكات الريان وهو الامر الذي رفضته الإدارة وذلك لظهور هذه الممتلكات بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وطلبوا ان يسددوا جزءا من اموال المودعين من الكسب والأعلاف والمنظفات مما يترتب عليه غبن لحقوق المودعين وقد رفضته الديانة . ازاء ذلك انتهى المستشار رجب فراج عن ادارة التحفظ المناقشات وأمر بعودتهم إلى محسبهم



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩٢

## اعلان المركز المالى للسعد قريبا وتحقيق سيولة بالهدى مصر

يتلقى المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى الاسبوع القادم المركز المالى لاموال وممتلكات اشرف السعد فى مختلف محافظات الجمهورية لإعلانه قبل تقديمه لمحكمة القيم فى أوائل مارس القادم .  
صرح بذلك المستشار عبدالله ندا مدير إدارة الاموال بالجهاز . واكد ان الخبراء والمتخصصين الثمنيين الذين انتدبهم الجهاز لتقدير وتقييم قيمة مشروعات اشرف السعد وممتلكاته . قد انتهوا من تقييم معظمها بمحافظات بورسعيد والاسماعيلية والمنصورة والسويس والقاهرة . على ان يتم الانتهاء منها خلال الاسبوع القادم بإشراف المستشار نصرت حسين مساعد المدعى العام الاشتراكى تمهيدا لاعداد المركز المالى لشركات السعد

كما تمكن الجهاز من تحقيق ٧٠٠ ألف جنيه سيولة نقدية لصالح مودعى شركة الهدى مصر بإشراف المستشار فتحى الكردى مساعد المدعى الاشتراكى ويستعد الجهاز لبيع الممتلكات الخاصة بشركة الهدى القابلة للتصرف الخالصة من أى منازعات لتوزيع ثمنها .



## توظيف الأموال ... قضية مستمرة

### هتوت المودعين .. مسؤولية الحكومة .. والشركات بما

يجب أن تتدخل الدولة والمؤسسات المالية في مصر للخروج من أزمة توظيف الأموال .. وليس ترك المودعين نهبا للضياع أو عمليات البيع القسرية .. وأصبح قانون توظيف الأموال أو تلقي الأموال مقصورا على معالجة لوضع الشركات التي ولقت أوضاعها حاليًا .. بل أصبح الأمر يدعو لدخول المؤسسات المالية والمصارف كمشتريه لشركات توظيف الأموال المعروضة للبيع .. ووضع حل اقتصادي للأزمة التي تلتى بظلالها على مع سوق المال في مصر منذ سنوات .. ماهو الموقف حاليًا .. وماهو المخرج القانوني بوضع الخبير القانوني الدكتور شوقي السيد تصورا قانونيا ومقترجا اقتصاديا هاما ..

إن القضية كثير مبدأ بتطويرها هاما وخطيرا .. يتصل بمسؤولية الدولة عن رعاية المواطنين .. ذلك أن الدستور المصري نص في مادته الرابعة عشرة على أن .. تكفل الدولة حماية المواطنين .. ومسؤولية مدلتها رعاية مصالح الشعب .. كما أن المادة ٥٧ تكفل لهويضا عدلا لمن وقع عليه إعتداء على الحقوق والحرية العامة .. وتنص المادة ١٥٦ من الدستور على أن مجلس الوزراء يمارس اختصاصاته في إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية للقوانين والقرارات .. وعليه مراعاة تنفيذها ..

لهذا كان من حق المواطنين ومن بينهم المودعين .. أن يلوتوا بأحكام الدستور المصري .. والقوانين القائمة التي تكشف بجلاء عن مسؤولية أجهزة الدولة .. والتعويض عن كافة الأضرار التي أصابت المواطنين نتيجة حرمانهم من أموالهم وما أصابهم من أضرار مادية وأدبية فادحة .. ونشوب مثلا وألغيا من عشرات الأمثلة التي يحلل بها الواقع الاجتماعي المؤلم لهذه القضية الضخمة ..

إذ تعلق إحدى الشركات عن نفسها بعملية ضخمة مع بدء عام ١٩٨٩ كدعو فيها الجمهور لإيداع أموالهم بمقرض إستراتيجيا مقابل عائد ضخم .. ملخدة لنفسها أسماء برالة .. التكتل للاستعلامات والفنون ٢٠٠٠ .. دليل مصر والسودان الدول .. المكتب المصري لحقوق الإنسان .. ودعم الاسم الخادع برقم سجلها التجاري ورقم الترخيص .. فتجوز التسجيلات .. وتطرح الجوائز .. والسحب بالتصويت بحضور مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية .. كما أنها تصدر الشيكات وفاء وضمانا لعدد المبالغ التي تلقتها ..

استجاب المودعون للوسائل الاعلانية التي وقعت تحت سمع وبصر المستولين .. وباركوا أحيانا .. فقاموا بإيداع أموالهم لدى شركة .. ثم ما لبث أن لاأصحبها بالهرب خارج البلاد رغم صدور أمر بإدراجهم على قوائم الممنوعين من السفر وصعود أحكام جنائية ضدهم .. وإذا كان خطأ صاحب الشركة لبقا أيا كانت طبيعة هذا الخطأ عفا لو تقصيرا ومسؤوليته لأجدال فيها .. فإن خطأ الأجهزة الحكومية أشد فداحة ومسؤوليتها ثابتة بتصوص الدستور

ومخالفه القانون إلى قيد صاحب الشركة بالمسجل التجاري وتضليل الجمهور بما دفعهم لإيداع أموالهم التي ما لبثت أن ضاعت بسبب هذه الوسائل الاحتيالية التي اكتلتها مخالفة القانون ..

لما وزير الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال فطاهما جسيم ومسؤوليتهما شديدة الوطأة .. فطلبت من مطاعة أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٩/٥٢٠ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال ومكرتة الإضمانية أنها لم تنشأ الا لتحقيق أهدافها في تنظيم وتنمية سوق المال ومراقبة حسن قيامه بوظائفه وتوجيهه ومراقبة سوق المال للتأكد من أن التعامل في الأوراق غير مشوب بغش أو النصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية .. وأن الجهات والمصارف المضاربتين وغيرهم ممن يلومون بنشاط الأوراق والبورصات قد رخص لهم قانون في ممارسة نشاطهم .. وأعطى لها كل الصلاحيات التي تؤهلها وتمكنها من تحقيق أغراضها .. والمسؤوليات التي انقضت من أجلها .. ولها الفيلم بأصل التفتيش وإخطار الجهات المعنية .. والثابت أنه لم يعبأ أي منهما بقليل يولجيه الذي فرض عليه قانونا منذ عام ١٩٧٩ .. أي منذ عشر سنوات .. ويزيد ..

لما عن وزير الشؤون الاجتماعية فخطأ ثبت أيضا بمخالفه أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة إذ إنه لايجوز عملا بنص المادة ٢٥ من الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور وإقامة الخلفات أو أي من وسائل جمع المال للأغراض إجتماعية الا للجمعيات والانعادات المشهرة .. وعلا بنص المادة ٢٩٧ من ذات القانون .. فإن موافقي الوزارة المختصين لهم صفة مأموري الضبط القضائي بشأن تنفيذ أحكام القانون ..

لما عن مسؤولية وزير الداخلية .. فقد بشر صاحب الشركة نشاطه الإجرامي بمخالفه القانون دون ما حسيب أو رقيب .. وهو نشاط أعلن عنه بكل وسائل الاعلان المحلية .. والأخطر أن يصدر قرار بإدراجه على قوائم الممنوعين من السفر .. وهذا أكل لاينفرد عن الامتعة الكثيرة لكل الشركات التي قامت بجمع أموال المواطنين جهرا .. ونهرا .. بلغت ١٤٣ شركة ومنشأة .. فليست هي الريان .. أو الهدى .. أو غيرها من الشركات الكبرى .. وإنما كلها قد انشأت .. وبشرت عملها .. في سوق واحد .. على اختلاف ما جمعت من أموال .. وما يصنف على ما سقنا من أمثال .. يصنف عليها جميعا ..

والآن .. وبعد أن تبدد الأمل .. وضاع الرجاء .. حتى فيما كان قد لاح منه ببعض .. فهل لن الأجهزة الدولة المتبعة .. وهي مسئولة عن حقوق المواطنين .. عملا بأحكام الدستور والقانون التي حسنت وظلالها ومسؤوليتها لن تنهض بمسؤوليتها .. لم تنتصل منها وترك المشكلة .. والمساءلة .. بلا حل ..



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ فبراير ١٩٩٢

## حبس صاحب شركات

### مكنة ٢ سفوات

أمرت محكمة جنح مصر الجديدة بحبس  
أشامة سعد الدين صاحب شركات مكنة ٢  
سنوات مع الشغل والنفاذ في قضية شيك كان  
قد حرره ل أحد المهندسين قيمته ١٦٠ ألف  
جنيه وتبين أنه بدون رصيد .

وكان المهندس محمود سلطان قد أبلغ  
النيابة العامة ضد صاحب الشركات بأنه قد  
حرره شيكا قدره ١٦٠ ألف جنيه على بنك  
الاعتماد والتجارة فرع الجيزة إلا أن إدارة  
البنك أخبرته بأن الشيك دون رصيد وقد أمر  
إبراهيم نور الدين رئيس المحكمة بحبس  
صاحب الشركات وذلك عملاً بنص المادة  
٢٢٧ عقوبات نصيب .

ومن ناحية أخرى أجلت محكمة الأمور  
المستعجلة أمس نظر قضية قرص الحراسة  
على شركات مكنة إلى جلسة ١١ مارس المقبل  
وكان صاحب هذه الشركات قد تقدم بثمانية  
عطاءات بأسم المهندس محمود سلطان وقدم  
خطابات ضمان باسمه أيضاً وبالفعل تم  
أرساء بعض العطاءات بملايين الجنيهات  
دون علم المهندس محمود سلطان .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٩٢

## مجلس الشعب يضع للحكومة خريطة باولويات القضايا التي لا تقبل الانتظار : بدء الصرف لصفار المودعين دون انتظار التصرف في أصول شركات الأموال

لعل مايميز جلسة مجلس الشعب الصباحية أمس التي رأسها الدكتور فتحي سرور وتحدث فيها ١١ نائبا منهم ثلثين مستقلا . وواحد عن حزب التجمع لن القاسم المشترك الأعظم للقضايا التي تم تدجيلها هو معالجة المساء وتطبيق قانون من أين لك هذا . وضع الأولوية المطلقة لصفار المودعين بشركات توكليف الأموال ليحصلوا على جزء من مستحقاتهم دون انتظار لحين التصرف في أصول هذه الشركات .

ويتقدم النائب باقتراح يطلب فيه من الحكومة الباهرة الحاسمة بإعادة مستحقات المودعين بشركات توكليف الأموال ولو خلال ١٠ سنوات . ويبدأ السداد لأصحاب الإيداعات المتواضعة دون انتظار يوم الأصول جميعها لأن المودع ظل ينتظره . ول أنظر الكلمات التي تناولت اقتراحات محددة للحكومة طرح النائب محمد قنديل أن تقوم الحكومة ببيع مسروعاتها بالمحافظات للشباب مع مساعدته بأقل على الشراء بدلا من بيعها بثمن بضع لأصحاب القلوس من المتاجرين .

وعلى الرغم من أن الدكتور محمد عبد اللاه هو أحد القيادات البرلمانية المقلدة المعنية بشئون السياسة الخارجية بصفتها " ... " في العلاقات الخارجية إلا أن الجانب الاقتصادي لم يلقى على كلفه في الرد على بيان الحكومة حيث قال أنا أعلم أن الحكومة تبذل جهدا في مجال ترشيد الإنفاق للعلم لكن هناك مشروعات أنشأتها الدولة وصرفت عليها المليارات ونفاقا بأنها تباع وأنا أسأل هل حصة البيع تتناسب مع ما تم إنفاقه ؟

إننا نؤمن بأن السياسة الواقعية هي التي سوف تؤدي إل نتائج إيجابية في الاقتصاد . وقد أكد ذلك حرص الرئيس مبارك على دفع الحركة الاقتصادية نحو الواقعية . ويبقى دور الحكومة في تدعيم نتائج الاستثمار الذي يتطلب التقدم بقوانين للتأمين على الروافع المصرية لمواجهة أي حالات طارئة .. التأمين على المصانع لحماية المصنعين وتطوير سوق المال بشكل فاعل ومؤثر وإعادة النظر في النظام الضريبي المصري مع ملاحظة أن رفع سعر الضريبة لن يؤدي إل زيادة الحصيلة بل أنه يؤدي إل التهرب الضريبي من هنا يصبح ضروريا تحقيق التوازن في النظام الضريبي لئلا نادما بشروط ضعلان مصلحة الدولة والممولين معا .

وأبدى دعت من بعض القوانين التي أصبحت رادعة للمجنى عليه دون الجاني مشيرا إل أن مصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يحترم فيها عدد للتأكي لأن سعر العدل لا يتناسب مع التكلفة الحقيقية لتشيده .

وطالب من الحكومة البحث عن وسيلة لتحقيق الانتماء لدى العاملين بالشركات من خلال تملكها لهم وتعديل الهيكل التمويلي لها للمساعدة في دعم الاقتصاد المصري .

ولم وجه النواب تحذيرات للحكومة من سياساتها المنة تقاديا للأثر السلبية لها . تحذير من البطء في الإصلاح . لأنه يطيل مدة المعاناة ... تحذير مصحوب بالرفض لسياسة احتكار الخدمات لمصلحة الفئ على حساب الغريب . وتحذير من الأخطاء في التقليل بشأن دور الصندوق الاجتماعي في معالجة البطالة ... تحذير من قانون الضمانة حيث أن الواجب أن تكون لفونا للتسمية وليس لمجرد صد العجز في الموازنة .

تحذير من ترك الودائع تتراكم والبنوك لم تعد راقية في قبول المزيد منها بسبب أسعار الفائدة على ١١ % .

وعلى عكس مايطالب به المعارضة دس فإن الدكتور طحس نمر الذي تحدث قاتلا لن سياسة التدرج تؤدي إل البطء في الإصلاح وطول مدة المعاناة ... واستحدث النائب عبارة جديدة اسمها : السرعة المعتدلة . ول أنظر فلسفة السرعة طلبة النائب بسرعة استثمار للنفقات المتراكمة بعد أن أصبحت البنوك تتحفظ في قبول ودائع جديدة لكن النائب عاد ليطالب الحكومة بعدم التسرع في الضريبة الموحدة مالم يبدأ أولا تطوير الجهاز الضريبي .

لكن النائب أكد أن هناك منهجين يجب ملاحقتهم . وعلى الحكومة أيضا أن تضبط نفقاتها

وحذر النائب وهو استاذ كلية من التضخم في مديونية الحكومة الداخلية ... لذا لم يتم تحديد المشروعات الاستثمارية التي توجها فيها حصيلة قانون الضمانة . وانتقد النائب سياسة الحكومة غير الواضحة في بيع مسروعات القطاع العام ... هناك تصريحات متعارضة مع السياسة المنة ... هل يباع قطاع الخدمات . دون الانتاج ؟ وهل الهدف مجرد إصلاح الإدارة ؟ بالطبع هناك فجوة في الرأي العام لايشملها نتائج الاستثماري ١ : ورفض النائب منح قروض للشباب دون وجود مشروعات مدروسة ووصف هذه العملية بأنها إهدار للمال العام . ولتقترح توجيه هذه الأموال للتدريب .

وأون أي حاسبة لو شملت على حد تعبیر الدكتور نمر طلب إعادة النظر في مجانية التعليم . ووصف التعليم المقترح بوضعه الحال بأنه كلفة على التعليم لأنه يضيف عبئا جديدا على البطال . وتساؤل كيف يؤهل الطالب الذي يدفع ألف جنيه ويحضر مرة في الأسبوع .



وواصل كمال خالد شكره لرئيس الوزراء على حملته الصليبية المصريين ومنع الاعتداء عليهم وقال ان هناك وزارات اسماها وزارات المعطاء كالمسحة والتطعيم وهي في حلبة ال زينة ميزانياتها لمواجهة طوفان الأمراض الذي استقر داخل جسد الشعب .  
ولم عبد الأحد جمال الدين لينحدث لأول مرة بصفتة مقررًا لتقرير الرد على بيان الحكومة مشيرًا الى ان التقرير راعي مآثره للعرضة في تنقية جداول الانتخاب وعلميت في العراق مؤكدا على ان المسؤل عن مأساة شعب العراق هو النظام العراقي .  
وطالب الدكتور أحمد سلامة ممثل الحكومة التعقيب ليؤكد ان نصيب الديمقراطية لا يعني عدم الأمن والاستقرار في المجتمع أبداً واستحلف المعزو كمال خالد البست الحكومة هي التي التزمت بعدم استخدام هذا القانون الا في معارفة التطرف والمخدرات .  
فيما دعا ذلك فهنك حواث غربية لم تترجع الحكومة في مولجتها ان حنود مبيحة القانون .

وفي اطار التنسيق الحزبي ركز ناطق واد حزب النجم على تنقية الجداول الانتخابية كصحة لتطوير الديمقراطية خاصة بعد ان سلحت البلطجة والعنف في العملية الانتخابية الامر الذي أدى الى احجام الكثيرين عن المشاركة السياسية .  
وعندما حيا النائب الحكومة لولها في متاصرة ليبيا ضد التهديدات الأمريكية ارتفع صوت في اللسانة يقول ان عبد السلام جنود ، يذتم ، مصر يا جماعة رغم ان مصر قد ألح عن ليبيا ، وتبين ان هذا الصوت صوت محمد خليل حافظ الذي لا يتكلم كثيرا في هذا المجلس .  
وعاد ناطق واد ليطلب من الحكومة مساندة العراقي في محنته لان ابتداء هم وتعود الكلمة الى المستقلين حيث يلير النائب محمد السديوني قضية خطاب النوايا لصندوق النقد التي تضر الحكومة على عدم تقديمه حتى الآن . وهو الامر المرفوض .  
وانتقل الى مأساة بنك الاعتماد كما وصفها النائب واشتر الى ان هناك ٦ مليارات جنيه مصري تمثل مديونية البنوك المصرية منهم ١٠٠ عميل مديون بما يجاوز ٥ مليارات مستغلا من هم هؤلاء الناس .  
وتسأل هل اللون الخزائن للتنمية ام لسد عجز الموازنة ؟  
• أين مستحقات العاملين بالعراق ؟  
ما هي حكمة وزير البترول السابق الميوني ؟  
هل دخله من مصار مشروع ام بصيب الفسدة ؟

وانبرى كمال خالد في طرح قضايا محلية مشيدا باستجابة الحكومة لحل مشكل صناعة الموبيليا والتي كانت ضريبة المبيعات من وجهة نظره احد الاسباب في التأثير على هذه الصناعة والتي اسماها لهذا السبب بأنها ، جريمة المبيعات . .





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٢

## الأهرام يوافق مبدئيا على توزيع كتب الريان

وافقت مؤسسة «الأهرام» - من حيث المبدأ - اسهاما منها وتخفيفا لصالح مودعي الريان - على قيامها بتوزيع كتب التراث والكتب الدينية الاخرى الموجودة بمخازن دار الريان للتراث ، والتي يتم طبعها مستقبلا ، متحملة جزءا كبيرا من المصروفات الخاصة بعملية التوزيع والتسويق على ان يتم استغلال منافذ الريان لتوزيع جزء من هذه الكتب .

جاء ذلك في لقاء المستشار رجاء العربي النائب العام مع الاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الأهرام .

وقد اشاد النائب العام بموقف مؤسسة «الأهرام» لحرصها على تقديم كل عون لادارة التحفظ لتحقيق مزيد من السيولة النقدية لصالح مودعي الريان .